



# دَعْوَةُ الْإِسْلَامِ

رابطة العالم الإسلامي  
إدارة الثقافة والإعلام

## ونهج الراسخين في تدبير وحي رب العالمين

د. أحمد معاذ علوان حقي

العدد ٢٥٣

السنة السادسة والعشرون ١٤٣٤ هـ



كتاب شهري محكَّم يصدر  
عن إدارة الثقافة والإعلام  
برابطة العالم الإسلامي

المشرف العام  
أ. د. عبدالله بن عبد المحسن التركي

الأمين المساعد  
د. عبد الرحمن بن عبدالله الزيد

المشرف على إدارة الثقافة والإعلام  
د. حسن بن علي الأهدل

مدير الثقافة  
عبدالله بن علي النمري

مدير التحرير  
د. موفق بن عبدالله العوض

الإخراج والتصميم الفني  
حاتم مبارك حميدة

عنوان المراسلة

ص. ب: ٥٣٧ مكة المكرمة

إدارة الثقافة والإعلام

موقع الرابطة والبريد الإلكتروني:

[www.themwl.org](http://www.themwl.org)  
[dawatulhaq@themwl.org](mailto:dawatulhaq@themwl.org)

هذا الكتاب لا يعبر بالضرورة عن رأي الرابطة

## ضوابط النشر في سلسلة دعوة الحق

- ١- أن يقدم البحث خدمة للدعوة الإسلامية ويعالج جانباً من مستجدات الأمة وقضاياها.
- ٢- ألا يكون قد سبق نشره أو قدّم للنشر لأيّ جهة أخرى.
- ٣- أن يتصف البحث بالأصالة والابتكار والجدة والمنهجية العلمية وصحة اللغة وسلامة الأسلوب.
- ٤- أن يكون البحث موضوعياً لا يستهدف به تجريح الهيئات والشخصيات.
- ٥- ألا يقل البحث عن مائة وعشرين صفحة ولا يزيد على مائتي صفحة من صفحات السلسلة.
- ٦- يخضع البحث المقدم للتحكيم العلمي.
- ٧- أن يرفق المؤلف سيرته الذاتية وقائمة بأهم مؤلفاته.
- ٨- لا تعيد الرابطة البحث للمؤلف.
- ٩- يفضل أن يكون تنسيق البحث على النحو التالي:  
( أ ) مقاس الصفحات ٢١×١٤ سم.  
( ب ) الهوامش: أعلى، أسفل، يمين، يسار (٢) سم.  
( ج ) الخط لوتس لينوتيب أو مهند، حجم (١٦) عادي.  
( د ) العناوين الرئيسة حجم (٢٠) أسود.  
( هـ ) مع إرفاق البحث على قرص ممغنط ( CD ).  
والله ولي التوفيق.



يمكن الاطلاع على ما صدر عن السلسلة من خلال  
موقع الرابطة :

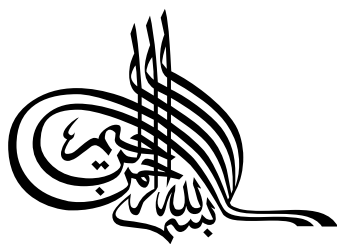
[www.themwl.org](http://www.themwl.org)

بريد المراسلة : [dawatulhaq@themwl.org](mailto:dawatulhaq@themwl.org)

رابطة العالم الإسلامي  
إدارة الثقافة والإعلام  
سلسلة دعوة الحق كتاب شهري محكم

# منهج الراسخين في تدبر وحي رب العالمين

إعداد الدكتور  
أحمد معاذ علوان حقي



الحمد لله الذي رضي لنا الإسلام ديناً، والصلاة والسلام على رسوله  
الأمين، الذي تركنا على المحجة البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها إلا  
هالك، وعلى آله وصحبه ومن سار على نهجهم إلى يوم الدين ...  
أما بعد:

فلا يخفى على أحدٍ ما آلت إليه حال الأمة من التشتت والفرقة،  
أوجبتا عداوةً وشقاقاً في وقت تكالبت عليها الأمم، وقد تعددت  
أسباب الفرقة والتشتت، وأحد أسبابها عائد إلى الفهم الخاطئ لنص  
الوحي، ولا أدل على ذلك من أن أغلب الفرق قد سوَّغت خروجها  
على الأمة بنصوص الوحي، فالخوارج لما خرجوا على سيدنا علي عليه السلام  
استدلوا بقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ﴾ [الأنعام: ٥٧]، على كفر من  
رضي بالتحكيم، أو تصويب أحد الفريقين.

وإذا كانت الأمة تسعى للخروج من هذه الفرقة، فلا سبيل إلى  
ذلك إلا بسلوك طريق الراسخين في العلم لفهم نص الوحي؛ لأن الله  
ﷻ أثنى على نهجهم، فقال: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ  
هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ  
الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِ  
كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ ﴿٧﴾﴾ [آل عمران]، فما علينا إلا أن  
نتبع منهجهم، ونتجنب طرق الزائغين - وهي كثيرة، يكفي أن نعلم أن  
كل طريق خالف طريق الراسخين ضلال نسأل الله السلامة - ؛ لأن

---

(١) راجع (جامع الأصول) ابن الأثير: ١٠ / ٧٩.

دوافعهم وغايتهم ليست طلب الحق، وإنما يتَّبعون المشابهة ابتغاء الفتنة لتفريق الأمة، فالحذر كل الحذر من المناهج التي تخالف نهج العلماء الرَّاسخين في فهم نص الوحي في كل زمان إذ الغاية هي الفتنة والتفرقة وإبعادنا عن كتاب ربنا ﷻ وسنة نبيِّنا ﷺ.

وهذه الدراسة محاولة لرأب الصدع، وحصر الخلاف في مجال العقيدة في أضيق مجال، وهي استنباط لقواعد فهم النَّص عند الأصوليين لضبط تفسير نص الوحي في مجال العقيدة، وقد أوردت أمثلة للاستشهاد على بعض التأويلات والتفسيرات، ولا أريد بذلك القدح بأحد بقدر ما أريد أن أوضح المنهج القويم الذي ينبغي أن نسلكه، فالحق هو المبتغى، ووحدة الأمة هي المطلب والغاية: ﴿إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ [هود]، ولا أدعي الكمال في دراستي، بل هي محاولة تستحق التوقف عندها والتدبر لتضمد جراحاتنا ونوحد صفنا، وما أحوجنا في هذا الزمان أن يقوم بهذه المهمة - أعني وحدة الأمة - سادتنا من علماء الأمة، ولا أقصد بهذه الوحدة إنهاء الخلاف؛ لأن الخلاف سيبقى ما دام لنا عقول، ولكن سيبقى هذا الخلاف دليلاً على ثراء تراث هذه الأمة لا على الفارقة.

وخير من كتب في ضوابط تفسير النصوص في العصر الحديث أستاذنا العلامة الدكتور محمد أديب الصالح في سفره العظيم (تفسير النصوص)، وقد كتب أخونا الأستاذ الدكتور عبد المجيد السوسوة في هذا

الموضوع<sup>١</sup>، وكتب بعض الباحثين في العصر الحديث حول الموضوع أو حول جزئيات منه<sup>٢</sup>، ولم أجد من تطرق إلى هذه الضوابط في تفسير النصوص في مجال العقيدة، فأحببت الكتابة فيها مستعيناً بالله تعالى.

### منهج البحث:

ونعالج البحث - إن شاء الله تعالى - بطريقة علمية منهجية تنهج منهجاً تحليلياً، فهو يستند إلى تحليل النصوص، وهو أيضاً منهج نقدي يكشف عن المناهج الخاطئة التي اتبعت في تدبر نصّ الوحي.

والله أسأل بِمَنِّه وكرمه أن لا يحرمني أجر المجتهد في هذه المسألة سواء أصبت أو أخطأت.

### المؤلف

---

(١) كتب الدكتور ثلاثة بحوث: الأول بعنوان: (السياق وأثره في دلالات الألفاظ -

دراسة أصولية) في مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية/ جامعة الكويت، العدد (٧٤)، السنة (٢٣)، ٢٠٠٨م، والثاني بعنوان: (الأسس العامة لفهم النص الشرعي: دراسة أصولية)، (التجديد) السنة الثالثة، العدد السادس، أغسطس ١٩٩٩م، ربيع الثاني ١٤٢٠هـ، والثالث بعنوان: (ضوابط التأويل عند الأصوليين) (حولية كلية الشريعة والقانون والدراسات الإسلامية) جامعة قطر، العدد الثاني والعشرين، ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م.

(٢) الدكتور ردة الله بن ردة بن ضيف الله الطلحي، رسالة دكتوراة بعنوان: (دلالة السياق) مقدمة لكلية اللغة العربية في جامعة أم القرى عام ١٤٢٤هـ وتركز الرسالة على الدراسة اللغوية للسياق.



# مَهَيِّدٌ

## تعريف مصطلحات البحث

### تعريف المنهج:

**المنهج لغة:** النَّهْجُ: الطَّرِيقُ المستقيم، والبيِّنُ الواضح. يقال: طريق نهجٌ وأمرٌ نهجٌ بيِّنٌ واضح، ويقال: هذا نهجي لا أحيد عنه. والجمع نهجات ونهج ونهوج، و(نهج) الطريقُ نهجًا ونهوجًا: وضع واستبان. يقال: نهج الطريق: بيَّنه وسلكه. ونهج لي الأمر: أوصَّحه. و(أنهج) الطريق: وضع واستبان. ومنه أيضًا: (الناهج) يقال: طريقٌ ناهجٌ، واضحٌ بيِّن، وطريقةٌ ناهجة: واضحةٌ بيَّنةٌ.

و(المنهاج): الطريق الواضح المستبين. يقال: هو مُستقيم المنهاج. وفي التنزيل العزيز: ﴿لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ [المائدة: ٤٨]¹.  
**المنهج اصطلاحًا:** الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم².

و"المنهج العلمي: خطة منظمة لعدة عمليات ذهنية أو حسية بُعية الوصول إلى كشف حقيقة أو البرهنة عليها"³.

---

(١) راجع (معجم مقاييس اللغة) لابن فارس، مادة (نهج)، و(لسان العرب) لابن

منظور: ٢٦٣ / ٦ - ٢٦٤، و(القاموس المحيط) الفيروز آبادي: ص ٢٦٦.

(٢) راجع (مناهج البحث العلمي) عبد الرحمن بدوي، ص ٤ - ٥، و(منهج

البحث العلمي) غازي عناية، ص ٨٠ - ٨١.

(٣) راجع (المعجم الفلسفي) مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ص ١٩٠.

## تعريف الراسخين:

جاء ذكر الرّاسخين في كتاب الله تعالى، فقال: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ ﴿٧﴾﴾ [آل عمران].

تعريف الراسخ لغة: رَسَخَ الشيءُ يَرَسُخُ رُسْخًا ثبت في موضعه، وَرَسَخَ الغَدِيرُ نَضَبَ ماؤه، وَرَسَخَ تحت الأرض، والراسخ في العلم الذي دخل فيه دخولا ثابتًا، وكل ثابت راسخ؛ ومنه الراسخون في العلم<sup>١</sup>.

تعريف الرّاسِخ في العلم اصطلاحًا: قال الراغب الأصفهاني: "الرّاسِخُ في العِلْمِ المتَحَقِّقُ به الذي لا يَعْرِضُهُ شُبْهَةٌ"<sup>٢</sup>.

وقد أخبر رسول الله ﷺ عن صفات الرّاسِخ في العلم، عن أبي الدرداء، وأبي أمامه، قالا: سئل رسول الله ﷺ: مَنْ الرّاسِخُ في العلم؟ قال: (مَنْ بَرَّتْ يَمِينُهُ، وَصَدَقَ لِسَانُهُ، وَاسْتَقَامَ بِهِ قَلْبُهُ، وَعَفَّ بَطْنُهُ، فَذَلِكَ الرّاسِخُ في العِلْمِ)<sup>٣</sup>.

(١) راجع (لسان العرب) الفيروز آبادي: ٣ / ٦٩، و(القاموس المحيط) فيروز آبادي: ص ٣٢١، مادة (رسخ)، (المفردات) الراغب الأصفهاني: ص ١٩٥.  
(٢) (المفردات): ص ١٩٥.

(٣) رواه الطبري في تفسيره، ح (٦٦٣٤) و(٦٦٣٥)، ٣ / ١٨٥. وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (٦: ٣٢٤)، وقال: "رواه الطبراني، وعبد الله بن زيد: ضعيف".

## أقسام الاختلاف

وقوع الاختلاف بين الناس من السنن الكونية ما دام أن الله ﷻ خلق لنا عقولاً وجعل فينا نوازع وميول، ولكن إذا لم يلتزم المخالفون بقواعد وضوابط الحوار تزداد شقة الخلاف إلى أن يتحول إلى خلافٍ مذموم وغالبًا ما يؤدي إلى الفرقة؛ ومن ثم يتسبب في العداوة والبغضاء، ولا شك أن كثيرًا من الانقسامات تعود في بداياتها إلى اختلاف في الرأي، لكن التعصب الأعمى للرأي والأتباع يضيفون على بعض الاجتهاد صفة القدسية إلى أن يتعاضم الاختلاف ويصبح وبالاً على الأمة، ويتعقد إلى أن يتحول إلى فرقة تصعب معها الوحدة.

ويمكن تقسيم الاختلاف بين الأمة الإسلامية إلى نوعين:

### أولاً / اختلاف مقبول:

لا يقتضي عداوة وشقاقاً؛ بل يثري الموروث التراثي، كالاختلاف في الفروع الفقهية، ومنه اختلاف المذاهب الفقهية الأربعة، وهذا الخلاف له أسبابه الشرعية، إذا روعيت آداب الخلاف وضوابطه الشرعية فإنه لا يترتب عليه محذور، وله ما يؤيده من السنة المطهرة، بدليل قوله ﷺ: (إِذَا حَكَمَ الْحَاكِمُ فَاجْتَهَدَ، ثُمَّ أَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ، وَإِذَا حَكَمَ فَاجْتَهَدَ، ثُمَّ أَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ)¹، ولم يعنف رسول الله ﷺ واحداً من الفريقين من الصحابة حين اختلفت اجتهاداتهم في فهم أمره ﷺ يوم الأحزاب، فعن ابن عمر - رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا -، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ الْأَحْزَابِ: (لَا يُصَلِّيَنَّ أَحَدٌ

---

(١) رواه مسلم في صحيحه: الأقضية / بيان أجر الحاكم إذا اجتهد، ح (١٧١٦)، ١٣٤٢/٣.

الْعَصْرَ إِلَّا فِي بَنِي قُرَيْظَةَ)، فَأَدْرَكَ بَعْضُهُمُ الْعَصْرَ فِي الطَّرِيقِ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا نُصَلِّي حَتَّى نَأْتِيَهَا، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: بَلْ نُصَلِّي لَمْ يُرَدْ مِنَّا ذَلِكَ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَلَمْ يُعَنَّفْ وَاحِدًا مِنْهُمْ<sup>١</sup>.

كان أصحاب النبي ﷺ يختلفون فما كان أحدهم يحمل المخالفين له في اجتهاده على رأيه، فقد خالف عمر أبا بكر ﷺ وهو خليفة، وخالف عمر جماعة من الصحابة ﷺ وهو خليفة، وخالف ابن مسعود ﷺ وغيره عثمان ﷺ وهو خليفة، وهذا الأمر محل اتفاق بين الأمة<sup>٢</sup>، وكان عوف بن عبد الله - وهو من سادة التابعين - يقول: "ما أحب أن أصحاب رسول الله ﷺ لم يختلفوا فإنهم لو اجتمعوا على شيء فتركه رجل ترك السنة، ولو اختلفوا فأخذ رجل بقول أحد أخذ بالسنة"<sup>٣</sup>.

و"عن ضمرة بن رجاء قال: اجتمع عمر بن عبد العزيز والقاسم بن محمد فجعللا يتذاكران الحديث، قال: فجعل عمر يحجيء بالشيء يخالف فيه القاسم، قال: وجعل القاسم يشق ذلك عليه حتى يتبين ذلك فيه، فقال عمر: لا تفعل! فما يسرني باختلافهم حُرَّ النعم.

وروى ابن وهب عن القاسم أيضاً، قال: لقد أعجبني قول عمر بن عبد العزيز: ما أحب أن أصحاب محمد ﷺ لا يختلفون؛ لأنه لو كان قولاً واحداً لكان الناس في ضيق، وإنهم أئمة يقتدى بهم، فلو أخذ رجل بقول أحدهم كان سنة"<sup>٤</sup>.

(١) رواه البخاري في صحيحه: المغازي / مرجع النبي ﷺ من الأحزاب، ٥ / ٥٠.

(٢) راجع (الاعتصام) الشاطبي: ص ٤٩١.

(٣) أورده الدارمي (فتح المنان شرح وتحقيق كتاب الدارمي): ٣ / ٤٣٠، رقم (٦٦٠).

(٤) (الاعتصام) الشاطبي: ص ٤٤٣. روى قريبا من هذا الدارمي (فتح المنان):

٣ / ٤٢٩، (٦٥٩).

يقول ابن القيم - رحمه الله تعالى -: "ووقوع الاختلاف بين الناس أمر ضروري لا بُدَّ منه لتفاوت إرادتهم، وأفهامهم، وقوى إدراكهم، ولكن المذموم بَغْيُ بعضهم على بعض وعدوانه، وإلا فإذا كان الاختلاف على وجه لا يؤدي إلى التباين والتحزب، وكل من المختلفين قصده طاعة الله ورسوله لم يضر ذلك الاختلاف، فإنه أمرٌ لا بُدَّ منه في النشأة الإنسانية، ولكن إذا كان الأصل واحداً، والغاية المطلوبة واحدة والطريق المسلوكة واحدة لم يكدر يقع اختلاف، وإن وقع كان اختلافاً لا يضر"¹، وقال أيضاً: "الصحابة رضي الله عنهم اختلفوا في مسائل كثيرة من مسائل الفروع، كالجد مع الإخوة، وعتق أم الولد بموت سيدها، ووقوع الطلاق الثلاث بكلمة واحدة ... وفي بعض مسائل الربا، وفي بعض نواقض الوضوء، وموجبات الغسل، وبعض مسائل الفرائض وغيرها، فلم ينصب بعضهم لبعض عداوة، ولا قطع بينه وبينه عصمة، بل كانوا كل منهم يجتهد في نصر قوله بأقصى ما يقدر عليه، ثم يرجعون بعد المناظرة إلى الألفة والمحبة، والمصافاة والموالاتة، من غير أن يُضمر بعضهم لبعض ضغناً، ولا ينطوي له على معتبه ولا ذم، بل يَدُلُّ المُسْتَفْتَى عليه مع مخالفته له، ويشهد له بأنه خير منه وأعلم منه"².

وعلى هذا يجوز "أن يختلف عالمان في فعل حصل من النبي ﷺ ولم يشهده إلا عدد قليل، أو قول صدر منه ﷺ مرة واحدة، وحضره عدد كثير، منهم من هو قوي السمع والحفظ، ومنهم ضعيفها، أو ضعيف أحدهما، أو في عمل فعله ﷺ في الليل والناس نيام، لم ينتبه له

(١) (الصواعق المرسلة): ٢ / ٥١٩ .

(٢) راجع (الصواعق المرسلة): ٢ / ٥١٧ - ٥١٨ .

إلا القليل، أو في عمل من خواصه ﷺ شأنه أن لا يطلع عليه كثير كقيام الليل الذي كان فرضاً عليه ﷺ دون أمته، إلى أمثال ذلك وهو كثير<sup>١</sup>.

ولما كان الإنسان المخلوق المكرم قد وهبه الله نعمة العقل، ومن ثم فإن الإسلام جعل الإنسان مأجوراً سواء أصاب، أو أخطأ إذا استفرغ جهده للوصول إلى الحق ولم يأل جهداً في سبيل الوصول إليه؛ لأن الأصل الذي يبنى عليه الاجتهاد واحد، وهو كتاب الله وسنة رسوله، والقصد واحد وهو طاعة الله ورسوله، والطريق واحد، وهو النظر في أدلة القرآن والسنة وتقديمها على كل قول ورأي وقياس وذوق وسياسة.

ومن ثم لا يدخل هذا ضمن الخلاف المذموم، بل هو ضمن الخلاف الذي يثري الإرث الثقافي، وينمي العقل، ومن المعلوم أن هذه الاختلافات الفقهية الكثيرة داخل الإسلام دليلٌ على يُسر الشريعة وسعتها ومرونتها وعظمتها، بل الخلافات الفقهية والفكرية والسياسية ضرورية ما دام الاجتهاد مشروعاً، فتكون الخلافات الفقهية ناتجة من ذلك فهي تدور معه وجوداً وعدماً، لاختلاف العقول والتصورات والأعراف والتأثيرات الخارجية والداخلية.

وعندما يكون لدى المسلمين هذا الوعي فإن الاختلاف لا يؤدي إلى التباغض، يقول شيخ للإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى - : "وأما الاختلاف في الأحكام فأكثر من أن ينضبط ولو كان كلما اختلف مسلمان في شيء تهاجرا لم يبق بين المسلمين عصمة ولا أخوة"<sup>٢</sup>، وقد

---

(١) (مالا يجوز فيه الخلاف بين المسلمين) عبد الجليل عيسى : ص ١٤ .

(٢) (مجموع الفتاوى) : ١٧٣/٢٤ .

وسَّعَ شيخ الإسلام الدائرة لتسع بعض الفرق أو الأشخاص الذين تصدر منهم أقوال خطيرة فيقول: "وحقيقة الأمر في ذلك: أن القول قد يكون كفراً، فيطلق القول بتكفير صاحبه، ويقال: من قال كذا فهو كافر، لكن الشخص المعين الذي قاله لا يحكم بكفره حتى تقوم عليه الحجة ... وهكذا الأقوال التي يكفر قائلها، قد يكون الرجل لم تبلغه النصوص الموجبة لمعرفة الحق، وقد تكون عنده ولم تثبت عنده، أو لم يتمكن من فهمها، وقد يكون قد عرضت له شبهات يعذره الله بها، فمن كان من المؤمنين مجتهداً في طلب الحق وأخطأ، فإن الله يغفر له خطؤه كائناً ما كان سواء كان في المسائل النظرية أو العملية هذا الذي عليه أصحاب النبي ﷺ وجماهير أئمة الإسلام".<sup>١</sup>

إذا اعتبرنا أن تنزيل النص على واقعة مستجدة هو اجتهاد وعمل المجتهد، وليس هو النص نفسه، فحينئذٍ تتسع دائرة القبول، وميدان المتغيرات، وتصبح البرامج والخطط والتدابير الإدارية اجتهادات يمكن مناقشتها، والاختلاف فيها، ولا تعتبر ديناً لا يمكن مناقشتها، ونقدها، وتغييرها، بل يدخل فيما ذكره الفقهاء من تغيير الفتاوى بتغيير الزمان، والمكان،<sup>٢</sup> ولما كان الأمر كذلك فلم يجعل البعض فهمه للنص سبباً للفرقة والاختلاف المذموم؟!.

وسيرة السلف - رضوان الله عليهم - ناطقة بذلك النوع من التسامح، وما كان الخلاف الفقهي يفسد ما بينهم من ودٍ، قال يونس بن

(١) (مجموع الفتاوى): ٢٣ / ٣٤٥ - ٣٤٦ .

(٢) راجع (نحن والآخر دراسة على ضوء الكتاب والسنة والفكر الإسلامي) علي القرداغي: ص ١٣ .

عبد الأعلى الصيرفي - رحمه الله تعالى - : " ما رأيت أعقل من الشافعي ناظرته يوماً في مسألة، ثم افترقنا، ولقيني، فأخذ بيدي، ثم قال: يا أبا موسى ألا يستقيم أن نكون إخواناً، وإن لم نتفق في مسألة؟<sup>١</sup>، وقال الإمام أحمد بن حنبل - رحمه الله تعالى - : " لم يعبر الجسر إلى خراسان مثل إسحاق، وإن كان يخالفنا في شيء فإن الناس لم يزل يخالف بعضهم بعضاً"<sup>٢</sup>، وقال الذهبي - رحمه الله تعالى - : " ولو أنا قلنا خطأ إماماً في اجتهاده في آحاد المسائل خطأ مغفوراً له قمنا عليه، وبدعناه، وهجرناه، لما سلم أحدٌ والله هو هادي الخلق إلى الحق، وهو أرحم الراحمين"<sup>٣</sup>، فحري بنا أن نتمثل سيرة السلف، الذين كانوا على الهدى المستقيم، والصراط القويم.

وعلى هذا نقول: الخلاف المشروع هو الخلاف في الفروع، وفي الوسائل لا في المقاصد، وفي الآليات لا في الغايات، وفي تنوع السبل إلى الخير لا في الأهداف العامة للشريعة، فهذا الاختلاف مقبول ومشروع، وهو من الدين وليس خارجاً منه؛ لأن الدين يستوعبه من خلال نصوصه المرنة، ومبادئه العامة.

---

( ١ ) ( سير أعلام النبلاء ) الذهبي: ١٦/١٠ .

( ٢ ) ( سير أعلام النبلاء ) الذهبي: ١١ / ٣٧٠ - ٣٧١ .

( ٣ ) راجع ( سير أعلام النبلاء ) الذهبي: ١٤ / ٤٠ .



## ثانياً/ اختلاف مذموم (الفرقة):

هذا النوع ينشأ عنه عداوة وشقاق، وذلك لقيامه على أسباب غير مشروعة، ومنه اختلاف فرق الضلالة في مسائل أصول الدين - وثوابته، وأركانه، وأسس -، والمسائل المتفق عليها بين جميع الأمة في الجملة، وهو الذي يخالف الثوابت والقواطع، أو الذي يوجب البغضاء والتفرقة، وكل اختلاف ينشأ عنه شقُّ وحدة الأمة.

**مفهوم الافتراق: الافتراق لغة: الفَرَقُ خلاف الجمع، فَرَقَهُ يُفَرِّقُهُ فَرَقًا، وفَرَقَةً، والتفريق جعل الشيء مفارقًا لغيره حتى كأنه جعل بينهما فرقًا بعد فرق حتى تباينا، وذلك أن التفعيل لتكثير الفعل، وقيل: فرق للصّلاح فرقًا، وفرق للإفساد تفريقًا، ومنهم من يجعل التَّفَرُّق للأبدان، والافتراق في الكلام، يقال: فَرَّقْتُ بين الكلامين فافترقا، وفَرَّقْتُ بين الرجلين فافترقا، والفِرْقُ والفِرْقَةُ والفَرِيق: الطائفة من الشيء المتفرق، والفِرْقَةُ: طائفة من الناس، والفريق أكثر منه<sup>١</sup>.**

**اصطلاحًا:** جرى العرف في إطلاق لفظ الفرق على الطوائف التي اختلفت بعضها عن بعض في أمور تتعلق بالاعتقاد، والمذهب على الاتجاهات المختلفة في الفقه.

وتشير نصوص الكتاب والسنة إلى ثلاثة أنواع من الاختلاف المذموم - الفرقة -:

---

(١) راجع (لسان العرب) ابن منظور: مادة (فرق)، ٥ / ١٢٠. و(القاموس المحيط) الفيروز آبادي، مادة (فرق): ص ١١٨، و (مختار الصحاح) محمد بن أبي بكر الرازي، مادة (فرق)، ص ٥٠٠ - ٥٠١.

## ١ - الاختلاف في الأمور الاعتقادية:

عن عمرو بن شعيب عن أبيه، عن جده، قَالَ: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى أَصْحَابِهِ، وَهُمْ يَخْتَصِمُونَ فِي الْقَدَرِ، فَكَانَ يُفْقَأُ فِي وَجْهِهِ حَبُّ الرُّمَّانِ مِنَ الْغَضَبِ، فَقَالَ: (بِهَذَا أُمِرْتُمْ، أَوْ لِهَذَا خُلِقْتُمْ تَضْرِبُونَ الْقُرْآنَ بَعْضُهُ بِبَعْضٍ، بِهَذَا هَلَكَتِ الْأُمَمُ قَبْلَكُمْ)، قَالَ: فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو: مَا غَبَطْتُ نَفْسِي بِمَجْلِسٍ تَخَلَّفْتُ فِيهِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، مَا غَبَطْتُ نَفْسِي بِذَلِكَ الْمَجْلِسِ وَتَخَلَّفِي عَنْهُ"١، وروى عن ابن عباس - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا -، يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ( لَا يَزَالُ أَمْرُ هَذِهِ الْأُمَّةِ مُؤَامَرًا، أَوْ قَالَ مُقَارِبًا مَا لَمْ يَتَكَلَّمُوا فِي الْوِلْدَانِ وَالْقَدَرِ )٢، عن عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: ( يَكُونُ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ، أَوْ فِي أُمَّتِي - الشُّكُّ مِنْهُ - خَسْفٌ، أَوْ مَسْخٌ، أَوْ قَذْفٌ فِي أَهْلِ الْقَدَرِ )٣.

وجاءت آثار عن الصحابة تؤكد أن الاختلاف المذموم - الفرقة - هو ما يكون في المسائل الاعتقادية، من ذلك:

عن سليمان بن يسار أن رجلاً من بني تميم يقال له صبيغ بن عسل قدم المدينة، وكانت عنده كتب فجعل يسأل عن متشابه القرآن، فبلغ ذلك عمر، فبعث إليه وقد أعد له عراجين النخل، فلما دخل عليه جلس، قال: من أنت؟

(١) رواه ابن ماجة في سننه: المقدمة / القدر، ح (٨٤)، ٣٣/١، وفي الزوائد إسناده صحيح، رجاله ثقات .

(٢) رواه الحاكم في المستدرک: الإيمان، ح (٩٣)، ٨٨/١ وقال صحيح على شرط الشيخين، ولا نعلم له علة، ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي.

(٣) رواه الترمذي في سننه: القدر/ ما جاء في الرضا بالقدر، ح (٢١٥٢)، ٤٥٦/٤. وقال هذا حديث حسن صحيح غريب.

قال: أنا عبد الله صبيغ.

قال عمر: وأنا عبد الله عمر، وأوماً عليه فجعل يضربه بتلك  
العراجين فما زال يضربه حتى شجّه، وجعل الدم يسيل عن وجهه.  
فقال: حَسْبُكَ يا أمير المؤمنين فقد والله ذهب الذي أجد في  
رأسي<sup>١</sup>.

وَعَنْ يَحْيَى بْنِ يَعْمَرَ، قَالَ: كَانَ أَوَّلَ مَنْ قَالَ فِي الْقَدَرِ بِالْبَصْرَةِ: مَعْبُدُ  
الْجُهَنِيِّ، فَاِنْطَلَقْتُ أَنَا وَحَمِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحَمِيرِيُّ، حَاجَّيْنِ أَوْ  
مُعْتَمِرَيْنِ، فَقُلْنَا: لَوْ لَقِينَا أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَسَأَلْنَاهُ عَمَّا  
يَقُولُ هَؤُلَاءِ فِي الْقَدَرِ، فَوَفَّقَ لَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ دَاخِلًا  
الْمَسْجِدَ، فَاسْتَفْتَانَا، وَصَاحِبِي، أَحَدُنَا عَنْ يَمِينِهِ وَالْآخَرُ عَنْ شِمَالِهِ،  
فَظَنَنْتُ أَنَّ صَاحِبِي سَيَكُلُ الْكَلَامَ إِلَيَّ، فَقُلْتُ: أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، إِنَّهُ قَدْ ظَهَرَ  
قِبَلَنَا نَاسٌ يَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ، وَيَتَقَفَّرُونَ الْعِلْمَ<sup>٢</sup>، وَذَكَرَ مِنْ شَأْنِهِمْ، وَأَتَمُّهُمْ  
يَزْعُمُونَ أَنَّ لَا قَدَرَ، وَأَنَّ الْأَمْرَ أَنتُ<sup>٣</sup>، قَالَ: فَإِذَا لَقِيتَ أُولَئِكَ، فَأَخْبِرْهُمْ  
أَنِّي بَرِيءٌ مِنْهُمْ، وَأَتَمُّهُمْ بُرَاءٌ مِنِّي، وَالَّذِي يَخْلِفُ بِهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، لَوْ أَنَّ  
لَأَحَدِهِمْ، مِثْلَ أَحَدٍ ذَهَبًا، فَأَنْفَقَهُ مَا قَبَلَ اللَّهُ مِنْهُ، حَتَّى يُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ<sup>٤</sup>.

---

(١) رواه اللالكائي في ( شرح أصول اعتقاد أهل السنة ): رقم (١١٣٨)، ٤ / ٧٠٢ - ٧٠٣.

(٢) ويتقفرون العلم: يطلبونه ويتبعونه، وقيل معناه: يجمعونه. راجع (النهاية في  
غريب الحديث) ابن الأثير: ٩٠ / ٨٩.

(٣) وأن الأمر أنت: أي مستأنف، لم يسبق به قدر، ولا علم من الله تعالى، وإنما  
يعلمه بعد وقوعه. راجع (النهاية في غريب الحديث) ابن الأثير: ٧٥ / ١.

(٤) رواه مسلم في صحيحه: الإيمان / بيان الإيمان والإسلام والإحسان، ح (٨)،  
٣٧ / ١ - ٣٦.

والغالب أن هذا النوع من الاختلاف إذا استحکم يؤدي إلى  
الفرقة، والخروج على وليّ الأمر، وتفريق كلمة المسلمين.  
ويجب أن نُنبّه إلى مسألة مهمة إذ ليس من الضروري أن كل  
خلاف في مسألة من مسائل العقيدة يترتب عليه فرقة، إذا التزم  
المخالف بأداب الخلاف، وضمن الضوابط الصحيحة لفهم النص فلا  
يعد ذلك خلافاً مذموماً، بدليل أن الصحابة اختلفوا في بعض مسائل  
العقيدة كروية النبي ﷺ لربه يوم عرج به إلى السماء عند ستره المنتهى،  
وسماع الأموات<sup>١</sup>.

## ٢ - مفارقة الجماعة والخروج عن الطاعة:

جاءت أحاديث كثيرة تنهى عن مفارقة الجماعة والخروج على  
الطاعة وشق صفّ المسلمين، والافتتال ولعلنا نشير إلى بعضها فمِنْهَا:  
وعن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: قال النبي ﷺ: (مَنْ  
فَارَقَ الْجَمَاعَةَ شِبْرًا فَهَاتَ إِلَّا مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً)<sup>٢</sup>.  
وعن ابن عمر - رضي الله عنهما - أنه سمع النبي ﷺ يقول: (لا  
تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ)<sup>٣</sup>.  
وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ: (مَنْ خَرَجَ مِنَ الطَّاعَةِ وَفَارَقَ  
الْجَمَاعَةَ فَهَاتَ مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً، وَمَنْ قَاتَلَ تَحْتَ رَايَةٍ عِمِّيَّةٍ يَغْضَبُ  
لِعَصْبَةٍ أَوْ يَدْعُو إِلَى عَصْبَةٍ أَوْ يَنْصُرُ عَصْبَةً فَقَتَلَ فَقَتْلُهُ جَاهِلِيَّةٌ، وَمَنْ

(١) راجع (مجموع الفتاوى) ٣ / ٢٢٩ - ٢٣٠ ، ١٢ / ٤٩٢.

(٢) رواه البخاري في صحيحه: الفتن / قول النبي ﷺ سترون بعدي أموراً  
تتكرونها، ٨٧/٨، ومسلم في صحيحه الإمارة / ١٣، ح (١٨٤٩)، ٣ / ١٤٧٧.

(٣) رواه البخاري في صحيحه: الفتن / قول النبي ﷺ لا ترجعوا بعدي كفراً  
يضرب بعضكم رقاب بعض، ٨ / ٩٠ - ٩١.

خَرَجَ عَلَى أُمَّتِي يَضْرِبُ بَرَّهَا وَفَاجِرَهَا وَلَا يَتَحَاشَى مِنْ مُؤْمِنِهَا، وَلَا يَفِي لِذِي عَهْدٍ عَهْدُهُ فَلَيْسَ مِنِّي وَلَسْتُ مِنْهُ)¹.

وعن عَرَفَجَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: ( إِنَّهُ سَتَكُونُ هَنَاتٌ وَهَنَاتٌ، فَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُفَرِّقَ أَمْرَ هَذِهِ الْأُمَّةِ وَهِيَ جَمِيعٌ، فَاضْرِبُوهُ بِالسَّيْفِ كَأَنَّا مَنْ كَانَ )².

وعن أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، قَالَ: بَعَثَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَهُوَ بِالْيَمَنِ، بِذَهَبَةٍ فِي تَرْبَتِهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَسَمَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ أَرْبَعَةِ نَفَرٍ ... فَجَاءَ رَجُلٌ كَثُ اللَّحْيَةِ مُشْرِفُ الْوَجْتَيْنِ غَائِرُ الْعَيْنَيْنِ نَاتِي الْجَبِينِ مَحْلُوقُ الرَّأْسِ، فَقَالَ: اتَّقِ اللَّهَ يَا مُحَمَّدٌ، قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (فَمَنْ يَطْعِ اللَّهَ إِنَّ عَصِيَّتَهُ! أَبَا مُنْبِي عَلَى أَهْلِ الْأَرْضِ وَلَا تَأْمُنُونِي)، قَالَ: ثُمَّ أَذْبَرَ الرَّجُلُ فَاسْتَأْذَنَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ فِي قَتْلِهِ، يُرَوْنَ أَنَّهُ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (إِنَّ مِنْ ضُضِّي هَذَا، قَوْمًا يَقْرَءُونَ الْقُرْآنَ لَا يُجَاوِزُ حَنَاجِرَهُمْ، يَقْتُلُونَ أَهْلَ الْإِسْلَامِ، وَيَدْعُونَ أَهْلَ الْأَوْتَانِ، يَمْرِقُونَ مِنَ الْإِسْلَامِ كَمَا يَمْرِقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ، لَيْنٌ أَذْرَكْتُهُمْ لِأَقْتَلَنَّهُمْ قَتْلَ عَادٍ)³.

(١) رواه مسلم في صحيحه: الإمارة/ الأمر بلزوم الجماعة، ح (١٨٤٨)، ١٤٧٦/٣-١٤٧٧.

(٢) رواه مسلم في صحيحه: الإمارة/ حكم من فرق أمر المسلمين، ح (١٨٥٢)، ١٤٧٩/٣.

(٣) رواه مسلم في صحيحه: الزكاة/ ذكر الخوارج وصفاتهم، ح (١٠٦٤)، ٧٤٢-٧٤١ / ٢.

وقد أشار النبي ﷺ إلى هذا النوع من الافتراق حين قال: (تَمُرُّ مَارِقَةٌ عِنْدَ فُرْقَةٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، يَقْتُلُهَا أَوَّلَى الطَّائِفَتَيْنِ بِالْحَقِّ)، وفي رواية (يكون في أمتي فرقتان، فيخرج من بينهما مارقة، يلي قتلهم أولا هم بالحق)<sup>١</sup>.

وعن أم سلمة - رضي الله عنها - أن رسول الله ﷺ قال لعمار: (تَقْتُلُكَ الْفِتْنَةُ الْبَاغِيَةُ)<sup>٢</sup>، وفي رواية: (وَيُحِ عَمَّارٌ تَقْتُلُهُ الْفِتْنَةُ الْبَاغِيَةُ، يَدْعُوهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ وَيَدْعُونَهُ إِلَى النَّارِ)<sup>٣</sup>.

يقول ابن تيمية - رحمه الله تعالى - : "أما الاختلاف العملي - وهو الاختلاف باليد والسيف، والعصا، والسوط - فهو داخل في الاختلاف، والخوارج، والروافض، والمعتزلة، ونحوهم يدخلون في النوعين، والملوك الذين يتقاتلون على محض الدنيا يدخلون في الثاني، والذين يتكلمون في العلم، ولا يدعون إلى قول ابتدعوه، ويحاربون عليه من خالفهم لا بيد ولا بلسان، هؤلاء هم أهل العلم، وهؤلاء خطأهم مغفور لهم، وليسوا مذمومين، إلا أن يدخلهم هوى وعدوان أو تفريط في بعض الأمور"<sup>٤</sup>.

(١) رواه مسلم في صحيحه: الزكاة / ذكر الخوارج وصفاتهم، ح (١٠٦٥)، ٧٤٥-٧٤٦، ٢.

(٢) رواه مسلم في صحيحه: الفتن / لا تقوم الساعة حتى يمر الرجل بقبر الرجل فيتمنى أن يكون مكان الميت من البلاء، ح (٢٩١٦)، ٢٢٣٦/٤.

(٣) رواه البخاري في صحيحه: الصلاة / استقبال القبلة، ١١٥/١.

(٤) (منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية) ابن تيمية: ٢٧٩/٥، ٢٨٠.

وهكذا تبين لنا أن هذا النوع من الفرقة إن لم يكن أعظم من الأول فهو يساويه، ولذلك جانب أصحاب كتب الفرق الصواب حين حصروا الفرق الإسلامية في الاختلاف العقدي فقط<sup>١</sup>.

### ٣ - اتباع الهوى:

إن أحد الأسباب الرئيسة لافتراق الأمة شيعةً، وأحزاباً هو اتباع الهوى، قَالَ تَعَالَى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَهَ مِنْهُ﴾ [آل عمران: ٧]، فالزيغ: هو الميل عن الحق إتباعاً للهوى، وقال تعالى في ذم اتباع الهوى: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِنَ اللَّهِ﴾ [القصص: ٥٠]، وقال: ﴿أَفَرَأَيْتَ مَنْ أَخَذَ إِلَهُهُ هَوَاهُ وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَى عِلْمٍ﴾ [الجن: ٢٣]، فتبين لنا أن اتباع الهوى أصل كل زيغ عن الصراط المستقيم.

وقد جاء في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيعًا لَسَتْ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٥٩]، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لِعَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا -: ( يَا عَائِشَةُ، إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيعًا هُمْ أَصْحَابُ الْبِدْعِ وَأَصْحَابُ الْأَهْوَاءِ وَلَيْسَ لَهُمْ تَوْبَةٌ، أَنَا مِنْهُمْ بَرِيءٌ، وَهُمْ مِنِّي بَرَاءٌ )<sup>٢</sup>.

(١) وربما اقتصر أصحاب كتب الملل والنحل على هذا النوع من الافتراق؛ لأن شره مستطير ويستمر في الأمة إلى ما شاء الله، ولذلك ورد عن بعض علماء السلف: لأن ألقى الله بصحيفة الحجاج أحب إلي من أن ألقاه بصحيفة عمر بن عبيد.

(٢) رواه الطبراني في (المعجم الصغير): ص ٢٢٠، ح (٥٥)، وفي مجمع الزوائد ٢٥ / ٧ رواه الطبراني في الصغير وإسناده جيد.

وسمي أهل البدع أهل الأهواء لأنهم اتبعوا أهواءهم فلم يأخذوا الأدلة الشرعية مأخذ الافتقار إليها، والتعويل عليها حتى يصدروا عنها، بل قدموا أهواءهم، واعتمدوا على آرائهم، ثم جعلوا الأدلة الشرعية منظورًا فيها من وراء ذلك، وأكثر هؤلاء هم أهل التحسين والتقيح، ومن مال إلى الفلاسفة وغيرهم<sup>١</sup>، وقد جعل الشاطبي - رحمه الله تعالى - الاختلاف الذي يؤدي إلى الفرقة والتباغض من علامات كونه اختلافًا نابغًا عن الهوى، غير مقبول في الإسلام حيث يقول: "ومن هنا يظهر وجهة الموالاة والتحباب والتعاطف فيما بين المختلفين في مسائل الاجتهاد، حتى لم يصيروا شيعًا، ولا تفرقوا فرقًا؛ لأنهم مجتمعون على طلب قصد الشارع، فاختلاف الطرق غير مؤثر"، ثم قال: "وبهذا يظهر أن الخلاف الذي هو في حقيقته خلاف ناشئ عن الهوى المضل، لاعن تحري قصد الشارع باتباع الأدلة على الجملة والتفاصيل، وهو الصادر عن أهل الأهواء، وإذا دخل الهوى أدى إلى اتباع المتشابه حرصًا على الغلبة والظهور بإقامة العذر في الخلاف، وأدى إلى الفرقة والتقاطع والعداوة والبغضاء، لاختلاف الأهواء، وعدم اتفاقها، وإنما جاء الشرع بحسم مادة الهوى بإطلاق"<sup>٢</sup>.

وعلى ذلك نقول: إن الافتراق المذموم يطلق على كل ما وقع به الخروج عن سبيل المؤمنين مما يسبب ضعف المسلمين، أو خرق صف المسلمين اعتقادًا، أو قولًا، أو فعلًا، فتندرج تحته المخالفة لأصول الإسلام، كما يندرج تحته العمل على إفساد ذات البين، والبغي على

(١) (الاعتصام) الشاطبي: ص ٤٤٧.

(٢) (الموافقات) الشاطبي: ٤ / ١٨٢.



المسلمين، وكسر شوكتهم، وشق صفهم، واستباحة دمائهم، وأمواهم،  
وأعراضهم، وأمنهم.

\*\*\*

## شروط فهم نصوص الوحي وفق منهج الراسخين:

ابتداءً نقصد بنص الوحي كتاب الله وسنة رسوله الكريم ﷺ، ومن المعلوم لأولي النهى أن لكل نص خصائص يمتاز بها، وخصائص النص تتحدد من خلال مصدره، والمعاني التي يحملها، ولذا فإن التعامل مع النص الإلهي - استنباطاً أو تطبيقاً - يجب أن ينبثق عن دراية وثيقة في فهم مصدره، من حيث المكانة والمنزلة، والغاية، وقد حذرنا نبي الهدى ﷺ من تفسير النص خارج ضوابطه، فقال: (مَنْ قَالَ فِي الْقُرْآنِ بَرَأْيَهُ فَأَصَابَ فَقَدْ أَخْطَأَ)<sup>١</sup>، وتخوف أبو بكر الصديق رضي الله عنه أن يقول في النص برأيه دون آليات فهمه، فقال: "أَيُّ أَرْضٍ تُقْلَنِي، وَأَيُّ سَمَاءٍ تُظْلَنِي إِذَا قُلْتُ فِي الْقُرْآنِ بَرَأْيِي"<sup>٢</sup>، قال أبو جعفر الطبري - رحمه الله تعالى -: "وهذه الأخبار شاهدة لنا على صحة ما قلنا: من أن ما كان من تأويل أي القرآن الذي لا يدرك علمه إلا بنص بيان رسول الله ﷺ، أو بنصبه الدلالة عليه، فغير جائز لأحد القيل فيه برأيه، بل القائل في ذلك برأيه وإن أصاب الحق فيه فمخطئ فيما كان من فعله،

---

(١) رواه الترمذي في سننه: تفسير القرآن/ ما جاء في الذي يفسر القرآن برأيه، ح(٢٩٥٢)، ٥ / ٢٠٠. رواه أبوداود في العلم، باب: الكلام في كتاب الله بغير علم: ٢٤٩/٥ رواه الترمذي في سننه: تفسير القرآن/ ما جاء في الذي يفسر القرآن برأيه، ح(٢٩٥٢)، ٥ / ٢٠٠. وقال: "هذا حديث غريب". وعزه المنذري للنسائي وقال: سهيل بن أبي حزم: بصري، واسم أبي حزم مهران، وقد تكلم فيه الإمام أحمد والبخاري والنسائي وغيرهم، ورمز السيوطي في الجامع الصغير لحسنه، قال المناوي: "لعله لا اعتضاده، وإلا ففيه سهيل بن عبد الله". انظر: فيض القدير: ١٩١/٦.

(٢) رواه الطبري في تفسيره: رقم (٧٩)، ٥٨ / ١.

بقيله فيه برأيه، لأن إصابته ليست إصابة موقن أنه محق، وإنما هو إصابة خارصٍ وظانٍّ، والقاتل في دين الله بالظن قاتلٌ على الله ما لم يعلم<sup>١</sup>، ومن هنا يحمل النهي على فهم النص دون ضوابط، قال علماؤنا - رحمهم الله تعالى -: إن المنهي عنه "حمل هذه النصوص على التفسير الذي يخرج عن سنن الشريعة في كتابها وسنتها ولسانها"<sup>٢</sup>.

إن القرآن الكريم دستور حياة هذه الأمة، أنزله الله تعالى ليخرجها من الظلمات إلى النور، فمن البدهي أن يكون بخطاب مفهوم حتى يحقق الغرض المنشود، نزل لتوحيد الأمة على طريق الله ﷻ، فقال تعالى: ﴿وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ [آل عمران: ١٠٣]، قال رسول الله: (دُورُوا مَعَ كِتَابِ اللَّهِ حَيْثُ مَا دَارَ)<sup>٣</sup>، وحذرنا الجليل من التفرقة والتشردم كأهل الكتاب، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَآخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ﴾ [آل عمران: ١٠٥]، والفرقة حصلت في الأمة بسبب التنكب عن طريق الله ﷻ، وأحد أسبابه الرئيسة هو الفهم الخاطيء لنص الوحي، بدليل أن الفرق المختلفة استشهدت بنص الوحي، ولا يمكن للنص أن يكون سبباً في التفرق والتشردم، وتأتي أهمية وضع الضوابط لتدبر نص الوحي لأمرين:

(١) (تفسير الطبري): ١ / ٥٨ - ٥٩. وتعقبه الذهبي بقوله: "مسلم بن كيسان تركه أحمد وابن معين".

(٢) (تفسير النصوص) محمد أديب الصالح: ١ / ٦٣.

(٣) رواه الحاكم في المستدرک: قتال أهل البغي، ٢ / ١٤٨، وقال: هَذَا حَدِيثٌ لَهُ طُرُقٌ بِأَسَانِيدٍ صَحِيحَةٍ، أَخْرَجَا بَعْضُهَا وَلَمْ يُخْرِجَاهُ بِهَذَا اللَّفْظِ.

أولاً: فهم خطاب الشارع الحكيم فهماً دقيقاً، فالضوابط بمثابة موازين للفهم، والاستنباط، ويرى ابن حزم ضرورة الضوابط لفهم النص، ولئلا تختلط المعاني، "فيسمى بعضها باسم آخر منها، فيوجب ذلك وضع معنى في غير موضعه، فتبطل الحقائق، والأصل في كل بلاء وعماء، وتخليط وفساد اختلاطُ الأسماء، ووقوع اسم واحد على معانٍ كثيرة، فيخبر المخبر بذلك الاسم وهو يريد أحد المعاني التي تحته، فيحمله السامع على غير ذلك المعنى الذي أراده المخبر، فيقع البلاء والإشكال"<sup>١</sup>.

ثانياً: لئلا ينحرف المستنبط، أو يزل، وحتى لا تختلط الأمور والمعاني عليه، فيقع الشقاق والنزاع والفرقة، "إذ أن حصر التدبر في جزئية من جزئيات النص قد يؤدي إلى الخطأ في الفهم والاستنباط ... وما وقع فيه كثير من الطوائف والفرق من زيغ في بعض صوره إلى جزئية الإدراك وكثير من المفاهيم والأحكام السقيمة التي ذهبت إليها بعض الفرق المبتدعة إنما كان أساس الخلل والانحراف فيها هو: تمسكها ببعض النصوص، وإغفالها للنصوص الأخرى ذات العلاقة واجتزائها للنصوص عن بعضها"<sup>٢</sup>، وعلى هذا نقول: إذا أردنا للامة الوحدة على منهج الله القويم فلا بد من اتباع منهج الراسخين في فهم النص، وأهم الشروط هي:

---

(١) (الإحكام في أصول الأحكام) ابن حزم: ٨ / ٥٦٤.

(٢) (المرجعية العليا) القرضاوي: ص ١٧٦.

## أولاً/ الوحي مصدر المعرفة:

أهم أسس منهج الراسخين في العلم أن نص الوحي معصوم، جاء لإصلاح البشرية وهو مصدر أساسي ورئيس للمعرفة، وقد أثنى الله تعالى على هذا المنهج، فقال: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ ﴿٧﴾﴾ [آل عمران]، فالله ﷻ مدح الراسخين في العلم، وهم الذين علموا بالدلائل القطعية أن الله تعالى عالم بالمعومات التي لا نهاية لها، وعلموا أن القرآن كلام الله تعالى، وعلموا أنه لا يتكلم بالباطل والعبث<sup>١</sup>، جاء لإصلاح الجنس البشري، ومن هنا لا يمكن النظر إليه نظرة تاريخية بمعنى جعله نصاً بشرياً، أو نصاً إلهياً جاء لإصلاح مجتمعات قديمة ومن ثم فصلاحيته محدودة بتلك المجتمعات، قَالَ تَعَالَى: ﴿قَدْ جَاءَكُمْ مِنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُبِينٌ ﴿١٥﴾﴾ [المائدة]، وقال القاضي الباقلاني - رحمه الله -: "إذا ثبت إعجاز القرآن وأنه لا يقدر على مثله إلا الله تعالى، ثبت صدق الرسول وعندئذ يكون كل ما تضمنه القرآن صدقاً واجب الإتياع"<sup>٢</sup>.

إن الله ﷻ أرسل رسله وأنزل إليهم الكتب من أجل هداية البشر وإرشادهم إلى طريق الحق لضبط مسار الحياة، ولعصمة العقول عن الشطط في الأفهام، وحفظ النفوس من اتباع الشهوات، حتى كانت

(١) راجع (تفسير الرازي) ٣ / ١٤٦.

(٢) (إعجاز القرآن) البلاقلاني:

الرسالة الخاتمة، فأمرنا ﷺ بالتمسك بهديها القويم، وسراجها المنير، وبيّن لنا أن النجاة بالتمسك بحبل الله المتين، وصراطه المستقيم، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ [آل عمران: ١٠٣]، فالنجاة بالتمسك بكتاب الله وسنة رسوله، قَالَ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩]، والآية تأمرنا عند التنازع أن نرد إلى الله ورسوله لا أن نرد إلى قضايا منطقية؛ لأن الله تعالى يعلم أن العقول تتفاوت، ولا يؤمن عليها الخطأ، وكان هذا ديدن الصالحين من السلف الصالح ﷺ، قال الإمام الشافعي - رحمه الله تعالى -: "ولا أعلم من الصحابة ولا التابعين أحداً أخبر عن رسول الله ﷺ إلا قبل خبره، وانتهى إليه، وأثبت ذلك سنة ... وصنع ذلك الذين بعد التابعين، والذين لقيناهم، كلهم يثبت الأخبار ويجعلها سنة، يحمد من تبعها، ويعاب من خالفها، فمن فارق هذا المذهب كان عندنا مفارق سبيل أصحاب رسول الله ﷺ وأهل العلم بعدهم إلى اليوم، وكان من أهل الجهالة"، والأمة مأمورة بالتحاكم إلى كتاب الله تعالى وهو شروط الإيمان، قَالَ تَعَالَى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِي مَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا سَلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥]، وقوله تعالى: ﴿فَإِنْ تَنَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩]، وليحذر الذين يخالفون هذا النهج، فهذا ليس نهج الصالحين، وإنما نهج المنافقين،

(١) (مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة) السيوطي: ص ٢٠ - ٢١ .

قَالَ تَعَالَى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا ۖ﴾ (٦٠) وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَى مَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ رَأَيْتَ الْمُنْتَفِقِينَ يُصَدُّونَ عَنْكَ صُدُودًا ۖ﴾ [النساء]، فهل بعد هذه الآية الكريمة المحكمة يجوز لأحد من هذه الأمة أن يحكم عقله ويعرض عن كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ؟!؟

والآيات والأحاديث في هذا الباب كثيرة، واتباع أي نهج غير نهج الله يؤدي إلى التفرقة الذي يسبب الهلاك والتنازع، الذي يورث الفشل، وهو سبيل الشيطان، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [الأنعام]، عن عبد الله بن مسعود ؓ قال: خط لنا رسول الله ﷺ يوماً خطاً، فقال: (هذا سبيل الله)، ثم خط عن يمين ذلك الخط وعن شماله خطوطاً، فقال: (هذه سُبُل، على كل سبيل منها شيطان يدعو إليها، ثم تلا: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ﴾ [الأنعام: ١٥٣]، الآية)¹.

روي أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ بِكِتَابٍ أَصَابَهُ مِنْ بَعْضِ أَهْلِ الْكُتُبِ، فَقَرَأَهُ النَّبِيُّ ﷺ، فَغَضِبَ، وَقَالَ: (أَمْتَهُوْكَونَ فِيهَا يَا ابْنَ الْخَطَّابِ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَقَدْ جِئْتُكُمْ بِهَا بَيِّضَاءَ نَقِيَّةٍ، لَا تَسْأَلُوهُمْ

(١) رواه الدارمي (فتح المنان شرح وتحقيق كتاب الدارمي): العلم / ٨، ٢ / ٢٤١، ح (٢١٣).

(٢) التهوك كالتهور، وهو الوقوع في الأمر بغير روية. (النهاية في غريب الحديث والأثر) ابن الأثير، ٢٨٢/٥.

عَنْ شَيْءٍ فَيُخْبِرُوكُمْ بِحَقِّ فَتَكْذِبُوا بِهِ، أَوْ بِبَاطِلٍ فَتُصَدِّقُوا بِهِ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَوْ أَنَّ مُوسَى كَانَ حَيًّا، مَا وَسَعَهُ إِلَّا أَنْ يَتَّبِعَنِي<sup>١</sup>، وقال السيوطي - رحمه الله تعالى - : "إن من أنكر كون حديث النبي ﷺ قولاً كان أو فعلاً، بشروطه المعروف في الأصول حجة كفر وخرج عن دائرة الإسلام"<sup>٢</sup>، وقال الآجري - رحمه الله تعالى - : "ينبغي لأهل العلم والعقل إذا سمعوا قائلًا يقول: قال رسول الله ﷺ في شيء قد ثبت عند العلماء، فعارض إنسان جاهل، فقال: لا أقبل إلا ما كان في كتاب الله ﷻ، قيل له: أنت رجل سوء، وأنت ممن حذرناك النبي ﷺ، وحذر منك العلماء"<sup>٣</sup>.

وقد حذر نبي الهدى من الاهتداء بغير هديه، فعن حذيفة بن اليمان، قَالَ: "كَانَ النَّاسُ يَسْأَلُونَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْخَيْرِ، وَكُنْتُ أَسْأَلُهُ عَنِ الشَّرِّ مَخَافَةً أَنْ يُدْرِكَنِي، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا كُنَّا فِي جَاهِلِيَّةٍ وَشَرٍّ، فَجَاءَنَا اللَّهُ بِهَذَا الْخَيْرِ فَهَلْ بَعْدَ هَذَا الْخَيْرِ مِنْ شَرٍّ؟، قَالَ: (نَعَمْ)، قُلْتُ: وَهَلْ بَعْدَ ذَلِكَ الشَّرِّ مِنْ خَيْرٍ؟، قَالَ: (نَعَمْ، وَفِيهِ دَخْنٌ)، قُلْتُ: وَمَا دَخْنُهُ؟، قَالَ: (قَوْمٌ يَهْدُونَ بِغَيْرِ هُدًى تَعْرِفُ مِنْهُمْ وَتُنْكِرُ)<sup>٤</sup>.

---

(١) رواه الإمام أحمد في مسنده، ح (١٥١٥٦)، ٢٣ / ٣٤٩، قال محقق الكتاب إسناده ضعيف لضعف مجالد، وأخرج ابن الضريس في (فضائل القرآن) عن الحسن البصري، ورجاله ثقات إلا أنه من مراسيل الحسن البصري.

(٢) (مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة) السيوطي: ص ٣

(٣) (الشرعية): ص ٤٩.

(٤) رواه البخاري في صحيحه: الفتن / كيف الأمر إذا لم تكن جماعة، ٨ /



ولقد كان أئمة السلف ﷺ متمسكين بهذا النهج القويم والصراط المستقيم، لا يحدون عنه قيد أنملة، قال الزهري - رحمه الله تعالى - :  
 "مَنْ اللَّهِ ﷻ الرِّسَالَةُ، وَعَلَى الرَّسُولِ الْبَلَاغُ، وَعَلَيْنَا التَّسْلِيمُ"<sup>١</sup>، قال الإمام أبو حنيفة - رحمه الله تعالى - : "هذا رأيي وهذا أحسن ما رأيت، فمن جاء برأي خير منه قبلناه"<sup>٢</sup>، وقال الإمام الشافعي - رحمه الله - :  
 "إذا صح الحديث فاضربوا بقولي عرض الحائط"<sup>٣</sup>، وقال أيضاً : "وأما أن نخالف حديثاً عن رسول الله ﷺ ثابتاً عنه فأرجوا أن لا يؤخذ ذلك علينا إن شاء الله"<sup>٤</sup>، وقال الإمام أحمد - رحمه الله تعالى - : "لا تقلدوني ولا تقلدوا مالكا، ولا الثوري، ولا الأوزاعي، وخذ من حيث أخذوا"<sup>٥</sup>، قال أبو عمر الزجاجة : "كان الناس في الجاهلية يتبعون ما تستحسنه عقولهم، وطبائعهم، فجاء النبي ﷺ فردهم إلى الشريعة، والاتباع، فالعقل الصحيح الذي يستحسن ما يستحسنه الشرع، ويستتبع ما يستتبعه"<sup>٦</sup>.

قال الشافعي - رحمه الله تعالى - : "أجمع المسلمون على أن من استبان له سنة رسول الله ﷺ لم يحل له أن يدعها لقول أحد"<sup>٧</sup>، فيجب أن يكون

---

(١) رواه البخاري في صحيحه: التوحيد / ﴿يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك...﴾، ٨ / ٢١٠.

(٢) (مجموع الفتاوى) ابن تيمية : ٢٠ / ٢١١ .

(٣) (أعلام الموقعين) ابن القيم الجوزية : ٤ / ٢٣٣.

(٤) (الرسالة) : ص ٢١٩ .

(٥) (أعلام الموقعين) ابن القيم الجوزية : ٢ / ٢٠١.

(٦) (الاعتصام) الشاطبي: ص ٧٢ .

(٧) (مدارج السالكين) ابن القيم الجوزية: ٢ / ٣٢٥ .

هذا هو منهج المسلم الغيور على دينه، أما البحث عن النصوص لخدمة مذهب أو فرقة لتأييد رأيه فالنص هنا تابع لا متبوع فهذا شأن "صاحب الهوى يعتقد ثم يستدل وطالب الحق يستدل ثم يعتقد، والحريص على فهم نصوص الوحي بوجهها الصحيح لا يضع لنفسه أفكاراً مسبقة ثم يلوي رقاب النصوص الشرعية ليسوقها إلى تلك الأفكار، ولكنه يستمد من نصوص الوحي حكمها على تلك الأفكار، والفرق بين الطريقتين شاسع، إذ أن أحدهما يجعل عقله حاكماً على نصوص الوحي، والثاني يخضع عقله لحاكمية الوحي، وكذلك الأول يبرر بالنصوص الشرعية قناعته المسبقة، والآخر يقوم قناعته بنصوص الشريعة"<sup>١</sup>.

**الوحي مصدر العقيدة:** لما كان مصدر الدين هو الوحي، والدين بنصّ حديث جبريل عليه السلام يشمل الإسلام والإيمان والإحسان: قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: "بَيْنَا نَحْنُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ذَاتَ يَوْمٍ، إِذْ طَلَعَ عَلَيْنَا رَجُلٌ شَدِيدُ بَيَاضِ الثِّيَابِ، شَدِيدُ سَوَادِ الشَّعْرِ، لَا يُرَى عَلَيْهِ أَثَرُ السَّفَرِ، وَلَا يَعْرِفُهُ مِنَّا أَحَدٌ... قَالَ: يَا مُحَمَّدُ! أَخْبِرْنِي عَنِ الْإِسْلَامِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: (الْإِسْلَامُ أَنْ تَشْهَدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ)... قَالَ: فَأَخْبِرْنِي عَنِ الْإِيمَانِ، قَالَ: (أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ، وَمَلَائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَتُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ)، قَالَ: صَدَقْتَ، قَالَ: فَأَخْبِرْنِي عَنِ الْإِحْسَانِ، قَالَ: (أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ: كَأَنَّكَ تَرَاهُ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ)... فَإِنَّهُ جَبْرِيلُ أَتَاكُمْ يُعَلِّمُكُمْ دِينَكُمْ)<sup>٢</sup>، فعلى هذا الرسول صلى الله عليه وسلم جاء ليبيّن أصول الدين، وأركان الإيمان، ومن هنا

(١) (قواعد المنهج السلفي في الفكر الإسلامي) مصطفى حلمي: ص ١٩ .

(٢) رواه مسلم في صحيحه: الإيمان/ بيان الإيمان والاحسان والإحسان،

ح(٨)، ١ / ٣٨٣٦.

يُعد القرآن الكريم والسنة المطهرة مصدر العقيدة والدين قد تمَّ وكمل، قَالَ تَعَالَى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣]، وقال ﷺ: (قَدْ تَرَكْتُكُمْ عَلَى الْبَيْضَاءِ لَيْلَهَا كَنَهَارِهَا لَا يَزِيغُ عَنْهَا بَعْدِي إِلَّا هَالِكٌ)<sup>١</sup>، قال الشاطبي - رحمه الله تعالى -: "فكل من زعم أنه بقي في الدين شيء لم يكمل، فقد كذب بقوله: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾"<sup>٢</sup>، وقال الحافظ ابن كثير - رحمه الله تعالى -: "هذه أكبر نعم الله ﷻ على هذه الأمة، حيث أكمل تعالى لهم دينهم، فلا يحتاجون إلى دين غيره، ولا إلى نبي غير نبيهم - صلوات الله وسلامه عليه -"<sup>٣</sup>، وتقتضي النصوص السابقة أن يكون أمر العقيدة قد أكتمل وأن يكتفى بما في نص الوحي، والزيادة عمّا جاء به الوحي مردود في هذا الشأن، (مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ فِيهِ فَهُوَ رَدٌّ)<sup>٤</sup>.  
سأل رجل الإمام الزهري - رحمه الله تعالى -، فقال: "يا أبا بكر، قول النبي ﷺ: (لَيْسَ مِنَّا مَنْ شَقَّ الْجُيُوبَ)"<sup>٥</sup>، ما معناه؟ فقال الزهري: من الله العلم، وعلى رسوله البلاغ، وعلينا التسليم"<sup>٦</sup>.

- 
- (١) رواه ابن ماجه في سننه: المقدمة / إتيان سنة الخلفاء الراشدين، ح (٤٣)، ١٦/١، والحاكم في المستدرک: العلم، ٩٦ / ١، وهو حديث صحيح راجع (صحيح سنن ابن ماجه) الألباني: ١٤ / ١.  
(٢) (الاعتصام) : ص ٥٤٩ - ٥٥٠.  
(٣) (تفسير القرآن العظيم) : ص ٥٧٨.  
(٤) رواه البخاري في صحيحه: الصلح / إذا اصطلحوا على صلح جور فالصلح مردود، ١٦٧/٣.  
(٥) يقصد حديث: (لَيْسَ مِنَّا مَنْ لَطَمَ الْخُدُودَ وَشَقَّ الْجُيُوبَ وَدَعَا بِدَعْوَى الْجَاهِلِيَّةِ) رواه البخاري: كتاب الجنائز / ليس منا من شق الجيوب، ٨٢ / ٢.  
(٦) (فتح الباري) ١٣ / ٥٠٤.

ومن جهة أخرى لما كان القرآن الكريم أنزله الله تعالى لهداية الناس فلا بد أن يكون واضحاً لا لبس فيه، قَالَ تَعَالَى: ﴿كَتَبْنَا الْقُرْآنَ عَرَبِيًّا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ [فصلت]، وأن تكون أوامره ونواهيه واضحة لا غموض فيها، وأن يفهمها المخاطب الذي أنزل بلغته، وكل ذلك يقتضي أن يكون النص هو الحاكم لا المحكوم، بمعنى أن لا نخضع النص لأهوائنا بل نخضع له، وأن ندور مع كتاب الله حيث دار لا أن نطوعه لأهوائنا، ونلوي أعناق النصوص لتوافق هوانا، قال رسول الله ﷺ: (دُورُوا مَعَ كِتَابِ اللَّهِ حَيْثُ مَا دَارَ).

وأكد الغزالي - رحمه الله تعالى - في (المنقذ من الضلال) - وهو من أواخر كتبه - أن العقيدة الصحيحة هي ما جاء في القرآن الكريم، فقال: "فقد ألقى الله تعالى على عباده على لسان رسوله عقيدة هي الحق على ما فيه صلاح دينهم ودنياهم، كما نطق بمعرفته القرآن والأخبار"<sup>١</sup>.

ومن هنا لا التفات إلى مخالفة المعتزلة للإجماع في حجية نص الوحي في العقيدة حين قدموا العقل على النقل، بل لا يرون النقل حجة، يقول شيخ الاعتزال القاضي عبد الجبار: "وإذا ورد في القرآن آيات تقتضي بظاهرها التشبيه وجب تأويلها؛ لأن الألفاظ معرضة للاحتمال ودليل العقل بعيد عن الاحتمال"<sup>٢</sup>.

ولا يحتج عندهم بأحاديث الآحاد في العقائد إذا لم توافق مذهبهم، يقول شيخ المذهب: "أما ما لا يعلم كونه صدقاً ولا كذباً فهو كأخبار

(١) (المنقذ من الضلال) الغزالي: ص ٩١-٩٢.

(٢) (المحيط بالتكليف) ص ٢٠٠.

الآحاد، وما هذا سبيله يجوز العمل به إذا ورد بشرائطه، فأما ما قبله فيما طريقه الاعتقادات فلا ... وإن كان مما طريقه الاعتقاد ينظر فإن كان موافقاً لحجج العقول قبل واعتقد موجه لا لمكانه بل للحجة العقلية، فإن لم يكن موافقاً لها فإن الواجب أن يرد، وأن يحكم أن النبي لم يقله، وإن قاله فإنما قاله على طريق الحكاية عن غيره هذا إذا لم يحتمل التأويل إلا بتعسف، فأما إذا احتمله فالواجب أن يتأول<sup>١</sup>.

وقد وصل الانحراف بعمر بن عبيد مبلغاً عظيماً - نسأل الله السلامة -، وقد ذكروا له حديث الصادق المصدوق، فقال: "لو سمعتُ الأعشى يقول هذا لكذبتَه ... ولو سمعت من رسول الله ﷺ يقول هذا لرددته، ولو سمعت الله يقول هذا، لقلتُ: ليس على هذا أخذت ميثاقنا"<sup>٢</sup>، ويرى النظام أن حجة العقل قد تنسخ الأخبار<sup>٣</sup>.

وقبول خبر الآحاد في العقائد فيه خلاف معروف، والذي يطمئن القلب إليه أن الخبر إذا توفرت فيه شروط الصحة يقبل في العلم والعمل، وهو قول جمهور المحدثين والأصوليين وأكثر المتكلمين، وعامة السلف، وفقهاء الأمة، وقال الإمام الشافعي - رحمه الله تعالى: "إذا حدث الثقة عن الثقة حتى ينتهي إلى رسول الله ﷺ فهو ثابت عن رسول الله ﷺ"<sup>٤</sup>، وقال نحو ذلك ابن حزم، وهو قول الكرايسي،

(١) (شرح الأصول الخمسة) ص ٧٧٠.

(٢) (ميزان الاعتدال) الذهبي: ٣ / ٢٧٨.

(٣) راجع (تأويل مختلف الحديث) بن قتيبة: ص ٤٧.

(٤) راجع (رفع الملام عن الأئمة الأعلام) شيخ الإسلام ابن تيمية: ص ٦٣.

(٥) (كتاب الأم): ٧ / ١٧٧.

والخارث المحاسبي - رحمهم الله تعالى -، وقد ذكر هذا القول أحمد بن إسحاق المعروف بابن خويز منداد عن مالك بن أنس - رحمه الله تعالى -<sup>١</sup>، وقال الشيخ أحمد شاكر - رحمه الله تعالى - : "والحق الذي ترجحه الأدلة الصحيحة ما ذهب إليه ابن حزم، ومن قال بقوله، من أن الحديث الصحيح يفيد العلم القطعي، سواء أكان في أحد الصحيحين أم في غيرهما، وهذا العلم اليقيني علم نظري برهاني لا يحصل إلا للعالم المتبحر في الحديث العارف بأحوال الرواة والعلل"<sup>٢</sup>.

وهنا تساؤلات تفرض نفسها:

أليس من مهمة الأنبياء تعريف الناس بربهم؟ وهل عرف أحد الله تعالى معرفة حقة من غير طريق النبوة!؟

أليس الفلاسفة وهم قمة الذكاء العقلي هل عرفوا الله حق المعرفة!؟  
أليس من أولى مهمات الأنبياء تصحيح العقيدة؟ ألم تكن الفترة المكية - والتي ركز فيها ﷺ على تصحيح العقيدة -، أطول فترة دعوته ﷺ وامتدت ثلاث عشرة سنة، فإذا كان هذا العلم الأصل فيه العقل لا الوحي فلماذا هذا التركيز عليه هذه المدة الطويلة، أليس من الأجدى اختصارها باعتبار أن العقل مصدره؟ ألم يكن أول مهمات الأنبياء - عليهم السلام - تصحيح العقائد وتعريف الناس بالله تعالى، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ فَمِنْهُمْ مَنْ هَدَى اللَّهُ وَمِنْهُمْ مَنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ الضَّلَالَةُ فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكْذِبِينَ﴾ [النحل]؟

(١) راجع (الإحكام في أصول الأحكام): ١ / ١٣٢

(٢) (الباعث الحثيث) ص ٣٨ الحاشية.

أليست طاعة الأنبياء واجبة على من أرسل إليهم، قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [النساء: ٦٤]، ألم يأمرنا الجليل ﷺ أن نلجأ إلى نص الوحي عند الاختلاف، فقال: ﴿وَمَا أَخْلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ﴾ [الشورى: ١٠]، وقال تعالى: ﴿فَإِنْ نَزَعْنَاهُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ [النساء: ٥٩]، وهذا يعني أن "طاعة الله وطاعة رسوله واجبة قطعاً"<sup>١</sup>، ألم تختلف الأمة في بعض مسائل العقيدة، ألسنا مأمورين بالالتجاء إلى كتاب الله تعالى في موارد النزاع حتى نردم هوة الخلاف بيننا؟ أليس تقديم نص الوحي أولى من تقديم أقوال الرجال والعقل عند الخلاف؟ أليس الخلاف دليل واضح على عدم كفاية العقل في هذا المجال؟

قال الله تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِي مَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥]، "إذا كان يكفي لإثبات الإسلام أن يتحاكم الناس إلى شريعة الله وحكم رسوله فإنه لا يكفي في الإيذان هذا ما لم يصحبه الرضا النفسي، والقبول القلبي، وإسلام القلب والجنان في اطمئنان"<sup>٢</sup>، فالذي يرفض الأخذ من نصوص الكتاب أو السنة في مجال العقيدة هل يكون من الذين حكموه ﷺ في اختلافاتهم، واستسلموا لأمره، ورضوا به؟!.

(١) (التفسير الكبير) الفخر الرازي: ٤ / ١١٤.

(٢) (في ظلال القرآن) سيد قطب: ٢ / ٦٩٧.

وإذا كان الله تعالى ذم اليهود وتوعدهم بعذاب شديد لأنهم كانوا انتقائيين في الأخذ من شريعة الله تعالى، قَالَ تَعَالَى: ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ مِنْكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ الْقِيَمَةِ يُرَدُّونَ إِلَى أَشَدِّ الْعَذَابِ وَمَا اللَّهُ بِغَفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ (البقرة: ٨٥)، أبعد ذلك يكون من أمة خير البرية من يكون انتقائياً في قبول شريعته، فيجعل الأصل العقل في العقيدة دون شريعته الغراء، وهل يقبل منه ذلك وقد توعد الله تعالى لمن يفعل ذلك بالعذاب الشديد؟!

ألم يحدرننا الجليل من الخوض في جنب الله بغير هدى من كتابه، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَابٍ مُنِيرٍ﴾ (الحج: ٨).

إذا كان القبح والحسن شرعيين - عند فئة من المتكلمين - وهما من الأمور المحسوسة والمشاهدة، أبعد ذلك يكون ما يجوز على الله تعالى من الصفات وما لا يجوز عقلياً؟!

ألم يتفق أهل السنة على أن أسماء الله تعالى توقيفية أبعد ذلك نُحَكِّمُ العقل في صفات الله تعالى؟!

نخلص إلى أنه لا ينبغي أن تكون هذه المسألة - اعتبار الوحي المصدر في مجال العقيدة - محل خلاف بين المسلمين، ويجب قبول نص الوحي سواء عرفنا معناه أو لم نعرف معناه، "فالواجب كمال التسليم للرسول ﷺ، والانقياد لأمره، وتلقي خبره بالقبول والتصديق، دون أن يُعارِضَه بخيال باطل يسمّيه معقولاً، أو يُحَمِّلَه شبهةً أو شكاً، أو



يُقَدِّم عليه آراء الرجال، وزُبالة أذهانهم، فيُوحده بالتحكيم والتسليم والانقياد والإذعان، كما وَحَّدَ المرسل بالعبادة والخضوع والذل والإنابة والتوكل، فهما توحيدان لا نجاة للعبد من عذاب الله إلا بهما، تَوْحِيدُ المرسل، وتَوْحِيدُ مُتَابِعَةِ الرسول، فلا يُجَاكِمُ إلى غيره، ولا يَرْضَى بِحُكْمِ غيره، ولا يَقِفُ تَنْفِذُ أمره، وتصديق خبره على عرضه على قول شيخه وإمامه وذوي مذهبه وطائفته ومن يُعَظَّمُهُ<sup>١</sup>، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: "إن ما أخبر به الرسول عن ربه فإنه يجب الإيمان به - سواء عرفنا معناه أو لم نعرف - لأنه الصادق المصدوق، فما جاء في الكتاب والسنة وجب على كل مؤمن الإيمان به وإن لم يفهم معناه"<sup>٢</sup>.

قال الشاطبي - رحمه الله تعالى -: "إن هذا هو المذهب للصحابة رضي الله عنهم وعليه دأبوا، وإياه اتخذوا طريقاً إلى الجنة، فوصلوا، ودلَّ على ذلك من سيرهم أشياء، منها: أنه لم ينكر أحد منهم ما جاء من ذلك، بل أقرّوا وأذعنوا لكلام الله وكلام رسوله صلى الله عليه وسلم ولم يصادموه، ولا عارضوه بإشكال، ولو كان شيء من ذلك لنقل إلينا، كما نقل إلينا سائر سيرهم، وما جرى بينهم من القضايا، والمناظرات في الأحكام الشرعية، فلما لم ينقل إلينا شيء من ذلك دلَّ على أنهم آمنوا به، وأقروه كما جاء من غير بحث ولا نظر"<sup>٣</sup>، وقال أيضاً: "إن الصحابة ومن بعدهم لم يعارضوا ما جاء في السنن بآرائهم، علموا معناه أو جهلوه، جرى لهم على معهودهم أو لا، وهو المطلوب من نقله، وليعتبر فيه من قَدَّمَ النَّاقِصَ - وهو

(١) (شرح العقيدة الطحاوية) علي بن أبي العز: ١ / ٣٠٢-٣٠٣.

(٢) (مجموع الفتاوى) ابن تيمية: ٣ / ٤١.

(٣) (الاعتصام): ص ٥٧١ .

العقل - على الكامل - وهو الشرع -، ورحم الله الربيع بن خيثم حيث يقول: يا عبد الله ! ما عَلَّمَكَ الله في كتابه من علم فاحمد الله، وما استأثر عليك به من علم فكله إلى عالمه، لا تتكلف، فإن الله يقول لنبيه: ﴿ قُلْ مَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُتَكَلِّفِينَ ﴾ (٨٦) [ص] إلى آخرها" ١.

قال ابن تيمية - رحمه الله تعالى - : " فكان من الأصول المتفق عليها بين الصحابة والتابعين لهم بإحسان أنه لا يقبل من أحد قط أن يعارض القرآن برأيه ولا ذوقه ولا معقوله ولا قياسه ولا وجده، فإنهم ثبت عنهم بالبراهين القطعية، والآيات البينات أن الرسول جاء بالهدى ودين الحق، وأن القرآن يهدي للتي هي أقوم ... ولهذا لا يوجد في كلام أحد من السلف أنه عارض القرآن بعقل ورأي وقياس ولا بذوق ووجد ومكاشفة، ولا قال قط: قد تعارض في هذا العقل والنقل، فضلاً عن أن يقول: فيجب تقديم العقل، والنقل ... إما يفوض أو يؤول" ٢.

قَالَ أَبُو وَائِلٍ: "لَمَّا قَدِمَ سَهْلُ بْنُ حَنْفٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِنْ صِفِّينَ أَتَيْتَاهُ نَسْتَخْبِرُهُ، فَقَالَ: ااتَمُّوْا الرَّأْيَ فَلَقَدْ رَأَيْتُنِي يَوْمَ أَبِي جَنْدَلٍ وَلَوْ أَسْتَطِيعُ أَنْ أَرُدَّ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَمْرَهُ لَرَدَدْتُ وَاللَّهِ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، وَمَا وَضَعْنَا أَسْيَافَنَا عَلَى عَوَاتِقِنَا لَأَمْرٍ يُفْطِنُنَا إِلَّا أَسْهَلُنَا بِنَا إِلَى أَمْرٍ نَعْرِفُهُ قَبْلَ هَذَا الْأَمْرِ، مَا نُسَدُّ مِنْهَا خُصْماً<sup>٣</sup> إِلَّا أَنْفَجَرَ عَلَيْنَا خُصْماً مَا نَدْرِي كَيْفَ نَأْتِي لَهُ"<sup>٤</sup>، قال الشاطبي معلقاً على الحديث: "فوجه الشاهد منه أمران: قوله: ااتممو الرأي، فإن معارضة

(١) (الاعتصام) : ص ٥٧٤ . ٥٧٥.

(٢) (مجموع الفتاوى) ١٣ / ٢٨ - ٢٩ .

(٣) خصم: جانب، راجع (فتح الباري): ٧ / ٤٥٨.

(٤) صحيح البخاري: المغازي/ غزوة الحديبية، ٥ / ٦٩-٧٠. ١٣ / ٢٨٢ .

الظواهر في غالب الأمر رأيٌ غير مبني على أصل يرجع إليه، وقوله في الحديث - وهو النكتة في الباب -: "والله ما وضعنا سيوفنا" إلى آخره فإن معناه: أن كل ما ورد عليهم في شرع الله مما يصادم الرأي فإنه حق يتبين على التدريج حتى يظهر فساد ذلك الرأي، وأنه كان شبهةً عرضت، وإشكالاً ينبغي أن لا يلتفت إليه، بل يتهم أولاً ويعتمد على ما جاء في الشرع، فإنه إن لم يتبين اليوم تبين غداً، ولو فرض أنه لا يتبين أبداً فلا حرج، فإنه متمسك بالعروة الوثقى<sup>١</sup>، كتب عمر بن عبد العزيز - رحمه الله تعالى - إلى الناس: "لا رأي لأحد مع سنة رسول الله ﷺ"، وقال مالك - رحمه الله تعالى -: "أو كلما جاء رجل أجدل من الآخر رد ما أنزل جبريل على محمد ﷺ"<sup>٢</sup>، وقال الشافعي - رحمه الله تعالى -: "فيسقط كل شيء خالف أمر النبي ﷺ، ولا يقوم معه رأي ولا قياس، فإن الله ﷻ قطع العذر بقوله ﷺ"<sup>٣</sup>، ويقول الطيبي - رحمه الله تعالى -: "عجبت ممن يتسمى بالسني إذا سمع من سنة رسول الله ﷺ وله رأي رجح رأيه عليها، وأي فرق بينه وبين المبتدع، أما سمع: (لا يؤمن أحدكم حتى يكون هواه تبعا لما جئت به)<sup>٤</sup>".

(١) (الاعتصام): ص ٥٥٢.

(٢) (الشرعية) الأجرى: ص ٥٣.

(٣) (شرح أصول اعتقاد أهل السنة) اللالكائي: رقم (٢٩٤)، ١ / ١٤٤.

(٤) (الأم) الشافعي: ٢ / ١٩٣.

(٥) رواه ابن بطة في الإبانة: باب ذكر افتراق الأمم في دينهم، ح (٢٧٩)، ٢ / ٣٨٨، والبعوي في (شرح السنة)، باب ردع البدع والأهواء، ح (١٠٤)، ١ / ٢١٣. وتكلم في سنده وبسط القول في ذلك ابن رجب في (جامع العلوم): ص ٣٣٨ - ٣٣٩. وبين أن معناه صحيح، وقد ورد في الكتاب والسنة بمثله، وقال النووي: حديث حسن صحيح، ورويناه في كتاب الحجة بإسناد صحيح (شرح الأربعين حديثاً النووي): ص ١٠٧.

(٦) (قواعد التحديث) ص ٣٠٥ - ٣٠٦.

أقول: من شهد للرسول ﷺ بالرسالة ولم يتابعه في ما جاء به فشهادته غير صادقة.

## ثانياً/ تفسير نص الوحي وفق قواعد اللغة العربية:

أرسل الله تعالى رُسُلَه لهداية الناس، ومن الضروري أن يكون الوحي المنزل على الرسول بلسان قومه ليفهموا الخطاب، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ﴾ [إبراهيم: ٤]، وَنَصَّ الوحي نزل على رسول الله ﷺ بلغة العرب، قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [يوسف: ٢]، [الشعراء: ١٩٥] ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾، فمن البدهي أن يُفهم هذا النَّصَّ وفق فقه هذه اللغة، وإن من أهم الأسباب المُعِينة على فهم خطاب الشارع الحكيم مراعاة بيئة الخطاب المتمثلة في حال المخاطبين وعاداتهم وأعرافهم وما يعهدونه من معاني للألفاظ عند سماعهم لها، يقول الإمام الشافعي: "ومن جماع علم كتاب الله العلم بأن جميع كتاب الله إنما نزل بلسان العرب"، ويقول: "فإنما خاطب الله بكتابه العرب بلسانها على ما تعرف من معانيها، وكان مما تعرف من معانيها: اتساع لسانها، وإن فطرته أن يُخاطب بالشيء منه عامًّا ظاهرًا يراد به العام الظاهر، ويُستغنى بأول هذا منه عن آخره، وعامًّا ظاهرًا يُراد به العام ويدخله الخاص، فيُستدل على هذا ببعض ما حُوطب به فيه، وعامًّا ظاهرًا يراد به الخاص، وظاهرًا يعرف في سياقه أنه يراد به غير ظاهره فكل هذا موجود علمه في أول الكلام أو وسطه أو آخره" ٢، قال

(١) (الرسالة): ص ٤٠.

(٢) (الرسالة) الشافعي: ص ٥١ - ٥٣.

الشاطبي: "إن الله ﷻ أنزل القرآن عربياً لا عجمة فيه، بمعنى أنه جار في ألفاظه، ومعانيه، وأساليبه على لسان العرب، قال الله تعالى: ﴿ إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا ﴾ [الزخرف: ٣] وَقَالَ تَعَالَى: ﴿ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ ﴾ [الزمر: ٢٨]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿ نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنْذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ ﴾ [الشعراء]، وكان المنزل عليه القرآن عربياً أفصح من نطق بالضاد، وهو محمد بن عبد الله ﷺ، وكان الذين بعث فيهم عرباً أيضاً، فجرى الخطاب به على معتادهم في لسانهم ... وإذا كان كذلك فلا يفهم كتاب الله تعالى إلا من الطريق الذي نَزَلَ عليه، وهو اعتبار ألفاظها، ومعانيها، وأساليبها<sup>١</sup>.

قال ابن عباس - رضي الله عنهما -: "التفسير على أربعة أوجه: وجهٌ تعرفه العربُ من كلامها، وتفسير لا يُعذر أحدٌ بجهالته، وتفسير يعلمه العلماء، وتفسير لا يعلمه إلا الله تعالى ذكره"<sup>٢</sup>، فأما النوع الأول وهو التفسير الذي يرجع فيه إلى ما تعرفه العرب في لسانها من حيث اللغة والإعراب، فالمفسر في هذا النوع يلزمه "التوقف فيه على ما ورد في لسان العرب، وليس لغير العالم بحقائق اللغة ومفهوماتها تفسير شيء من الكتاب العزيز"<sup>٣</sup>، أما النوع "الثاني: وهو ما لا يُعذر أحدٌ بجهله فهو ما تتبادر الأفهام إلى معرفة معناه من النصوص المتضمنة شرائع الأحكام ودلائل التوحيد، وكلُّ لفظ أفاد معنى واحداً جلياً لا سواه يعلم أنه مراد الله تعالى، فهذا القسم لا يختلف حكمه ولا يلتبس تأويله، إذ كل أحدٍ

(١) (الاعتصام) : ص ٥٤١. ٥٤٢ .

(٢) (تفسير الطبري): ٥٧/١.

(٣) (البرهان) الزركشي: ١٦٥ / ٢.

يدرك معنى التوحيد من قوله تعالى: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [محمد: ١٩]، وأنه لا شريك له في إلهيته ... ويعلم كل واحد بالضرورة أن مقتضى قوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ [البقرة: ٤٣]، ونحوها من الأوامر طلب إدخال ماهية المأمور به في الوجود<sup>١</sup>، وأما النوع الثالث: وهو ما لا يعلمه إلا العلماء، فهو استنباط الأحكام، وما يتعلق به، وأما النوع الرابع: وهو ما لا يعلمه إلا الله تعالى، فهو ما يجري مجرى الغيوب كما في الآيات المتضمنة قيام الساعة، وإنزال الغيث، وما في الأرحام، وتفسير الروح، والحروف المقطعة، وكل متشابه في القرآن عند أهل الحق فلا مساعٍ للاجتهاد في تفسيره<sup>٢</sup>، "ولا طريق إلى ذلك إلا بالتوقف من أحد ثلاثة أوجه: نص من التنزيل، أو بيان من النبي ﷺ، أو إجماع الأمة على تأويله"<sup>٣</sup>.

ويبدو بعد ذلك بديهياً أن فهم النص ينبغي أن يكون حسب لغة العرب، منضبطة بقواعد اللسان العربي، ومواصفاته الدلالية عند نزول الوحي، وأما ما يطرأ من تغيير في الاستعمال اللغوي للألفاظ بمرور الزمن فلا عبرة به؛ لأن الفهم ينبغي أن يتم على أساس ما كان باعتبار أن الخطاب ورد عليه لا على أساس ما آل إليه الأمر<sup>٤</sup>، ولذلك فالمحاولات التي استجدت لفهم النص في العصور المتأخرة وخاصة في العصر الحديث لا تستقيم إلا ما كان منسجماً مع الدلالات اللغوية

(١) (البرهان) الزركشي: ٢ / ١٦٥ - ١٦٦.

(٢) راجع (تفسير النصوص) محمد أديب الصالح: ٢ / ٣١٨.

(٣) (البرهان) الزركشي: ٢ / ١٦٦.

(٤) راجع (في فقه التدين فهماً وتنزيلاً) عبد المجيد النجار: ١ / ٩٢.

المتعارف عليها في عصر الوحي، و"كل معنى مستنبط من القرآن غير جارٍ على اللسان العربي فليس من علوم القرآن في شيء لا مما يستفاد منه ولا مما يستفاد به، ومن ادّعى فيه ذلك فهو في دعواه مبطل"<sup>١</sup>.

ويُعدُّ فهم النص خاطئاً إذا تجاوز لسان العرب؛ ولذلك يجب الحذر من إسقاط معاني ومدلولات لا حقة في حدوثها عن عهد نزول الوحي، وإدخالها على نصوص الوحي فتحمل من المعاني ما لا يمكن أن تحمله، ويحصل من ذلك أفهام زائغة عن المراد الإلهي، فلا يجوز حمل نصوص الوحي على مقتضى مصطلحات الفلاسفة والمتكلمين؛ لأن هذه المصطلحات تكونت بعد ذلك، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: إن الاستدلال بالقرآن إنما يكون بحمله على لغة العرب التي أنزل بها، بل قد نزل بلغة قريش، كما قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ﴾ [إبراهيم: ٤]، وقال: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾ (١١٥) [الشعراء]، فليس لأحد أن يحمل ألفاظ القرآن على غير ذلك من عرف واصطلاح خاص، بل لا يحمله إلا على تلك اللغة، ومتى فعل غير ذلك كان ذلك تحريفاً للكلم عن مواضعه، فقد فسر بعض المتكلمين اسم (الأحد) على أن معناه: الذي لا ينقسم، وكل جسم منقسم، فقال: ليس لهم أن يحملوا كلام الله وكلام رسوله على عرفهم، إذ من المعلوم في اللغة أن اسم (الأحد) لم يجرى اسماً في الإثبات إلا لله تعالى، ولكنه مستعمل في النفي والشرط والاستفهام، كقوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ٤]، وقوله تعالى: ﴿فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ

(١) (الموافقات) الشاطبي: ٣ / ٣٣٢.

بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا ﴿١١﴾ [الكهف]، وفي الصحيحين عن النبي ﷺ قال: (أُحِلَّتْ لِي الْمَغَانِمُ وَلَمْ تَحِلَّ لِأَحَدٍ قَبْلِي)<sup>١</sup>، وقوله ﷺ: (لَا يَزَالُ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاةٍ، مَا دَامَتِ الصَّلَاةُ تَحْسِبُهُ)<sup>٢</sup>، وساق - رحمه الله تعالى - شواهد كثيرة من الكتاب والسنة<sup>٣</sup>.

إن عدم معرفة دلالة لفظ النص أدى إلى كثير من الاختلاف، فالجهل بالعربية والتخرض على معاني الوحي بالظن من غير تثبت، أو الأخذ فيها بالنظرة الأولى، افتتات على الشريعة، ونهج مخالف لنهج الراسخين في العلم، قال الشافعي - رحمه الله تعالى -: "ما جهل الناس ولا اختلفوا إلا لتركهم لسان العرب، وميلهم إلى لسان أرسطاطاليس"<sup>٤</sup>، وقال السيوطي معلقاً على قوله: "أشار الشافعي بذلك إلى ما حدث في زمن المأمون من القول بخلق القرآن ونفي الرؤية، وغير ذلك من البدع، وأن سببها الجهل بالعربية"<sup>٥</sup>.

ولهذا قال الحسن البصري - رحمه الله تعالى -: "إنما أهلككم العجمة، تتأولون القرآن على غير تأويله"<sup>٦</sup>، ولو نظرت في كثير من رؤساء الفرق التي فرقت المسلمين، لوجدت أصولاً لا تنم عن أصالة

(١) رواه البخاري في صحيحه: التيمم / أعطيت خمسا لم يعطهن أحد قبلي،

١ / ٨٦، ومسلم في صحيحه: المساجد، ح (١٣)، ١ / ٣٧٠ - ٣٧١.

(٢) رواه مسلم في صحيحه: المساجد / فضل صلاة الجماعة وانتظار الصلاة،

ح (٢٧٥)، ١ / ٤٦٠.

(٣) راجع (بيان تلبيس الجهمية) ابن تيمية: ٣ / ١٧٧ - ٢٠٢.

(٤) (صون المنطق): ص ١٥.

(٥) (صون المنطق): ص ١٥.

(٦) (الاعتصام) الشاطبي: ص ١٩٣.



في اللسان العربي، فغيلان الدمشقي، أول من تكلم في القدر، وقال بخلق القرآن كان مولى لبني عثمان بن عفان، والجعد بن درهم كان مولى لبني الحكم، وجهم بن صفوان كان مولى لبني راسب<sup>١</sup>، وعمرو بن عبيد مولى بني عقيل<sup>٢</sup>، وواصل بن عطاء مولى لبني مخزوم أو لبني ضبة على خلاف في النسبة<sup>٣</sup>، ويؤيد هذا الرأي ما قاله ابن تيمية - رحمه الله تعالى - من أن أسانيد جهم ترجع إلى اليهود والصابئين والمشركين والفلاسفة الضالين<sup>٤</sup>.

ومما يؤكد هذا أن عمرو بن عبيد جاء إلى أبي عمرو بن العلاء التميمي يناظره في وجوب عذاب الفاسق، فقال: يا أبا عمرو! هل يخلف الله وعده؟ فقال: لن يخلف الله وعده، فقال عمرو: فقد قال، وذكر آية وعيد، فقال أبو عمرو: من العجمة أتيت، الوعد غير الإيعاد، ثم أنشد:

وإني وإن أوعدته أو وعدته لمخلف إيعادي منجز له وعدي<sup>٥</sup>

وقد حكى عن بعضهم أنه سئل عن قول الله تعالى: ﴿كَمَثَلٌ رِيحٌ فِيهَا صُرٌ﴾ [آل عمران: ١١٧]، فقال: هو هذا الصرصر، صرار الليل. ويمكن أن يكون من خفي هذا الباب ما ذهب إليه الخوارج في زعمهم: أن لا تحكيم استدلالاً بقوله تعالى: ﴿إِنْ أَلْحَكُمُ إِلَّا اللَّهُ﴾

(١) راجع (سير أعلام النبلاء) الذهبي: ٦: ٢٦.

(٢) راجع (وفيات الأعيان) ابن خلكان: ٣ / ٤٦٠. كان جده باب من سبي كابل.

(٣) راجع (وفيات الأعيان) ابن خلكان: ٦ / ٧.

(٤) (الفتوى الحموية الكبرى): ص / ٢٤٤ - ٢٤٨.

(٥) (سير أعلام النبلاء): ٦ / ٤٠٨ - ٤٠٩، و راجع (ميزان الاعتدال) الذهبي: ٣ / ٢٧٩-٢٧٨.

[الأنعام: ٥٧]، فإنه مبني على أن اللفظ ورد بصيغة العموم، فلا يلحقه تخصيص، فلذلك أعرضوا عن قول الله تعالى: ﴿فَابْعَثُوا حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَا﴾ [النساء: ٣٥]، وقوله: ﴿يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾ [المائدة: ٩٥]، وإلا فلو علموا تحقيقاً قاعدة العرب في أن من العموم لم يرد به الخصوص لم يسارعوا إلى الإنكار، ولقالوا في أنفسهم هل هذا العام مخصوص؟ فيتأولون، وكثيراً ما يوقع الجهل بكلام العرب في مجاز لا يرضى بها عقل - أعاذنا الله من الجهل والعمل به بفضله ومنه -<sup>١</sup>.

### ثالثاً/ معرفة سبب النزول يعين على فهم نص الوحي:

إن معرفة سبب نزول الآية أو ورود الحديث من الأهمية بمكان في فهم نص الوحي، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: "معرفة سبب النزول يعين على فهم الآية، فإن العلم بالسبب يورث العلم بالمسبب"<sup>٢</sup>، وقال الواحدي لا يمكن تفسير الآية دون الوقوف على قصتها، وبيان نزولها"<sup>٣</sup>، وقال ابن دقيق العيد: بيان سبب النزول طريق قوي في فهم معاني القرآن"<sup>٤</sup>.

عن إبراهيم التيمي، قال: "خلا عمر رضي الله عنه ذات يوم، فجعل يحدث نفسه: كيف تختلف هذه الأمة ونبيها واحد؟ فأرسل إلى ابن عباس - رضي الله عنهما-، فقال: كيف تختلف هذه الأمة ونبيها واحد؟ وقبلتها

(١) راجع (الاعتصام) الشاطبي: ص ١٩١-١٩٢.

(٢) (مقدمة في أصول التفسير): ص ٤٧.

(٣) (الإتقان في علوم القرآن) السيوطي: ١/١٢٩-١٣٠.

(٤) (الإتقان في علوم القرآن) السيوطي: ١/١٢٩-١٣٠.

واحدة؟ زاد سعيد، وكتابها واحد، قال: فقال ابن عباس: يا أمير المؤمنين! إنما أنزل علينا القرآن فقرأناه، وعلمنا فيها أنزل، وأنه سيكون بعدنا أقوام يقرؤون القرآن ولا يدرون فيها نزل، فيكون لكل قوم فيه رأي، فإذا كان كذلك اختلفوا، وقال سعيد: فيكون لكل قوم فيه رأي، فإذا كان لكل قوم فيه رأي اختلفوا، فإذا اختلفوا اقتتلوا، قال: فزجره عمر وانهره عليّ فانصرف ابن عباس، ونظر عمر فيما قال فعرفه، فأرسل إليه، وقال: أَعِدْ عليّ ما قلت، فأعاد عليه، فعرف عمر قوله، وأعجبه<sup>١</sup>، وعلق على هذا الأثر الشاطبي - رحمه الله تعالى - فقال: "وما قاله ابن عباس - رضي الله عنهما - هو الحق، فإنه إذا عرف الرجل الآية فيما نزلت الآية، أو السورة عرف مخرجها وتأويلها، وما قصد بها، فلم يتعد ذلك فيها، وإذا جهل فيما أنزلت احتمل النظر فيها أوجهًا، فذهب كل إنسان مذهبًا لا يذهب إليه الآخر، وليس عندهم من الرسوخ في العلم ما يهديهم إلى الصواب، أو يقف بهم دون اقتحام حِمَى المشكلات، فلم يكن بُدَّ من الأخذ ببدائ الرأي، أو التأويل بالتخرص الذي لا يغني من الحق شيئًا، إذ لا دليل عليه من الشريعة، فضلوا وأضلوا"<sup>٢</sup>.

ولكن يجب التفريق بين دلالة السياق وبين دلالة سبب النزول، أو الورد، فالأول له تأثير على دلالة النص أي معناه، والثاني وإن كان يعين في فهم النص إلا أنه ليس له تأثير على دلالة النص ومعناه، وقد بين هذا الأمر العلامة ابن دقيق العيد حينما قال: "يجب أن تتنبه للفرق بين دلالة السياق الدالة على تخصيص العام، وعلى مراد المتكلم، وبين مجرد ورود

(١) راجع (الاعتصام): ص ٤٥٣ .

(٢) راجع (الاعتصام): ص ٤٥٣ .

العام على سبب ولا تجربها مجرى واحدًا، فإن مجرد ورود العام على السبب لا يقتضي التخصيص به، كقوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨]، بسبب سرقة رداء صفوان، وإنه لا يقتضي التخصيص به بالضرورة والإجماع، أما السياق والقرائن: فإنها الدالة على مراد المتكلم من كلامه وهي المرشدة إلى بيان المجملات وتعيين المحتملات فاضبط هذه القاعدة، فإنها مفيدة في مواضع لا تحصى<sup>١</sup>.

ومن المعلوم أن دلالة النصوص الشرعية ليست محصورة في القضايا التي كانت سبباً لمجيئها وإنما هي علاج لتلك القضايا ولما قد يستجد على شاكلتها فنصوص التشريع الإسلامي خالدة وعامة لكل البشر في كل زمان ومكان، فلا تحصر دلالة النصوص فيما جاءت بسببه، وإنما تظل دلالة النص ممددة في كل القضايا التي تنطبق عليها سواء ما كان منها سبباً للنزول أو غيرها، فوظيفة أسباب النزول وظيفه كشف وإبانة وتجليه لمعنى النص، وليست أداة تخصيص للنص عن عمومته وشموله وتناوله لكل ما يستجد من القضايا التي تندرج تحت ذلك العموم، ولذلك فإن القول بحصر دلالة النص في سبب نزوله، أو وروده يُعدُّ وادًّا للنصوص ومحاصرة لها عن أن تكون تشريعاً خالداً لكل زمان ومكان، وقصرها على وقائع ذلك المجتمع الذي جاءت فيه لا يمتد سلطانها التشريعي إلى بقية الأزمنة، وهذا ما يتنافى مع طبيعة شريعة الإسلام الخاتمة الملزمة والصالحة لكل الناس في كل زمان ومكان<sup>٢</sup>، ولذلك قال علماءنا: العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب.

(١) (الإحكام شرح عمدة الأحكام) ابن دقيق العيد: ٣ / ٣٧١ - ٣٧٢.

(٢) راجع (فقه الدين) النجار: ١ / ٩٨ - ٩٩.

ومن أمثلة ذلك، قوله تعالى: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ بِهِمَا﴾ [البقرة: ١٥٨]، فَيُفْهِمُ من ظاهر هذه الآية جواز السعي بين الصفا والمروة، لا وجوبه، وقد أَشْكَلَ على عُرْوَةَ بن الزبير - رضي الله عنهما - فقال: "سَأَلْتُ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - فَقُلْتُ لَهَا: أَرَأَيْتَ قَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ بِهِمَا﴾ [البقرة: ١٥٨]، فَوَاللَّهِ مَا عَلَى أَحَدٍ جُنَاحٌ أَنْ لَا يَطُوفَ بِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، قَالَتْ: (بِئْسَ مَا قُلْتَ يَا ابْنَ أُخْتِي، إِنَّ هَذِهِ لَوْ كَانَتْ كَمَا أَوْلَتْهَا عَلَيْهِ كَانَتْ لَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ لَا يَطُوفَ بِهِمَا، وَلَكِنَّهَا أُنْزِلَتْ فِي الْأَنْصَارِ، كَانُوا قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمُوا يَهْلُونَ لِمَنَاةَ الطَّاغِيَةِ الَّتِي كَانُوا يَعْبُدُونَهَا عِنْدَ الْمُشَلَّلِ، فَكَانَ مَنْ أَهْلٍ يَتَحَرَّجُ أَنْ يَطُوفَ بِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، فَلَمَّا أَسْلَمُوا سَأَلُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا كُنَّا نَتَحَرَّجُ أَنْ نَطُوفَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ؟ فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾، قَالَتْ عَائِشَةُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا -: وَقَدْ سَنَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الطَّوْفَ بَيْنَهُمَا، فَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَتْرَكَ الطَّوْفَ بَيْنَهُمَا<sup>(١)</sup>.

ومن أمثلة ذلك أيضًا ما أَشْكَلَ على مروان بن الحكم من قوله تعالى: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا آتَوْا وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسَبَنَّهُمْ بِمَفَازَةٍ مِنَ الْعَذَابِ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [آل عمران]، فَقَالَ لِبَوَّابِهِ: "أَذْهَبْ يَا رَافِعُ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ فَقُلْ: لَيْنَ كَانَ كُلُّ امْرِئٍ فَرِحَ بِمَا أُوتِيَ، وَأَحَبَّ أَنْ يُحْمَدَ بِمَا لَمْ يَفْعَلْ مُعَذِّبًا، لَنُعَذِّبَنَّ أَجْمَعُونَ، فَقَالَ ابْنُ

(١) رواه البخاري في صحيحه: الحج/ وجوب الصفا والمروة وجعل من شعائر

عَبَّاسٍ: "وَمَا لَكُمْ وَلِهَذِهِ، إِنَّمَا دَعَا النَّبِيَّ ﷺ يَهُودَ فَسَأَلَهُمْ عَنْ شَيْءٍ فَكَتَمُوهُ إِلَيْاهُ، وَأَخْبَرُوهُ بِغَيْرِهِ، فَأَرَوْهُ أَنَّ قَدْ اسْتَحْمَدُوا إِلَيْهِ بِمَا أَخْبَرُوهُ عَنْهُ فِيمَا سَأَلَهُمْ، وَفَرَحُوا بِمَا أُوتُوا مِنْ كِتَابِنَاهُمْ"، ثُمَّ قرَأَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾ كَذَلِكَ حَتَّى قَوْلِهِ: ﴿يَفْرَحُونَ بِمَا آتَوْا وَيُجِبُونَ أَنَّ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا﴾ [آل عمران: ١٨٧-١٨٨]¹.

## رابعاً/ الاهتداء بتفسير الصحابة والتابعين:

يجب الاهتداء بفهم الصحابة لمقاصد التشريع وتفسير النصوص، واستنباط الأحكام منها، وذلك لما توفر فيهم صدق الإيثار، وفصاحة اللسان، وصفاء الذهن، مع ملازمتهم للنبي ﷺ، وتعلمهم منه، ومعاصرتهم لنزول الوحي، وقد زكاهم رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فقال: (خَيْرُ أُمَّتِي قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ)²، قال عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: "إِنَّ اللَّهَ نَظَرَ فِي قُلُوبِ الْعِبَادِ، فَوَجَدَ قَلْبَ مُحَمَّدٍ ﷺ خَيْرَ قُلُوبِ الْعِبَادِ، فَاصْطَفَاهُ لِنَفْسِهِ، فَأَبْتَعَتْهُ بِرِسَالَتِهِ، ثُمَّ نَظَرَ فِي قُلُوبِ الْعِبَادِ بَعْدَ قَلْبِ مُحَمَّدٍ، فَوَجَدَ قُلُوبَ أَصْحَابِهِ خَيْرَ قُلُوبِ الْعِبَادِ، فَجَعَلَهُمْ وَرَرَاءَ نَبِيِّهِ، يُقَاتِلُونَ عَلَى دِينِهِ، فَمَا رَأَى الْمُسْلِمُونَ حَسَنًا، فَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ حَسَنٌ، وَمَا رَأَوْا سَيِّئًا، فَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ سَيِّئٌ"³، وقال ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: "يعني أصحاب محمد ﷺ وكانوا على أحسن طريقة وأقصد هداية معدن العلم، وكُنز الإيثار، وَجُنْد الرحمن،

(١) رواه البخاري في صحيحه: تفسير القرآن / سورة آل عمران، ﴿ لا تحسبن الذين يفرحون بما آتوا ﴾، ١٧٤ / ٥.

(٢) رواه البخاري في صحيحه: أصحاب النبي ﷺ / فضل أصحاب النبي ﷺ، ١٨٩ / ٤.

(٣) رواه الإمام أحمد في مسنده: (٣٦٠٠)، ٦ / ٨٤، قال المحقق: إسناده حسن.

وقال عبد الله بن مسعود: من كان مُسْتَنًّا فليستنَّ بمن قد مات فإن الحي لا تؤمن عليه الفتنة، أولئك أصحاب محمد ﷺ كانوا خير هذه الأمة، وأبرَّها قلوبًا، وأعمقها علمًا، وأقلها تكلفًا، قوم اختارهم الله لصحبة نبيه ﷺ، وإقامة دينه فاعرفُوا لهم فضلهم، واتبعوهم في آثارهم، وتمسكوا بما استطعتم من أخلاقهم وسيرهم فإنهم كانوا على الهدى المستقيم<sup>(١)</sup>، قال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: "والذي لا إله غيره ما من كتاب الله سورة إلا أنا أعلم حيث نزلت، وما من آية إلا أنا أعلم فيها نزلت، ولو أعلم أحدًا هو أعلم بكتاب الله مني تبلغه الإبل لركبت إليه"<sup>(٢)</sup>، ومثله عبد الله بن عباس - رضي الله عنهما - ترجمان القرآن وحبر الأمة، بلغ مكانة علمية سامقة بفضل بركة دعاء المصطفى ﷺ، (اللَّهُمَّ فَقِّهْهُ فِي الدِّينِ، وَعَلِّمَهُ التَّوِيلَ)<sup>(٣)</sup>، قال مجاهد - رحمه الله تعالى -: "لقد عرضت القرآن على ابن عباس ثلاث عرضات أقف عند كل آية أسأله فيم أنزلت، وفيم كانت"<sup>(٤)</sup>، ومناقبهم وفضلهم أعظم من أن يحصيها بحث، واقتصرنا في ذلك بقُلِّ ° من كُلِّ، وَغِيضٍ من فيضٍ.

(١) (تفسير البغوي): ٢ / ٥٠٤.

(٢) رواه مسلم في صحيحه: فضائل الصحابة / فضائل عبد الله بن مسعود، ح(٢٤٦٣)، ٤ / ١٩١٣.

(٣) رواه الحاكم في المستدرک: معرفة الصحابة رضي الله عنه / ذكر عبد الله بن عباس رضي الله عنهما، ٣ / ٥٣٤.

(٤) رواه الدارمي (فتح المنان شرح المسند الجامع): الحيض / إتيان النساء في أدبارهن، ح(١٢٢٣)، ٥ / ٣١٨٣١٧، قال محقق الكتاب نبيل العمري: إسناد الحديث جيد صحيح لغيره.

(٥) القل: القليل، راجع (لسان العرب) ابن منظور، مادة (قل)، ٥ / ٣١٣.

قال عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه: "خذوا من الرأي ما يوافق من كان قبلكم فإنهم كانوا أعلم منكم"<sup>١</sup>، وقال الإمام المطلبي محمد بن إدريس الشافعي - رحمه الله تعالى -: "إنهم فوقنا في كل عقل وعلم وفضل وسبب يُنال به علم أو يُدرك به صواب ورأيهم لنا خير من رأينا لأنفسنا"<sup>٢</sup>، فهم لذلك "أفهم الأمة لمراد نبيّها، وأتبع له، وإنما كانوا يدندنون حول معرفة مراده ومقصوده، ولم يكن أحد منهم يظهر له مراد رسول الله ثم يعدل عنه إلى غيره البتة"<sup>٣</sup>، فكانوا جديرين أن نجعلهم قدوة أئمة في فهم الشريعة، وما ترمي إليه من مقاصد، "إذا صح عن الصحابة رضي الله عنهم تفسير معين تلقيناه بالقبول لما امتازوا به من مشاهدة أسباب التنزيل وقرائن الأحوال... مع عراقتهم في اللغة بالسليقة والنشأة ولا سيما إذا أجمعوا على هذا التفسير فإن إجماعهم يدل على أن لهذا الأمر أصلاً من السنة وإن لم يصرحوا به، ويكفي في الإجماع هنا: أن ينتشر الرأي بينهم، ويشتهر عن جماعة منهم، ولا يعرف له منهم مخالف، فإذا اختلفوا فقد أتاحوا لنا أن نتخير من بين آرائهم ما نراه أقرب إلى السداد أو نضيف إلى أفهامهم فهمًا جديدًا؛ لأن اختلافهم قد أعطانا دليلاً على أنهم فسروا برأيهم واجتهادهم، وهو رأي بشر غير معصوم على كل حال، وإن لم نجد من الصحابة تفسيرًا فيمكن لنا الاستعانة بما أثر عن التابعين"<sup>٤</sup>.

(١) (فضل علم السلف على علم الخلف) ابن رجب: ص ٧٦.

(٢) (درء تعارض العقل مع النقل) ابن تيمية: ٧٣ / ٥.

(٣) (إعلام الموقعين) ابن قيم الجوزية: ٢١٩ / ١.

(٤) (مقدمة في أصول التفسير) ابن تيمية: ص ١٠٤ - ١٠٥.



ولا شك أن الإجماع مصدر من مصادر التشريع الإسلامي وخاصة إجماع الصحابة، ولما كانت الأمة في اختلاف فيجب الرجوع إلى الحالة التي كانت موحدة، وهي فترة مباركة وقد شهد لها الحبيب المصطفى ﷺ، ننظر فيما اتفقوا عليه فيكون لزاماً علينا باعتبارها قرناً مباركاً وتحقق فيها الإجماع، وهم خير هذه الأمة علماً وأوسعهم فهماً، فإذا نظرنا إلى عامة ما جاء في باب الاعتقاد "يوجد عامته منصوصاً في الكتاب والسنة متفق عليه بين سلف الأمة"<sup>١</sup>، ومن هنا كان العودة إلى هذا التصور والنهج هو الأساس لرفع الإشكال.

قال أبو عمر بن الصلاح - رحمه الله تعالى -: "الناس في هذه الأشياء الموهمة للجهة ونحوها فرق ثلاث: ففرقة تؤول، وفرقة تشبه، وثالثة ترى أنه لم يطلق الشارع مثل هذه اللفظة إلا وإطلاقه سائغ وحسن قبولها مطلقة، كما قال مع التصريح بالتقديس والتنزيه، والتبري من التحديد والتشبيه، قال: وعلى هذه الطريقة مضى صدر الأمة وسادتها، وإياها اختارها أئمة الفقهاء وقادتها، وإليها دعا أئمة الحديث وأعلامه، ولا أحد من المتكلمين يصدف عنها ويأبأها"<sup>٢</sup>.

قال أبو عمر بن عبد البر - رحمه الله تعالى - في نصوص الصفات: "رواها السلف وسكتوا عنها وهم كانوا أعمق الناس علماً، وأوسعهم فهماً، وأقلهم تكلفاً، ولم يكن سكوتهم عن عي، فمن لم يسعه ما وسعهم فقد خاب وخسر"<sup>٣</sup>.

(١) راجع (مجموع الفتاوى): ٣ / ٤١.

(٢) (إرشاد الفحول) الشوكاني: ٢ / ٤٨.

(٣) (جامع بيان العلم): ٢ / ١١٨.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى - : "لم يكن في الصحابة من تأوّل شيئاً من نصوصه - أي نصوص الوحي - على خلاف ما دل عليه، لا فيما أخبر به الله عن أسمائه وصفاته، ولا فيما أخبر عما بعد الموت" <sup>١</sup>.

### خامساً/ لابد عند تفسير نص الوحي من النظر في السياق:

منهج الرّاسخين في العلم النظر إلى نص الوحي على أنه نص واحد يصدق بعضه بعضاً، ويؤكد بعضه بعضاً، ومن هنا يحتل السياق أهمية بالغة في فهم النص، وإزالة الغموض والكشف عن المعنى المراد في الألفاظ ذات الدلالات المتعددة، وأخذ الألفاظ منفردة عن قرائنها السياقية يؤدي إلى الخطأ في فهم الخطاب كله أو بعضه، يقول ابن قيم الجوزية: "السياق يرشدنا إلى تبين المجمل وتعيين المحتمل، والقطع بعدم احتمال غير المراد، وتخصيص العام، وتقييد المطلق، وتنوع الدلالة، وهذا من أعظم القرائن الدالة على مراد المتكلم، فمن أهمله غلط في نظره، وغلط في مناظرته، فانظر إلى قوله تعالى: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾ (الدخان: ٤٩)، كيف تجد سياقه يدل على أنه الدليل الحقيق" <sup>٢</sup>.

ولما كان نص الوحي منزل من الحكيم الخبير، فهو مقدس منزّه عن الخطأ، والتعارض، ومن هنا فإن أي تعارض بين نصين لا يكون بينهما تناسخ، ولا يجمعهما جامع، هو بسبب قصور الفهم، أو نقص في

(١) (مجموع الفتاوى) ١٣ / ٢٥٢ .

(٢) (بدائع الفوائد) : ٤ / ١٠٩ .

العلم، وقد أشار الجليل في محكم التنزيل إلى نفي التعارض، وأن ذلك من صفات المخلوق لا الخالق، قَالَ تَعَالَى: ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ أَلْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢].

يقول الشاطبي في الموافقات: أدلة الشريعة لا تعارض فيها، ولذلك لا تجد البتة دليلين أجمع المسلمون على تعارضهما، بحيث وجب عليهم الوقوف، لكن قد يقع التعارض في فهم مجتهدين غير معصومين من الخطأ<sup>١</sup>، ولما كانت النصوص لا تعارض بينها، ويفسر بعضها بعضاً، لذا فعند قراءة النص يراعي الناظر في الشريعة أمرين: أحدهما: وجوب النظر إلى الشريعة بعين الكمال لا بعين النقص، والثاني: أن يوقن أن لا تضاد بين آيات القرآن ولا بين الأخبار النبوية، ولا بين أحدهما مع الآخر، بل الجمع جارٍ على مَهَيِّع<sup>٢</sup> واحد، ومنتظم إلى معنى واحد، فإذا أداه بادي الرأي إلى ظاهر اختلاف فواجب عليه أن يعتقد انتفاء الاختلاف، لأن الله قد شهد له أن لا اختلاف فيه، فليقف وقوف المضطر السائل عن وجه الجمع، أو المسلم من غير اعتراض<sup>٣</sup>، قال أيضاً - رحمه الله تعالى -: "إن القضية وإن اشتملت على جمل، فبعضها متعلق ببعض؛ لأنها قضية واحدة نازلة في شيء واحد، فلا محيص للمتهم عن رد آخر الكلام على أوله، وأوله على آخره، وإذ ذاك يحصل مقصود الشارع في فهم المكلف، فإن فرق النظر في أجزائه فلا يتوصل به إلى

(١) (الموافقات): ٤ / ٢٤٤ .

(٢) طريق مَهَيِّع: واضح واسع بَيِّن. راجع (لسان العرب) ابن منظور، مادة

(هيع)، ٦ / ٣٧٨ .

(٣) راجع (الاعتصام) الشاطبي: ص ٥٥٤.

مراده، فلا يصح الاختصار في النظر على بعض أجزاء الكلام دون بعض<sup>١</sup>، وهنالك طرق متعددة لدفع التعارض الموهوم، ذكرها العلماء في كتب الأصول<sup>٢</sup>، يقول ابن حزم - رحمه الله -: "والحديث والقرآن كله كاللفظة الواحدة فلا يحكم بآية دون أخرى، ولا بحديث دون آخر، بل يضم كل ذلك بعضه إلى بعض، إذ ليس بعض ذلك أولى بالاتباع من بعض، ومن فعل غير هذا فقد تحكم بلا دليل<sup>٣</sup>".

والقرائن التي يستعان بها لفهم النص، القرائن المقالية: ونقصد بها القرائن التي يتضمنها مبنى الخطاب، وقد تكون قرائن داخلية، أي متضمنة في نفس الخطاب، وقرائن منفصلة، وهي التي ترد في نص، أو نصوص أخرى ذات العلاقة وتشكل فيما بينها تكاملاً دلاليًا، أما قرائن الأحوال "فلا سبيل إلى ضبطها تجنيساً وتخصيصاً، ولكنها إذا ثبتت لاح للعاقل في حكم طرد العرف أمور ضرورية"<sup>٤</sup>، و"علم المعاني والبيان والبديع الذي يعرف به إعجاز نظم القرآن، فضلاً عن معرفة مقاصد كلام العرب، إنما مداره على معرفة مقتضيات الأحوال، حال الخطاب من جهة نفس الخطاب، أو المخاطب، أو المخاطب، أو الجميع، إذ الكلام الواحد يختلف فهمه بحسب حالين، وبحسب مخاطبين، وبحسب غير ذلك، كالاستفهام لفظه واحد، وتدخله معاني أخرى: من

(١) (الموافقات) الشاطبي: ٣ / ٣٥١.

(٢) راجع (المحصول في علم أصول الفقه) الرازي: ٢ / ٢ / ٥٤٧، و(إرشاد الفحول): ٢ / ٣٨١ - ٤٠٨.

(٣) (الإحكام في أصول الأحكام): ٣ / ١١٨.

(٤) راجع (السياق وأثره في دلالات الألفاظ) عبد المجيد السوسوسة: ص ٣٠.

(٥) (البرهان) إمام الحرمين: ١ / ١٨٦.

تقرير، وتوبيخ، وغير ذلك، وكالأمر يدخله معنى الإباحة والتهديد والتعجيز وأشباهها، ولا يدل على معناها المراد إلا الأمور الخارجية، وعمدتها مقتضيات الأحوال<sup>١</sup>.

وقد وجهنا الرسول الكريم ﷺ إلى هذا النوع من القراءة، في بيان معنى الظلم الوارد، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ ﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ﴾ [الأنعام: ٨٢]، شَقَّ ذَلِكَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَأَيُّنَا لَا يَظْلِمُ نَفْسَهُ؟ قَالَ: "لَيْسَ ذَلِكَ إِنَّمَا هُوَ الشِّرْكُ، أَلَمْ تَسْمَعُوا مَا قَالَ لُقْمَانُ لِابْنِهِ: ﴿يَبْنَى لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ إِنَّهُ أَشْرَكَ لَظَلَمَ عَظِيمٌ﴾" [لقمان: ١٣]، ويشير الإمام الشاطبي إلى "أن سياق الكلام يدل على أن المراد بالظلم أنواع الشرك على الخصوص، فإن السورة من أولها إلى آخرها مقررة لقواعد التوحيد، وهادمة لقواعد الشرك وما يليه"<sup>٢</sup>، فهذا النص مطلق وقد ذكر مقيداً في موضع آخر.

فيجب عند فهم النص دراسته ضمن الإطار الكلي للنصوص، ولا يؤخذ نص ويغفل نصوص أخرى، فلا بد عند دراسته أن تستقصى جميع النصوص التي تعرضت لهذا الموضوع، للمقارنة بينها حتى يستبين مراد الله تعالى في ذلك النص<sup>٣</sup>، ومن رام فهم نص الوحي غير هذا السبيل ضل ولم يهتد إلى السبيل، وما وقع فيه كثير من الطوائف والفرق من زيغ مرده في بعض صوره إلى جزئية الإدراك، وكثير من المفاهيم والأحكام السقيمة

(١) (الموافقات) الشاطبي: ٣ / ٢٩٤ - ٢٩٥ .

(٢) رواه الترمذي في سننه: تفسير القرآن / باب ومن سورة الأنعام، ح (٣٠٦٧)،

٢٦٢ / ٥ . وقال: هذا حديث حسن صحيح.

(٣) (الموافقات) : ٣ / ٢٣٠ .

(٤) راجع (المرجعية العليا) القرضاوي: ص ٥٥ .

التي ذهب إليها بعض الفرق المبتدعة إنما كان أساسه الخلل والانحراف فيها هو تمسكها ببعض النصوص وإغفالها للنصوص الأخرى ذات العلاقة، واجتزائها النصوص عن بعضها<sup>١</sup>.

ونشير إلى مثل هذا الخلل في تفسير النص بما وقع فيه بعض الفرق المخالفة في تفسير قوله تعالى: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۖ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ۚ﴾ (٢٢) [القيامة]، يرى المعتزلة أن النظر هنا بمعنى التوقع والرجاء<sup>٢</sup> مع أن السياق بمعناه المقالي والمنفصل لا يشير إلى ذلك، فهنا إضافة النظر إلى الوجه الذي هو محله، وتعديه بأداة (إلى) الصريحة في نظر العين، وإخلاء الكلام من قرينة تدل على خلاف حقيقة موضوعه، وهذا صريح في أن المراد نظر العين إلى الرب ﷻ، فإن النظر له عدة استعمالات بحسب صلاته وتعديه بنفسه، فإن عُدِّي بنفسه، فمعناه: التوقف والانتظار، كقوله: ﴿أَنْظُرُوا نَفْسٍ مِّنْ نُورِكُمْ﴾ [الحديد: ١٣]، وإن عُدِّي بـ (في) فمعناه: التفكير والاعتبار، كقوله: ﴿أَوَلَمْ يَنْظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الأعراف: ١٨٥]، وإن عُدِّي بـ (إلى) فمعناه: المعاينة بالإبصار، كقوله تعالى: ﴿أَنْظُرُوا إِلَىٰ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ﴾ [الأنعام: ٩٩]، ولما كان نصوص الوحي يصدق بعضها بعضاً فالأحاديث تثبت الرؤية وقد بلغت حد التواتر، فقد روى أحاديث الرؤية نحو ثلاثين صحابياً<sup>٣</sup>، يتبين لنا من خلال السياق المقالي (سياق النص) القرائن اللفظية المتصلة، والقرائن اللفظية المنفصلة إلى أن المعنى المراد هو معنى واحد وهو الرؤية بالعين.

(١) راجع (المرجعية العليا) القرضاوي: ص ١٧٦ .

(٢) راجع (تفسير الكشاف) الزمخشري: ٤ / ٦٥٠ .

(٣) راجع (شرح العقيدة الطحاوية) علي بن أبي العز: ١ / ٢٨٦ ، ٢٩٣ .

ولذا يعدُّ تأويل النظر بالتوقف في الآية السابقة نوع من التحريف وليس التأويل الصحيح؛ لأن سياق النص لا يشير إلى ذلك، فصرف اللفظ عن الظاهر دون دليل من لغة في هذه الحالة خطأ كبير.

مثال آخر على تخصيص العام: إن النَّصَّ الشرعي قد يرد بصيغة العموم تشمل أفراداً كثيرين غير محصورة، وفي حالات يخصص العام بالقرائن اللفظية متصلاً به، مثل قوله تعالى: ﴿مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِنَ اللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [النحل: ١٠٦]، فإن قوله: ﴿مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ﴾، عام يشمل كل كافر، ولكن الاستثناء في قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ﴾، صرف هذا العام عن عمومه، وجعله قاصراً على من كفر راضياً مختاراً، أما من كفر مكرهاً فلا يكون كافراً.

وقد يرد النص عاماً في موضع ثم يرد مخصصه منفصلاً عنه في موضع آخر كما في قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَنفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفْعَةٌ﴾ [البقرة: ٢٥٤]، فنفي عموم الخلّة والشفاعة، ولكن في آية أخرى استثنى المتقين، قَالَ تَعَالَى: ﴿الْأَخْلَاءُ يَوْمَئِذٍ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ إِلَّا الْمُتَّقِينَ﴾ [الزخرف]، وفي آية أخرى استثنى الشفاعة بعد الإذن، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ فِي السَّمَوَاتِ لَا تُغْنِي شَفَعَتُهُمْ شَيْئًا إِلَّا مِنْ بَعْدِ أَنْ يَأْذَنَ اللَّهُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَرْضَى﴾ [النجم].

وقد يخصص العام بقرائن حالية: استدلال المعتزلة بقوله تعالى: ﴿اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الرعد: ١٦]، على أن القرآن مخلوق، فقالوا القرآن شيء، فيكون داخلاً في عموم (كل)، فغفلوا أن عموم (كل) في كل موضع بحسب السياق ويُعرف ذلك بالقرائن، مثل قوله تعالى: ﴿تُدْمِرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا فَأَصْبَحُوا لَا يُرَى إِلَّا مَسَكِنُهُمْ﴾ [الأحقاف: ٢٥]، مساكنهم شيء، ولم تدخل في عموم كل شيء دمرته الريح، وذلك لأن المراد تدمر كل شيء يقبل التدمير بالريح عادة، ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿إِنِّي وَجَدْتُ أَمْرًا تَمْلِكُهُمْ وَأُوتِيَتْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ وَلَهَا عَرْشٌ عَظِيمٌ﴾ [النمل]، والمعنى أنها أوتيت من كل شيء يَحْتَاجُ إليه الملوك في زمانها، وهذا القيد يُفْهَمُ من قرائن الكلام، وعلى هذا يكون معنى الآية ﴿اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الرعد: ١٦]، أي كل شيء مخلوق، وكل موجود سوى الله تعالى مخلوق، وصفاته ليست غيره، وعلى هذا فالقرآن غير مخلوق<sup>١</sup>.

والقرائن الحالية تتركز في أمرين: شخصية المتكلم، وظروف الكلام، وتشمل ما يحيط بحال المتكلم وحال المخاطب، وحال الكلام، وجميع الملابس، والمقامات المختلفة المؤثرة في الكلام، من ذلك ما ذكره سيبويه بقوله: "كأن ترى ناساً يرقبون الهلال، وأنت منهم بعيد فيكبروا، فتقول: الهلال ورب الكعبة، فإن المعنى حينئذٍ: أبصروا الهلال"<sup>٢</sup>.

ومن ذلك ما روي عن عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِيهِ عليه السلام، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: (أَلَا أُبَيِّنُكُمْ بِأَكْبَرِ الْكِبَائِرِ ثَلَاثًا؟ قَالُوا: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: الْإِشْرَاكُ بِاللَّهِ، وَعُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ، وَجَلَسَ وَكَانَ مُتَكِنًا، فَقَالَ:

(١) راجع (شرح العقيدة الطحاوية) علي بن أبي العز: ١ / ٢٥٩ - ٢٦٢.

(٢) (الكتاب) سيبويه: ٣ / ٤٥٩.



أَلَا وَقَوْلُ الزُّورِ)، قَالَ: فَمَا زَالَ يُكْرِّرُهَا حَتَّى قُلْنَا لَيْتَهُ سَكَتَ<sup>١</sup>، فحال رسول الله ﷺ من كونه كان متكئاً ثم جلس، وتكراره للجمله كلها قرائن حال تبين عظم حرمة شهادة الزور.

فيحتاج القارئ لنص الوحي أن يجمع بين نصوص الوحي، ولا يجتزئ نصاً دون آخر فيكون الفهم قاصراً، وقد شهد تاريخ الفكر الإسلامي نماذج عدة من نزعات الفهم الجزئي التي قصرت عن النظر الكلي المتكامل، ومثال ذلك قصور الفهم لدى الخوارج، فقد كان مأخذهم الأصلي على علي بن أبي طالب عليه السلام، أنه رضي بتحكيم الرجال في موقعة صفين، مستشهدين بقوله تعالى: ﴿إِنْ أَلْحَكُمُ إِلَّا إِلَهُ﴾ [الأنعام: ٥٧]، وهذا فهم خاطئ؛ لأن الحكم الذي تعنيه الآية هو الحكم بوجهيه الكوني والتشريعي، فالحكم الكوني يعني أن لا مدبر للكون إلا الله تعالى، والحكم التشريعي يعني أن الأمر الناهي المشرع الذي له التحكيم الطاعة المطلقة هو الله وكلا المعنيين لا يفيدان ما ذهب إليه الخوارج؛ لأن التحكيم الذي رفضه الخوارج مختلف عن المعنيين<sup>٢</sup>.

## سادساً/ من الركائز الأساسية لفهم النص التبصر في العلوم الشرعية:

أحياناً يكون الاختلاف المذموم، والتفرقة في الأمة هو بسبب الجهل بالدين، ولهذا قال الإمام الشاطبي - رحمه الله تعالى -: فاعلموا أن الاختلاف في بعض القواعد الكلية لا يقع بين المتبحرين في علم

(١) رواه البخاري في صحيحه: الشهادات/ باب ما قيل في شهادة الزور، ٣ / ١٥٢.

(٢) راجع (المرجعية العليا) القرضاوي: ص ٢٧٧.

الشرعية، الخائضين في لجَّتْها العظمى، العالمين بمواردِها، ومصادرِها،  
والدليل على ذلك اتفاق العصر الأول، وعامة العصر الثاني<sup>١</sup>.

والخطورة كل الخطورة إذا وسَّد الأمر إلى غير أهله وتصدر  
للتدريس والفتيا كل من وجد من نفسه زيادة فهم، وفضل ذكاء وذهن  
مع أنه لم يأخذ العلم عن أهل التخصص - كما هو حاصل في زماننا -  
فعندئذ يقع الافتراق والاختلاف، قال سليمان بن موسى: "لا يؤخذ  
العلم من صُحفي"<sup>٢</sup>، وقد عدَّ أهل العلم من البلايا أن يعتقد الإنسان في  
نفسه، أو يعتقد فيه أنه من أهل العلم والاجتهاد في الدين ولم يبلغ تلك  
الدرجة فيعمل على ذلك، ويعد رأيه رأيًا وخلافه خلافًا، فتراه آخذًا  
ببعض جزئيات الشريعة في هدم كلياتها، حتى يصير منها ما ظهر له  
بادئ رأيه من غير إحاطة بمعانيها، ولا رسوخ في فهم مقاصدها، وهذا  
هو المبتدع<sup>٣</sup>، وعليه نبّه الحديث الصحيح، (إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْبِضُ الْعِلْمَ  
اِتِّزَاعًا يَتَزَعُ مِنْ الْعِبَادِ، وَلَكِنْ يَقْبِضُ الْعِلْمَ بِقَبْضِ الْعُلَمَاءِ، حَتَّى إِذَا لَمْ  
يُبْقِ عَالِمًا أَخَذَ النَّاسُ رُؤُوسًا جُهَالًا، فَسُئِلُوا فَأَفْتَوْا بِغَيْرِ عِلْمٍ، فَضَلُّوا  
وَأَضَلُّوا)<sup>٤</sup>، وأمثال هؤلاء أبكوا قديمًا ربعة الرأي، قال الإمام مالك -  
رحمه الله تعالى-: أخبرني رجل أنه دخل على ربعة بن أبي عبد الرحمن،  
فوجده يبكي، فقال له: ما يبكيك؟ وارتاع لبكائه، فقال له: أمصية  
دخلت عليك؟ فقال: لا، ولكن استُفْتِي من لا علم له، وظهر في

---

(١) راجع ( الاعتصام ): ص ٤٤٥.

(٢) ( التمهيد ) ابن عبد البر: ١ / ٤٦.

(٣) راجع ( الاعتصام ): ص ٤٤٥.

(٤) رواه البخاري في صحيحه: العلم / كيف يقبض العلم ، ١ / ٣٣ - ٣٤.

الإسلام أمر عظيم، وقال ربيعة: وَلَبَعْضُ مَنْ يَفْتِي ههنا أَحَقُّ بالسجن من الشُّراق<sup>١</sup>، ماذا نقول في زمن الغربة، بعد أن أصبح كل من هَبَّ ودبَّ مشايخ يؤخذ عنهم العلم، بل ويفتون في النوازل والملمات التي لو حصلت في زمن سيدنا عمر رضي الله عنه لجمع لها شيوخ الصحابة، بل أصبح الحديث عن أمور الدين مشاعاً لعامة الناس حتى يحق للفنانين والفنانات أن يفتوا، فالكل يتكلم دون رادع من دين أو خلق، أو حياة من الله، والله المستعان.

والنتيجة المنطقية للجهل بالدين السطحية في فهم نصوص الكتاب، والجهل بمقاصد الشريعة، والتخرص على معانيها بالظن من غير تثبت، وهذا لا يكون من شأن الراسخين في العلم، قَالَ عَلِيٌّ رضي الله عنه: سَمِعْتُ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ: (يَأْتِي فِي آخِرِ الزَّمَانِ قَوْمٌ حُدَثَاءُ الْأَسْنَانِ، سُفَهَاءُ الْأَحْلَامِ، يَقُولُونَ مِنْ خَيْرِ قَوْلِ الْبَرِيَّةِ، يَمُرُقُونَ مِنَ الْإِسْلَامِ كَمَا يَمُرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ، لَا يُجَاوِزُ إِيْمَانُهُمْ حَنَاجِرَهُمْ، فَأَيْنَمَا لَقِيتُمُوهُمْ فَاقْتُلُوهُمْ، فَإِنَّ قَتْلَهُمْ أَجْرٌ لَنْ قَتَلَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ)<sup>٢</sup>.

وعن أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه قَالَ: "بَعَثَ عَلِيٌّ رضي الله عنه وَهُوَ بِالْيَمَنِ، بِذَهَبَةٍ فِي تَرْبَتِهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، فَقَسَمَهَا رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم بَيْنَ أَرْبَعَةِ نَفَرٍ: الْأَقْرَعُ بْنُ حَابِسٍ الْخَنْظَلِيُّ، وَعُيَيْنَةُ بْنُ بَذْرِ الْفَزَارِيُّ، وَعَلْقَمَةُ بْنُ عُلَانَةَ الْعَامِرِيُّ، ثُمَّ أَحَدُ بَنِي كِلَابٍ، وَزَيْدُ الْخَيْرِ الطَّائِيُّ، ثُمَّ أَحَدُ بَنِي

(١) (جامع بيان العلم وفضله) ابن عبد البر: ٢ / ٢٤٤ - ٢٤٧٥.

(٢) رواه البخاري في صحيحه: فضائل القرآن / إثم من رأى بالقرآن، ١١٥/٦. وقوله (الأحلام) أي العقول، (لا يُجَاوِزُ إِيْمَانُهُمْ حَنَاجِرَهُمْ) أي لا يفقهون، لأن الفهم راجع إلى القلب والعقل، وهذا دلالة على سطحية القوم.

نَبَّهَانَ، قَالَ: فَغَضِبْتُ قُرَيْشٌ، فَقَالُوا: أَنْعُطِي صَنَادِيدَ نَجْدٍ وَتَدَعُنَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (إِنِّي إِنَّمَا فَعَلْتُ ذَلِكَ لِأَتَأَلَّفَهُمْ)، فَجَاءَ رَجُلٌ كَثَّ اللَّحْيَةَ مُشْرِفُ الْوُجْهَتَيْنِ غَائِرُ الْعَيْنَيْنِ نَاتِيءُ الْجَبِينِ مَخْلُوقُ الرَّأْسِ، فَقَالَ: اتَّقِ اللَّهَ يَا مُحَمَّدُ، قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (فَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ إِنَّ عَصِيئَتَهُ!، أَيَأْمِنُنِي عَلَى أَهْلِ الْأَرْضِ وَلَا تَأْمَنُونِي)، قَالَ: ثُمَّ أَذْبَرَ الرَّجُلُ فَاسْتَأْذَنَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ فِي قَتْلِهِ، يُرَوْنَ أَنَّهُ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (إِنَّ مِنْ ضُئْضِيِّ هَذَا، قَوْمًا يَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ لَا يُجَاوِزُ حَنَاجِرَهُمْ، يَقْتُلُونَ أَهْلَ الْإِسْلَامِ وَيَدْعُونَ أَهْلَ الْأَوْثَانِ، يَمْرُقُونَ مِنَ الْإِسْلَامِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ، لَكِنِ أَذْرَكْتَهُمْ لِأَقْتَلَنَّهُمْ قَتْلَ عَادٍ)¹.

وَأَفْضَتْ بِهِمِ السُّطْحِيَّةُ فِي فَهْمِ النُّصُوصِ إِلَى تَكْفِيرِ الْمُخَالَفِينَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، عَنْ بَكِيرٍ أَنَّهُ سَأَلَ نَافِعًا: "كَيْفَ رَأَى ابْنُ عُمَرَ فِي الْحُرُورِيَّةِ؟ قَالَ: يَرَاهُمْ شَرَارَ خَلْقِ اللَّهِ، إِنَّهُمْ انْطَلَقُوا إِلَى آيَاتِ أَنْزَلَتْ فِي الْكُفَّارِ فَجَعَلُوهَا عَلَى الْمُؤْمِنِينَ، فَسَرَّ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ مِنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: مِمَّا يَتَّبِعُ الْحُرُورِيَّةَ مِنَ الْمُتَشَابِهِ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤]، وَيَقْرَنُونَ مَعَهَا: ﴿ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ [الأنعام: ١]، فَإِذَا رَأَوْا الْإِمَامَ حَكَمَ بِغَيْرِ الْحَقِّ قَالُوا: قَدْ كَفَرَ، وَمَنْ كَفَرَ عَدَلَ بِرَبِّهِ، وَمَنْ عَدَلَ بِرَبِّهِ فَقَدْ أَشْرَكَ، فَهَؤُلَاءِ مُشْرِكُونَ خَرَجُوا عَلَى الْأُمَّةِ يَقْتُلُونَ مَنْ يَرُونَهُ مُخَالَفًا لَهُمْ؛ لِأَنَّهُمْ يَتَأَوَّلُونَ هَذِهِ الْآيَةَ"².

(١) رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ: الزَّكَاةُ / ذِكْرُ الْخَوَارِجِ وَصِفَاتِهِمْ، ٢ / ٧٤١.

٧٤٢، ح (١٠٦٤).

(٢) (الاعتصام) للشَّاطِبِيِّ: ص ٤٥٣.

والنتيجة المنطقية للتكفير استباحة دماء المسلمين والخروج على الأمة، وشق صفهم وقتالهم، كما أخبر بذلك الحبيب المصطفى ﷺ: (يَقْتُلُونَ أَهْلَ الْإِسْلَامِ وَيَدْعُونَ أَهْلَ الْأَوْتَانِ).

يقول ابن تيمية - رحمه الله تعالى -: "إن المتأول الذي قصده متابعة الرسول لا يكفر، بل ولا يفسق إذا اجتهد فأخطأ، وهذا مشهور عند الناس في المسائل العملية، وأما مسائل العقائد فكثير من الناس كفر المخطئين، وهذا القول لا يعرف عن أحد من الصحابة والتابعين لهم بإحسان، ولا عن أحد من أئمة المسلمين، وإنما هو في الأصل من أقوال أهل البدع الذين يتدعون بدعة ويكفرون من خالفهم كالخوارج، والمعتزلة، والجهمية، ووقع ذلك في كثير من أتباع الأئمة".<sup>١</sup>

### **سابعاً/ مراعاة مقاصد الشريعة عند تفسير نص الوحي:**

إن معرفة الراسخين العميقة بمقاصد الشريعة تجعلهم لا يختلفون اختلافاً يضرهم، قال تعالى: ﴿فَإِنْ نَزَعْنَاهُ فِي سَنَةٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ [النساء: ٥٩]، قال الحسن البصري: "أما أهل رحمة الله فإنهم لا يختلفون اختلافاً يضرهم"<sup>٢</sup>؛ لأن هدفهم هو الوصول إلى الحق والصواب ما أمكن، وإظهار الحق حتى ولو على لسان غيرهم، فما دام الاختلاف في مسائل الاجتهاد - التي لا نصَّ فيها - فلهم فيه أعظم العذر، فالرأي الذي لا تصنعه الأهواء لا يتعصب له.

(١) (منهاج السنة النبوية) : ٥ / ٢٣٩ - ٢٤٠.

(٢) (الاعتصام) الشاطبي: ص ٤٤٢.

جاءت الشريعة الإسلامية لتحقيق مصالح العباد ودفع المفساد عنهم في العاجل والآجل، وهذا هو المقصد الكلي للشريعة الإسلامية<sup>١</sup>، قَالَ تَعَالَى: ﴿يَتَأْتِيَهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَتْكُمْ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَشِفَاءٌ لِّمَا فِي الصُّدُورِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾ [يونس]، ومن هنا نقول: "إن الشريعة مبناهَا وأساسها على الحِكم ومصالح العباد في المعاش والمعاد، وهي عدل كلها ورحمة كلها ومصالح كلها، وحكمة كلها، فكل مسألة خرجت عن العدل إلى الجور، وعن الرحمة إلى ضدها، وعن المصلحة إلى المفسدة، وعن الحكمة إلى العبث، فليست من الشريعة، وإن أدخلت فيها بالتأويل"<sup>٢</sup>، لا بد في القراءة الصحيحة من مراعاة مقاصد الشريعة ولا بد من تفسير النص وفق ذلك، ولا يكتفى في تفسير النص بالوقوف عند ظواهر النصوص وصيغها؛ لأن نصوص الشريعة وأحكامها معللة بمصالح ومقاصد وضعت لأجلها، فلا تهمل تلك المقاصد عند فهم النصوص واستنباط الأحكام منها<sup>٣</sup>، فالقارئ الفطن العارف بالمقاصد يعرف العلة والحكمة أو الوصف المناسب في النَّص ليحمل النَّص في دلالته على ذلك، فعندما ينظر الباحث "في النصوص - محاولاً فهمها وتفسيرها - أن يستحضر كليات الشريعة ومقاصدها العامة، وقواعدها الجامعة، حيث يجمع بين النظر في النصوص وفي المقاصد في آن واحد

(١) راجع (القواعد الكبرى) العز بن عبد السلام: ١ / ٧ - ١٤، و(الموافقات)

الشاطبي: ٢ / ٤ - ٦.

(٢) (إعلام الموقعين عن رب العالمين) ابن قيم الجوزية: ٣ / ٣.

(٣) راجع (شرح الكوكب المنير) ١ / ٣١٢، و(إعلام الموقعين) ١ / ١٩٦.

فيكون الحكم مبنياً على الكليات العامة والنصوص الجزئية"¹؛ "ولهذا يقول أبو عبيد وغيره: الفقهاء أعلم بالتأويل من أهل اللغة، كما ذكروا في تفسير اشتغال الصَّماء²؛ لأن الفقهاء يعلمون نفس ما أمر به، ونفس ما نُهي عنه، ولعلمهم بمقاصد الرسول ﷺ، كما يعلم أتباع أبقرات وسيبوية ونحوهما من مقاصدهم ما يُعلم بمجرد اللغة"³.

وقد وقع كثير من الناس في الغلط في فهم النص بسبب الجهل، "ومدار الغلط ... إنما هو على حرف واحد، وهو الجهل بمقاصد الشرع، وعدم ضم أطرافه بعضها ببعض، فإن مأخذ الأدلة عند الأئمة الراسخين إنما هو على أن تأخذ الشريعة كالصورة الواحدة، بحسب ما ثبت من كلياتها، وجزئياتها المترتبة عليها، وعامتها المرتب على خاصها، ومطلقها المحمول على مقيدها، ومحملها المفسر بيئتها، إلى ما سوى ذلك من مناحيها، فإذا حصل للناظر من جملتها حكم من الأحكام فذلك الذي نظمت به حين استنبطت ... فشان الراسخين تصور الشريعة صورة واحدة يخدم بعضها بعضاً ... وشأن متبعي التشابهات أخذ دليل ما أي دليل كان عفواً وأخذاً أولياً، وإن كان ثم ما يعارضه من كلي أو جزئي"⁴.

---

(١) (الأسس العامة لفهم النص الشرعي دراسة أصولية) عبد المجيد السوسوسة، ص ٧٢.

(٢) وهي اللبسة المنهي عنها في عدة أحاديث عن رسول الله ﷺ رواه البخاري في صحيحه: الصلاة / ما يستر العورة، ١ / ٤٧٦-٤٧٧. ومسلم ح (٢٠٩٩)، ٣ / ١٦٦١.

(٣) (التدمرية) ابن تيمية: ص ٩٤ - ٩٦.

(٤) (الاعتصام) الشاطبي: ص ١٩٧ - ١٩٨.

ولكن يجب الحذر من التوسع في المقاصد بغلو كبير إلى حد يهدر دلالات النصوص المحكمة، ويتجاوز ضروريات الدين ومبادئ الشريعة وأحكامها المؤكدة، وذلك بافتراض مصالح ومقاصد خارج النصوص وتقديمها على نصوص الشريعة إذا تعارضت ولو كان النص قطعياً، وهذا رأي شاذ لأن مقاصد الشريعة ليست بمعانٍ خارجة عن نصوص الوحي حتى نطلب إدراكها من جهة غير جهة تلك النصوص، ولكن النصوص كلها جاءت تحملها في ذاتها، فينبغي أن تفهم المقاصد من خلال الشريعة لا أن تفترض أو تفرض من خارجها فذلك لا يجوز<sup>٢</sup>، ولا يمكن أن تتعارض مصلحة حقيقية مع نصوص قاطعة، فإن بدا لنا وجه مصلحة يعارض نصاً قاطعاً فلنعلم أن المصلحة فيما شرعه الله، وأن تلك المصلحة ليست حقيقية وإنما هي وهم<sup>٣</sup>.

دلت النصوص الشرعية على أن أسس العلاقات بين المسلمين تقوم على أخوة قائمة على أساس الدين مقدمة على جميع الوشائج، دون أن يلغيها، وهذه الأخوة الإيمانية التي تبصر المسلمين في بوتقة واحدة ليست مجرد شعار ترفع وإنما هي واقع يلمس.

فهناك ثوابت وهناك متغيرات، والمقصود بالثوابت الأحكام التي تثبت بأدلة قطعية الدلالة والثبوت أو بالإجماع الصحيح الثابت الذي مضت عليه الأمة في قرونها الثلاثة الأولى، وعلى هذه فالثوابت تشمل أركان الإيمان الستة، وأركان الإسلام، والأحكام والمبادئ العامة

(١) (المرجعية العليا) القرضاوي: ص ٣٥٥ - ٣٥٩ .

(٢) راجع (خلافة الإنسان بين الوحي والعقل) عبد المجيد النجار: ص ٩٤.

(٣) راجع (المقاصد العامة للشريعة الإسلامية) العالم: ص ١١٥ - ١١٩ .



للمعاملات والجهاد والعلاقات الدولية، والقيم والأخلاق الثابتة إلخ أما المتغيرات فالمقصود بها هي الأحكام التي تثبت بدليل ظني أو باجتهاد قائم على القياس أو المصالح المرسله، أو العرف، أو كمقاصد الشريعة أو نحو ذلك فنطاق المتغيرات في الفتاوى والأحكام الفقهية والظنية واسع جداً، وهو يشمل كل الاجتهادات الفقهية السابقة، يقول إمام الحرمين - رحمه الله تعالى-: "إن معظم الشريعة صادرة عن الاجتهاد، ولا تفي الشريعة بعشر معشارها"<sup>١</sup>.

وإذا اعتبر أن تنزيل النص على واقعة مستجدة هو اجتهاد وعمل المجتهد وليس هو النص نفسه، فحينئذ تتسع دائرة القبول وميدان المتغيرات، وذلك لأن قيم الوحي هي قيم معيارية لضبط المسيرة وتأطيرها، ومن هنا يمكن مناقشتها ويدخل ضمن ما ذكره الفقهاء من تغيير الفتوى بتغيير الزمان والمكان<sup>٢</sup>.

ومن خلال فقه الثوابت والمتغيرات يعلم أن الخلافات الكثيرة ما دامت في نطاق المتغيرات مقبولة شرعاً، ومن ثم يتم اعتراف كل جماعة بالأخرى، وكل طائفة بالثانية ما دامت الثوابت مشتركة، وما دامت المتغيرات مقبولة، ومشروعة بل مطلوبة، يقول الشيخ القرضاوي: أنا لا أكره البحث في المسائل الخلافية بحثاً علمياً مقارناً، ولكن الذي أكرهه أن يصبح البحث في المسائل الخلافية أكبر همّاً ومَبْلَغ علمنا، وأن نُضَخِّمها حتى تأكل أوقاتنا وجهودنا وطاقتنا، وأن يكون على حساب

---

(١) (البحر المحيط): ٤ / ٤٧٢ .

(٢) (أعلام الموقعين): ٣ / ٣ .

الاشتغال بالقضايا الأساسية<sup>١</sup>، ومواضع الاتفاق بين الأمة كثيرة وهي الثوابت، فما أحوجنا إلى التوحيد والتعاون والتكامل، والقبول ببعض، والاجتماع على ما يجمعنا من الثوابت وعدم إثارة الخلافات.

### ثامناً/ لا بد من تفسير نص الوحي على أحسن وجه:

إذا كنا مأمورين بأن نحسن الظن بالمسلمين، انطلاقاً من قوله تعالى: **﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَذِهِ السُّبُلَ الَّتِي اتَّخَذَ الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمُ الْغِيظَ﴾** [الحجرات: ١٢]، قال جعفر بن محمد: "إذا بلغك عن أخيك الشيء تنكره فالتمس له عذراً واحداً إلى سبعين عذراً فإن أصبته وإلا قل لعل له عذراً لا أعرفه"<sup>٢</sup>، فمن الأولى أن نفسر نص الوحي أحسن تفسير، وخير تأويل، لأنه حمّال وجوه.

فينبغي على المسلم أن يحمل نص الوحي على أحسن وجه، ولا يسيء الظن فيه، قال علي بن أبي طالب عليه السلام: "إذا حَدَّثْتُمْ عن رسول الله ﷺ حديثاً، فظنوا برسول الله ﷺ أهياً، وأتقاه، وأهداه"<sup>٣</sup>، أي ظنوا بحديث رسول الله ﷺ أنه أحسن هيئة، وأبعد عن الباطل والتهمة، وأهدى سبيلاً.

ومقتض كلام العرب أن يؤخذ ظاهر الكلام في أغلب الأحيان، ويجب أن يعلم أن الظاهر من النصوص لا يقتضي التماثل، وعلينا أن

(١) راجع (الصحوة الإسلامية): ص ١٥٧ .

(٢) رواه البيهقي في شعب الإيمان: فصل في ترك الغضب، وفي كظم الغيظ، (٧٩٩١)، ١٤ / ٤٤٢. وروى البيهقي نحو ذلك عن ابن سيرين: (٧٩٨٩)، ١٤ / ٤٤١، وأبي قلابة: (٧٩٨٣)، ١٤ / ٤٣٧.

(٣) رواه الإمام أحمد في مسنده: ح (٩٨٥)، ٢ / ٢٨٢، وقال محقق الكتاب: صحيح.

نحسن الظن بالنص، "ويجب أن يُعْلَمَ أن المعنى الفَاسِدَ الكُفْرِيَّ ليس هو ظَاهِرَ النَّصِّ ولا مقتضاه، وأن مَنْ فهم ذلك منه فهو لِقُصُور فهمه"¹، ولو أنه أحسن الظن بالقرآن الكريم والسنة المطهرة لما جعل آيات الصفات في ظاهرها تجسيم، وأفضى به ذلك إلى التحريف، ومن ثم وصف الرب ﷻ بنقيض تلك الصفات كصفات الجمادات، والمعدومات، بل قد يفضى به ذلك أحياناً إلى تشبيهه ﷻ بالمعدومات، فيكون بذلك قد عطل صفات الكمال التي يستحقها الرب ﷻ²، ووصفه بنقيض تلك الصفات.

وإذا كانت الكلمة لها أكثر من معنى نؤولها على الوجه الحسن مثل قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه]، تأتي استوى في اللغة على عدة معانٍ: فتأتي استوى الشيء بمعنى اعتدل، والرجل بلغ أشده، وإلى السماء: صَعِدَ، وقصد، وعلا، وأقبل عليها، واستولى³، إذا دققنا في السياق نجد المناسب صعد وقصد، وعلا، وأقبل عليها دون الخوض في الكيفية، بينما استولى لا يناسب السياق، ولا يجوز في حق الله تعالى، قال داود بن علي الأصبهاني: كنت عند ابن الأعرابي فأتاه رجلٌ فقال: ما معنى قول الله ﷻ: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾؟ فقال ابن الأعرابي: هو على عرشه كما أخبر، فقال: يا أبا عبد الله إنما معناه استولى، فقال ابن الأعرابي: وما يُدْرِيكَ؟ العرب لا تقول استولى على

(١) (شرح العقيدة الطحاوية) علي بن أبي الغز: ١ / ٣٢٦.

(٢) راجع (التدمرية) شيخ الإسلام ابن تيمية: ص ٨٠.

(٣) راجع (لسان العرب) ابن منظور: مادة (سوا) ٣ / ٣٧٥، (القاموس المحيط)

الفيروز آبادي: مادة(سوا)، ص ١٦٧٣.

الشيء حتى يكون له مضادٌّ، فأيهما غلب فقد استولى<sup>١</sup>، قال عبد القاهر البغدادي - رحمه الله تعالى -: "فرعمت المعتزلة أنه بمعنى استولى، كقول الشاعر: قد استوى بشر على العراق، أي استولى، وهذا تأويل باطل؛ لأنه يوجب أنه لم يكن مستوليًّا عليه قبل استوائه عليه"<sup>٢</sup>.

فلا يصلح تأويل استوى بمعنى استولى لأمرين:

الأمر الأول أنه استولى عليه بعد مغالبة، ولا غالب لأمر الله تعالى.

والثاني: يوحي أن بعض هذا الكون لم يكن في ملك الله، ثم صار في ملكه، أو أن أجزاء من الكون لم يخلقها الله تعالى وهذا يقتضي وجود الشريك والعجز - تعالى الله عن ذلك -، وهذا المعنى ينافي صفات الكمال والجلال لله تعالى.

### **تاسعاً/ الابتعاد عن الهوى في تفسير نص الوحي:**

الفرق بين الهوى والشهوة، أن "الهوى مختص بالآراء والاعتقادات، والشهوة مختصة بنيل المستلذات، فصارت الشهوة من نتائج الهوى، وهي أخصّ، والهوى أصل"<sup>٣</sup>.

ولاشك أن من أسباب الاختلاف اتباع الهوى والشهوات؛ لأن الهوى صاّدٌ عن الخير، قال الشعبي: "إنما سمي الهوى هوى لأنه يهوي

---

(١) راجع (لسان العرب) ابن منظور: مادة (سوا) ٣ / ٣٧٥.

(٢) (كتاب أصول الدين) عبد القاهر البغدادي: ص ١١٢.

(٣) (أدب الدنيا والدين) الماوردي: ص ٣٩.

بصاحبه<sup>١</sup>، والعقل إذا لم يكن متبعاً للشرع كان متبعاً للهوى والشهوة، وهو الضلال بعينه، ولذلك حذر الله ﷻ داود عليه السلام منه، قَالَ تَعَالَى: ﴿يَدَاوُدُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ إِنَّ الَّذِينَ يَضِلُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ﴾ (ص)، فحصر الحكم بين أمرين لا ثالث لهما عنده، وهو الحق والهوى، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدْوَةِ وَالْعِسَىٰ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ. وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ تُرِيدُ زِينَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَنْ ذِكْرِنَا وَاتَّبَعَ هَوَاهُ وَكَانَ أَمْرُهُ فُرْطَا﴾ (٢٨) [الكهف]، قال سيدنا علي: "أخاف عليكم اثنين: اتباع الهوى، وطول الأمل، فإن اتباع الهوى يصد عن الحق، وطول الأمل ينسي الآخرة<sup>٢</sup>، وحكي عن سيدنا عمر رضي الله عنه قال: "إنما هذا القرآن كلام فضعه مواضعه، ولا تتبعوا به أهواءكم"<sup>٣</sup>.

والأهواء والشهوات تدفع إلى ظلم الغير في سبيل تحصيل الشهوة، فيقع الخلاف، وينشأ الافتراق حين يكون الهوى المطاع هو الذي يوجه الآراء والأفكار، وهذا النوع من الافتراق نبهنا الحق ﷻ في كتابه العزيز فقال: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِنَ اللَّهِ﴾ [القصص: ٥٠]، وقوله: ﴿أَفَرَأَيْتَ مَنْ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ﴾ [الجن: ٢٣]، فصاحب الهوى لا ينظر إلى الدليل بقدر ما يراعي هواه، فهو لا ينظر إلى

(١) (أدب الدنيا والدين) الماوردي : ص ٣٤ .

(٢) (أدب الدنيا و الدين) الماوردي: ص ٣٤ .

(٣) (الاعتصام) الشاطبي: ص ١٩٢ - ١٩٣ .

الدليل لطلب الحق إنما يبحث عن دليل يؤيد هواه، وفي هذه الحالة لا يبالي إن كان الدليل حقاً، أو باطلاً، صحيحاً، أو ضعيفاً بقدر ما يوافق رغباته، وأهواءه، قال القرطبي: قال شيخنا أبو العباس - رحمه الله عليه -: متبعو المتشابه لا يخلو أن يتبعوه ويجمعوه طلباً للتشكيك في القرآن، وإضلال العوام كما فعلته الزنادقة والقرامطة الطاعنون في القرآن<sup>١</sup>.

ومن هنا رد أصحاب الهوى كثيراً من النصوص الشرعية وأسأوا الظن بها، وحسنوا الظن بأرائهم وأهوائهم الباطلة فأنكروا كثيراً من مسائل العقائد، قَالَ تَعَالَى: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ﴾ [آل عمران: ٧]، فجعل أهل الزيغ والميل عن الحق من شأنهم إتباع المتشابهات، وقال ﷺ: (فَإِذَا رَأَيْتُمُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ، فَأُولَئِكَ الَّذِينَ سَمَّى اللَّهُ فَاخْذَرُوهُمْ)<sup>٢</sup>، والمحكمات من أي القرآن ما عرف تأويله، وفهم معناه، وتفسيره، والمتشابه ما لم يكن لأحد إلى علمه سبيل مما استأثر الله تعالى بعلمه دون خلقه، وذلك مثل وقت قيام الساعة، والحروف المقطعة في أوائل السور، وقيل: المحكم ما لا التباس فيه، ولا يحتمل إلا وجهاً واحداً، والمتشابه ما يحتمل وجوهاً.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: "وأنت إذا تأملت ما يقع من الاختلاف بين هذه الأمة علمائها وعبادها وأمرائها، ورؤسائها، وجدت

(١) راجع (الجامع لأحكام القرآن) للقرطبي: ١٤ / ٩ - ١٤.

(٢) رواه مسلم في صحيحه: العلم/ النهي عن إتباع متشابه القرآن، ح (٢٦٦٦)،

أكثره من هذا الضرب الذي هو البغي بتأويل أو بغير تأويل، كما بغت الجهمية على المُستَنَّة في محنة الصفات والقرآن، محنة أحمد وغيره، وكما بغت الرافضة على المستنة مرات متعددة، وكما بغت الناصبة على عليٍّ وأهل بيته، وكما قد تبغي المشبهة على المنزهة، وكما قد يبغي بعض المستنة إما على بعضهم، وإما على نوع من المبتدعة بزيادة على ما أمر الله به، وهو الإسراف المذكور في قوله: ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَإِسْرَافَنَا فِي أَمْرِنَا﴾ [آل عمران: ١٤٧]،<sup>١</sup> وينشأ من اتباع الشهوات الشبهات والتأويلات الفاسدة البغي، وينشأ الغرور بالنفس وإعجاب كل امرئ برأيه، فينشأ الفرقة في الأمة كما أشار إلى ذلك الحبيب المصطفى ﷺ: (إِذَا رَأَيْتَ شُحًّا مُطَاعًا، وَهَوًى مُتَّبَعًا، وَدُنْيَا مُؤَثَّرَةً، وَإِعْجَابَ كُلِّ ذِي رَأْيٍ بِرَأْيِهِ، فَعَلَيْكَ بِنَفْسِكَ وَدَعْ عَنْكَ الْعَوَامَّ، فَإِنَّ مِنْ وَرَائِكُمْ أَيَّامَ الصَّبْرِ، الصَّبْرُ فِيهِ مِثْلُ قَبْضٍ عَلَى الْجُمْرِ)<sup>٢</sup>.

## عاشراً/ العلم بأن الوحي نزل ليحقق الصلاح للإنسان في الحال والفلاح في الآل:

لا يمكن للإنسان أن يحيط بعلم الله تعالى، وهذه المعرفة فوق قدرة العقل الإنساني، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، فالمعرفة الإنسانية بسيطة جداً، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا أُوْتِيتُمْ مِّنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ (٨٥) [الإسراء]، وقد عرفنا الله تعالى بنفسه لأمر منها:

(١) (مجموع الفتاوى) : ١٤ / ٤٨٢ - ٤٨٣.

(٢) رواه أبو داود في سننه: الملاحم / الأمر والنهي، ح (٤٣٤١)، ٢ / ٥٢٦.

أولاً: هناك عطش روحي لمعرفة الله تعالى، فالقلوب لا تفرح ولا تسعد إلا بمعرفة الله تعالى.

ثانياً: حتى تتحول هذه المعرفة إلى عمل لتحقيق العبودية المطلوبة، فالقرآن الكريم نزل لضبط مسار سلوك الإنسان في الحياة ليحقق السعادة الدنيوية والأخروية، ومن مزايا العقيدة السليمة أنها تضبط السلوك وفق منهج الله تعالى، ولذلك دخل الناس في دين الله أفواجا حين شاهدوا المسلمين يتحلون بأخلاق القرآن الكريم.

وَبَيَّنَ فهم السلف - رحمهم الله تعالى - وفهم المتكلمين بونٌ شاسعٌ، فالتكلمون نظروا إلى العقائد على أنها قضايا معرفية عقلية نظرية صرفة، وتأثروا ببعض المبادئ الفلسفية التي تنزه الباري عن المماثلة والتشبيه، فإثبات الصفة يقتضي عندهم المماثلة فتزیه الباري يكون بنفي الصفات، ولما نظروا في نصوص الوحي وجدوها تثبت لله تعالى صفات الكمال، ظنوا على أصلهم الذي بنوا عليه مذهبهم أن ذلك يقتضي التشبيه بصفات المخلوق فاضطروا إلى نفيها تارة وإلى تأويلها - تحريفها - تارة أخرى، فنظروا في نص الوحي فوجدوا ورود صفة الضحك، فقالوا: إن الضحك سنح<sup>١</sup> يحصل في جلد الوجه مع حصول الفرح في القلب، وهو على الله محال<sup>٢</sup>.

---

(١) سنح: أي عرض. راجع (القاموس المحيط) الفيروز آبادي، مادة (سنح)، ص

(٢) راجع (أساس التقديس) الرازي: ص ١٤٤.



بينما نجد أن فهم الصحابة لصفات الله تعالى بعيد عن فهم المتكلمين، فهو تصور ينطلق من روح الشريعة، وفهم الدين، لتحقيق مدلولها في الواقع؛ لأن العقيدة هي الأساس الذي يبنى عليه حياة الإنسان، وسلوكه عبارة عن أثر من أثارها، فكانوا يعيشون وفق هذه العقيدة في كل حركة وساكنة من حياتهم، فأيقنوا أن الله ﷻ هو الرازق فلم يطلبوا الرزق من غيره، وعلموا أن الله حكيم فلم يعرفوا الجزع عند المصائب؛ لأنه ﷻ مطلع والأمور بيده، وكذا فسروا سائر الصفات.

عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا -، أَنَّهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: (إِنَّ اللَّهَ ﷻ لَيَضْحَكُ مِنْ إِيَّاسَةِ الْعِبَادِ، وَقُنُوطِهِمْ، وَقُرْبِهِ مِنْهُمْ)، قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ بَابِي وَأُمِّي، أَوْ يَضْحَكُ رَبُّنَا؟ قَالَ: (أَيَّ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ إِنَّهُ لَيَضْحَكُ)، فَقَالَتْ: إِذَا لَا يَعْدِمُنَا مِنْهُ خَيْرًا إِذَا ضَحِكَ<sup>١</sup>.

عَنْ أَبِي رَزِينٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (ضَحِكَ رَبُّنَا مِنْ قُنُوطِ عِبَادِهِ وَقُرْبِ غَيْرِهِ)، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَوْ يَضْحَكُ الرَّبُّ؟، قَالَ: (نَعَمْ) قُلْتُ: لَنْ نَعْدِمَ مِنْ رَبِّ يَضْحَكُ خَيْرًا<sup>٢</sup>.

وهذا هو المقصود بقول النبي ﷺ: (إِنَّ لِلَّهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا - مِائَةً إِلَّا وَاحِدًا- مَنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ)<sup>٣</sup>، اختلف أقوال أهل العلم

(١) رواه ابن خزيمة في التوحيد: ح (٣٣٧)، ٥٧٤/٢، إسناده ضعيف، وقد روت له شواهد منها مارواه مسلم في صحيحه: الإيمان / أدنى أهل الجنة منزلاً، ح (١٩١)، ١ / ١٧٧ - ١٧٨.

(٢) رواه ابن ماجه في سننه: المقدمة / فيما أنكرت الجهمية، ح (١٨١)، ١ / ٦٤، أخرجه الإمام أحمد في مسنده: ٢٦ / ١٠٦.

(٣) رواه مسلم في صحيحه: الذكر / في أسماء الله تعالى وفضل من أحصاها، ح (٢٦٧٧)، ٤ / ٢٠٦٣.

في المراد بالإحصاء، فقليل: المراد به الإحاطة بمعانيها، وقيل العمل بمقتضاها مع فقه معناها<sup>١</sup>.

ومن هنا أقول: لا نستطيع أن ندرك حقيقة مقام العبودية وتحقيقها قولاً وعملاً إلا بمعرفة الرب ﷻ، قيل لذي النون المصري - رحمه الله تعالى -: "ما أراد الله بخلق العرش؟ قال: أراد أن لا يتوه قلوب العارفين"<sup>٢</sup>.

فنص الوحي نزل ليكون له أثر في حياة الإنسان وواقعه، ليس لمجرد ترفٍ فكري، وتأمل في قوله: ﴿ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ ﴾ [المائدة: ٥٤]، قال المتكلمون: الحب ميل القلب إلى جلب منفعة، وأفضى بهم هذا التصور إلى نفي صفة المحبة عن الله تعالى، وقالوا المحبة هنا إرادة الخير، فحين نفسر قوله: ﴿ يُحِبُّهُمْ ﴾ بحب الله تعالى لعباده المؤمنين، لا شك أن هذا المعنى سيولد في قلب المؤمن أنواع الحب والمشاعر الفياضة مما يتولد عنه تلبية أمر الله برغبة جامحة وحب فياض، استمع معي إلى هذا الفهم الجميل للحب من عابدة ملك حب الله كل كيائها، قال عبيد الله بن الحسن - قاضي البصرة -: "كانت عندي جارية أعجمية وضيفة، فكنت بها معجبة، فكانت ذات ليلة نائمة إلى جنبي، فانتبهت فلم أجدها، فلمستها فلم أجدها وقلت شر، فلما وجدتها وجدتها ساجدة وهي تقول: بحبك لي اغفر لي، قال: قلت لها: لا تقولي هكذا قولي: بحبي لك، فقالت: يا بطل حبه لي أخرجني من الشرك إلى الإسلام، وحه لي أيقظ عيني وأنام عينك"<sup>٣</sup>.

---

(١) راجع (بدائع الفوائد): ١ / ١٦٤.

(٢) (الحجة في بيان المحجة) قوَّام السنة: ٢ / ١١٠.

(٣) (شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة) اللالكائي: ما روي عن النبي ﷺ في الأدعية الماثورة عنه في إثبات القدر، (١١٨٩)، ٤ / ٧٢٤.

أثبتت نصوص القرآن الكريم والسنة والمطهرة صفة اليد لله تعالى، قَالَ تَعَالَى: ﴿قَالَ يٰٓإِبْرٰهٖمُ مَا مَنَعَكَ اَنْ سَجَدَ لِمَا خَلَقْتُ بِیَدَیْٖ اَسْتَکْبَرْتَ اَمْ كُنْتَ مِنْ اَلْعٰلِیْنَ ۝۷۵﴾ [ص]، اَوَّل بعض المتكلمين اليد هنا بالقدرة، فأی مزیة لآدم إذا قلنا إن الله تعالى خلقه بقدرة؟ فالشیطان أیضاً خلق بقدرة الله تعالى فأی مزیة لآدم ﷺ علیه؟ فالشیطان نظر إلى آدم ﷺ إلى كونه خلق من طین فامتنع عن السجود، بینما أشار الله تعالى إلى جانب التكریم فيه، هذه المزیة التي امتاز بها آدم ﷺ بأن شرفه الله تعالى وخلقه بيده، وهو نوع تكريم من الله تعالى لهذا المخلوق ولذریته تستحق منّا زیادة الشكر على هذه النعمة<sup>۱</sup>.

هذا كان منهج الرعیل الأول من هذه الأمة في تفسیر النص، لأنه نزل لیحقق مدلوله في الواقع.

### الحادي عشر/ نص الوحي في مسائل العقيدة لا يدخله النسخ:

الشریعة نوعان: خبر وأمر، والخبر يدخل فيه الماضي والمستقبل والوعد والوعید، ويشمل ما أخبر الله تعالى به عن ذاته وصفاته

---

(۱) ذكر عبد القاهر البغدادي: أن اليد بمعنى القدرة وأدرك بعد ذلك أن في هذه الحالة لا مزیة لآدم ﷺ فاضطر بعد ذلك أن يؤول، فقال: "وقد تأول بعض أصحابنا هذا التأويل وذلك صحيح على المذهب إذا أثبتنا لله القدرة وبها خلق كل شيء، ولذلك قال في آدم ﷺ: خلقتُ بيدي، ووجه تخصيصه آدم بذلك أن خلقه بقدرة لا على مثال له سبق، ولا من نطفة ولا نقل من الأصلاب إلى الأرحام كما نقل ذریته من الأصلاب إلى الأرحام" كتاب (أصول الدين): ص ۱۱۱، قلت هذا ليس مما اختص به آدم ﷺ، فالحيوانات التي خلقها الله ابتداء لم تمر بما مرت به الحيوانات التي ولدت بعد ذلك، وتخصيص آدم بهذه المزیة دليل على تشريف آدم ﷺ.

وأفعاله، وما أخبر أنه كان، وما قص علينا من أخبار الأمم الماضية، وأخبار الرسل ودعوتهم، وما فعل بأعدائهم، وما أعده لأوليائه، وعلى هذا فإن هذا النوع لا يجوز أن تختلف أو تتعارض، وأي تعارض مرده إلى القصور في الفهم، وعند التحقيق والنظر الفاحص الدقيق يزول ما توهمه العقل من التعارض والاختلاف؛ ومضمون الخبر لا يتغير حكمه خاصة في مجال وجود الله تعالى ووحدانيته وصفاته<sup>١</sup>، قال أبو جعفر النحاس في معرض رده على المجيزين للنسخ في الأخبار: "وهذا قول عظيم جدًا، يؤول إلى الكفر؛ لأن قائلًا لو قال: قام فلان، ثم قال: لم يقم، ثم قال: نسخته لكان كاذبًا"<sup>٢</sup>، وقال الزركشي: "إن كان مدلول الخبر لا يمكن تغييره بأن لا يقع إلا على وجه واحد، كصفات الله، وخبر ما كان من الأنبياء والأمم، وما يكون من الساعة وآياتها، كخروج الدجال فلا يجوز نسخه بالاتفاق"<sup>٣</sup>.

والقول بالنسخ في الأخبار ومسائل الإيثار يلزم منه القول بالبدهاء، وهو باطل قطعًا، ومن هنا نقول: لا يدخل في أركان الإيمان: الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسل واليوم الآخر والقدر النسخ أو التبديل، ويؤكد ذلك أن الدين الذي بُعث به الرسل الإسلام، وهو

---

(١) راجع (منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد) عثمان بن علي حسن: ١ /

. ٢٦٨ - ٢٧١ .

(٢) (الناسخ والمنسوخ في القرآن) أبو جعفر النحاس: ص ٣ .

(٣) (إرشاد الفحول) الشوكاني: ٢ / ٨٨ .

(٤) البدهاء: ظهور الرأي بعد أن لم يكن، والبدهائية هم الذين جَوَّزوا البدهاء

على الله تعالى. راجع (التعريفات) الجرجاني: ص ٦٢ .

ليس اسماً لدين خاص، وإنما هو اسم للدين المشترك الذي هتف به كل الأنبياء - عليهم السلام-، وانتسب إليه كل أتباع الأنبياء، والإسلام هو الطاعة، والالتقياد، والاستسلام لله تعالى، فهو الدين الحق الذي ارتضاه الله خلقه هو الإسلام، قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾ [آل عمران: ١٩]، قال رسول الله ﷺ: (وَالْأَنْبِيَاءُ إِخْوَةٌ لِعَلَاتِ أُمَّهَاتُهُمْ شَتَّى وَدِينُهُمْ وَاحِدٌ)<sup>١</sup>، قال ابن حجر: "ومعنى الحديث أن أصل دينهم واحد وهو التوحيد وإن اختلفت فروع الشرائع"<sup>٢</sup>، كل رسالة جاءت من عند الله كانت عقيدة، وشريعة، وشريعة، ومنهج حياة، فالعقيدة لم تتغير على مدى الرسالات، فكلها دعت إلى عبادة الله تعالى وإخلاص الدين له.

## الثاني عشر/ حمل نص الوحي على الظاهر:

المراد بظاهر النصوص هو: "ما يتبادر إلى الذهن من المعاني"<sup>٣</sup>، ومقتضى كلام العرب أن يؤخذ ظاهر الكلام في أغلب الأحيان، وهذا الشرط من أهم شروط القراءة الصحيحة لنص الوحي، ويجب حمل ألفاظه على ما تقتضيه دلالتها الظاهرة منها واستفادة المعنى منها بحسب تلك الدلالة، ولا يجوز تأويل اللفظ بصرفه عن ظاهره إلى معنى آخر إلا إذا توفرت شروط معتبرة.

(١) رواه البخاري في صحيحه: الأنبياء / قوله تعالى ﴿وَإِذْ كُنَّا فِي الْكِتَابِ مِرْيَمَ﴾

إِذْ أَنْتَبِذْتَ مِنْ أَهْلِهَا ﴿١٤٢/٤﴾.

(٢) (فتح الباري) : ٦ / ٤٨٩.

(٣) (القواعد المثلى) ابن عثيمين: ص ٥٠.

فالأصل حمل الألفاظ على الظاهر في التشريع، ولذلك أقول:  
أقسام النصوص من حيث الدلالة:

أولاً: نصّ لا يحتمل إلا معنى واحداً، فلا يجب صرفه عنه، وهو  
يفيد اليقين، وهو الغالب في نصوص الوحي: كالسما والارض، لأن  
النص نزل من أجل هداية الناس فكان لا بد أن يكون واضحاً.

ثانياً: نصّ يحتمل معانٍ، ففي هذا القسم يكون القارئ أمام  
حالتين:

الحالة الأولى: أن يكون اللفظ المشترك الوارد في نص شرعي  
مشاركاً بين معنى لغوي، ومعنى اصطلاحى شرعى، فهنا يتعين أن يراد  
بالمشارك المعنى الاصطلاحى الشرعى، وذلك كألفاظ الصلاة والزكاة،  
والصيام، وغير ذلك الواردة في الكتاب والسنة، فالمراد المعنى الشرعى  
لا اللغوي، ولا يراد المعنى اللغوي إلا إذا وجدت قرينة تصرف عن  
المعنى الاصطلاحى.

فحين يرد لفظ الصلاة في نص الوحي يراد به العبادة المخصوصة  
التي تبدأ بالتكبير وتنتهي بالتسليم، ويصرف بقرينة كما في قوله تعالى:  
﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا  
تَسْلِيمًا﴾ [الأحزاب]، وقد دلت القرينة اللفظية على أن المراد في  
هذا النص المعنى اللغوي لا الشرعى.

الحالة الثانية: أن يكون اللفظ المشترك الوارد في النص مشتركاً بين  
معنيين، أو عدة معانٍ، وليس للشارع عرف خاص يعين واحداً من  
المعنيين، وفي هذا الحالة الأغلب أن يرد في النص ما يشير إلى المعنى

المطلوب<sup>١</sup>، ونادرًا لا يرد في النص ما يرجح أحد المعنيين ففي هذه الحالة من البدهي أن يختلف تفسر النص، مثال ذلك قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَرْجِعْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، ولقد تباينت أنظار العلماء في الفترة الزمنية التي يجب أن تعتدها المطلقة، وبناء على تباين أنظارهم في المراد من القرء في هذه الآية.

وقد يقصد من إيراد مثل هذا التعمية على السامع، مثال ذلك، فعن عائشة أم المؤمنين - رضي الله عنها -، قالت: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (أَسْرَعُكُمْ لِحَاقًا بِي أَطْوَلُكُمْ يَدًا)، قالت: فَكُنَّ يَتَطَاوَلْنَ أَيَّتُهُنَّ أَطْوَلُ يَدًا، قالت: فَكَانَتْ أَطْوَلُنَا يَدًا زَيْنَبُ، لِأَنَّهَا كَانَتْ تَعْمَلُ بِيَدِهَا وَتَصَدَّقُ<sup>٢</sup>.

أما القول بعدم إفادة الأدلة اللفظية اليقين مطلقًا بمفردها إلا إذا ساندتها حجة عقلية<sup>٣</sup>، فهذه مسألة في غاية الخطورة ويسقط من ثم الاحتجاج بنص الوحي مطلقًا باعتباره أن فهمه يعتمد على اللغة، وهذا ما يخالف عموم فطر بني آدم، وعرف اللغة؛ إذ الأصل في الكلام أن يحمل على الظاهر في عامة أحواله خاصة، ولا تجيز اللغة للمتكلم أن يتكلم بخلاف الظاهر إلا بوجود قرينة، ولا ننكر إرادة المتكلم خلاف الظاهر إذا أراد التلبيس والتعمية، وهنا نحن أمام نص من حكيم خبير يريد هداية الناس وإرشادهم، فلا يمكن تحقيق هذا المقصد إلا أن يكون الظاهر هو المراد، قَالَ تَعَالَى: ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَتْكُمْ مَوْعِظَةٌ مِّنْ

(١) راجع (تفسير النصوص) محمد أديب الصالح: ٢ / ١٣٨ - ١٤٧.

(٢) رواه مسلم في صحيحه: فضائل الصحابة / من فضائل زينب أم المؤمنين -

رضي الله عنها - ، ح(٢٤٥٢)، ٤/ ١٩٠٧.

(٣) راجع (المحصول) الرازي: ١ / ١ / ٥٤٧.

رَبِّكُمْ وَشَفَاءٌ لِّمَا فِي الصُّدُورِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ ﴿٥٧﴾ [يونس]، فكيف يكون هدى وشفاء لما في الصدور ورحمة لعامة المؤمنين إذا كان الظاهر غير مراد، ولا يمكن أن يتوصل إلى مراده إلا بمشقة وعنت وتكلف فئة من العلماء فقط؟! قال رسول الله ﷺ: (إِنَّهُ لَا يَنْبَغِي لِنَبِيِّ أَنْ تَكُونَ لَهُ حَائِثَةُ الْأَعْيُنِ)<sup>١</sup>، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "وهذا مبالغة في استواء ظاهره وباطنه، وسره وعلايته، وأنه لا يبطن خلاف ما يظهر على عادة المكَّارين المنافقين"<sup>٢</sup>، قال شارح الطحاوية - رحمه الله تعالى -: "فكل تأويل بمعنى لم يدل عليه دليل من السياق، ولا معه قرينة تقتضيه، فإن هذا لا يقصده المئين الهادي بكلامه، إذ لو قصده لُحِفَّ بالكلام قرائن تدلُّ على المعنى المخالف لظاهره، حتى لا يُقْبَعَ السامع في اللبس والخطأ، فإن الله أنزل كلامه بياناً وهدى، فإذا أراد به خلاف ظاهره ولم يخفَّ به قرائن تدلُّ على المعنى الذي يتبادرُ غيره إلى فهم كلِّ أحدٍ لم يكن بياناً ولا هدى، فالتأويل إخبارٌ بمراد المتكلم لا إنشاء"<sup>٣</sup>.

قال الإمام الشافعي: "القرآن عربي كما وصف، والأحكام فيه على ظاهرها وعمومها، ليس لأحد أن يحيل منها ظاهراً إلى باطن، ولا عامّاً إلى خاص إلا بدلالة من كتاب الله، فإن لم تكن فسنة رسول الله تدل على أنه خاص دون عام، أو باطن دون ظاهر، أو إجماع من عامة العلماء الذين لا يجهلون كلهم كتاباً ولا سنة، وهكذا السنة، ولو جاز في الحديث أن يحال شيء منه عن ظاهره إلى معنى باطن يحتمله كان أكثر

(١) رواه أبو داود سننه: الجهاد / باب قتل الأسير، ح(٢٦٨٣)، ٢ / ٦٥ - ٦٦.

(٢) (مجموع الفتاوى) ابن تيمية: ١٣ / ٢٤٩.

(٣) (شرح العقيدة الطحاوية) على بن أبي العز: ١ / ٣٠٠.



الحديث يحتمل عدد من المعاني، ولا يكون لأحد ذهب إلى معنى منها حُجَّةً على أحدٍ ذهب إلى معنى غيره، ولكن الحق فيها واحد، لأنها على ظاهرها وعمومها، إلا بدلالة عن رسول الله أو قول عامة أهل العلم بأنها على خاص دون عام، وباطن دون ظاهر، إذا كانت إذا صرفت إليه عن ظاهرها محتملة للدخول في معناه<sup>١</sup>.

**قانون التأويل:** تعريف التأويل: الأول الرجوع، آل الشيء يؤول أولاً ومآلاً: رجع، وأول إليه الشيء: رَجَعَهُ، وسئل أبو العباس أحمد بن يحيى عن التأويل فقال: التأويل والمعنى والتفسير واحد<sup>٢</sup>، وقال ابن فارس: "التأويل آخر الأمر وعاقبته، يقال: مآل هذا الأمر مصيره، واشتقاق الكلمة من الأول وهو العاقبة والمصير"<sup>٣</sup>، ولفظ التأويل قد صار بتعدد الاصطلاحات مستعملاً في ثلاثة معان:

"أحدهما: وهو اصطلاح كثير من المتأخرين المتكلمين في الفقه وأصوله أن التأويل هو: صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح لدليل يقتزن به، وهذا هو الذي عناه أكثر من تكلم من المتأخرين في تأويل نصوص الصفات وترك تأويلها...

والثاني: أن التأويل بمعنى التفسير، وهذا هو الغالب على اصطلاح مفسري القرآن كما يقول ابن جرير وأمثاله من المصنفين في التفسير: واختلف علماء التأويل...

---

(١) كتاب (اختلاف الحديث) مطبوع (بهامش الأم): ٧ / ٢٧.

(٢) راجع (لسان العرب) ابن منظور: مادة (أول)، ١ / ١٣٣ - ١٣٤، و(القاموس المحيط)

الفيروز آبادي: مادة (أول)، ص ١٢٤٤، و(تاج العروس) الزبيدي: مادة (أول)، ١ / ٦٨٥٤.

(٣) (معجم مقاييس اللغة): مادة (أول)، ١ / ١٥٩.

الثالث: من معاني التأويل هو الحقيقة التي يؤول إليها الكلام، كما قال تعالى: ﴿ هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُ يَقُولُ الَّذِينَ نَسُوهُ مِنْ قَبْلُ قَدْ جَاءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِالْحَقِّ ﴾ [الأعراف: ٥٣]، فتأويل ما في القرآن من أخبار المعاد هو ما أخبر الله تعالى به فيه، مما يكون من القيامة والحساب والجزاء والجنة والنار ونحو ذلك، كما قال في قصة يوسف لما سجد أبواه وأخوته: ﴿ وَقَالَ يَتَابَتَ هَذَا تَأْوِيلُ رُءْيَايَ مِنْ قَبْلُ ﴾ [يوسف: ١٠٠]، فجعل عين ما وجد في الخارج هو تأويل الرؤيا ... وهذا التأويل الثالث هو عين ما هو موجود في الخارج، ومنه قول عائشة - رضي الله عنها -: "كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُكْثِرُ أَنْ يَقُولَ فِي رُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ: (سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَبِحَمْدِكَ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي) يَتَأَوَّلُ الْقُرْآنَ"١، تعني قوله تعالى: ﴿ فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ ﴾ [النصر: ٣]٢.

واختلف العلماء هل كان التأويل بالمعنى الأول كما هو لدى الأصوليين معروفاً في عهد الصحابة والتابعين والأئمة الأربعة، يرى شيخ الإسلام ابن تيمية بأن التأويل بهذا المعنى لم يعرف إلا عند المتأخرين من الفقهاء والأصوليين، وأهل الكلام، بينما يرى الفريق الآخر أن معنى هذا المصطلح كان مستخدماً وإن لم يكن بهذا الاسم، واستدلوا لذلك بأمر النبي ﷺ يَوْمَ الْأَحْزَابِ: (لَا يُصَلِّيَنَّ أَحَدٌ الْعَصْرَ إِلَّا فِي بَنِي قُرَيْظَةَ)، فَأَذْرَكَ بَعْضُهُمُ الْعَصْرَ فِي الطَّرِيقِ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا نُصَلِّي حَتَّى نَأْتِيَهَا، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: بَلْ نُصَلِّي لَمْ يَرُدْ مِنَّا ذَلِكَ، فَذَكَرَ ذَلِكَ

(١) رواه البخاري في صحيحه: التفسير / سورة إذا جاء نصر الله، ٦ / ٩٣.

(٢) (التدمرية) ابن تيمية: ص ٩١ - ٩٤.

لِلنَّبِيِّ ﷺ فَلَمْ يُعْتَفَ وَاحِدًا مِنْهُمْ<sup>١</sup>، فبعض الصحابة أخذ بظاهر اللفظ وتوقف عنده، فصلوا في ديار بني قريظة، وبعضهم نظر إلى السياق والمقصد ورأى أن النبي ﷺ يستحثهم على الإسراع إلى بني قريظة فصلوا في الطريق تابعوا السير، وقد أقر النبي ﷺ كلا الفريقين على اجتهاده في فهم النص ولم يلم أحداً.

يقول عبد الوهاب خلاف: "إغلاق باب التأويل كله والأخذ بالظاهر دائماً كما هو مذهب الظاهرية قد يؤدي إلى البعد عن روح التشريع والخروج عن أصوله العامة وإظهار النصوص متخالفة، وفتح باب التأويل على مصراعيه بدون حذر واحتياط قد يؤدي إلى الزلل والعبث بالنصوص ومتابعة الأهواء، والحق هو في احتمال التأويل الصحيح وهو ما دلّ عليه دليل من نص أو قياس أو أصول عامة، ولا يأباه اللفظ بل يحتمل الدلالة عليه بطريق الحقيقة أو المجاز، ولم يعرض نصاً صريحاً<sup>٢</sup>، ومع أهمية التأويل عند القائلين به إلا أنه في غاية الخطورة إذا استخدم من غير ضابط.

وأجاز العلماء التأويل في النصوص المتعلقة بالأحكام الفرعية، أما النصوص المتعلقة بأصول الدين كالعقائد وصفات البارئ ﷻ فاختلف في جواز تأويلها: فذهب المشبهة إلى أنه لا مدخل للتأويل فيها بل تجري على ظاهرها، وذهب المتكلمون إلى جواز ذلك، بينما مذهب السلف إمرار الآيات كما جاءت مع الاعتقاد أن لها معانٍ تليق بذات الله تعالى،

(١) رواه البخاري في صحيحه: الجمعة / صلاة الطالب والمطلوب، ١ / ٢٢٧.

(٢) (علم أصول الفقه) عبد الوهاب خلاف: ص ١٦٦.

ويرى الشوكاني - رحمه الله - أن هذه الطريقة الواضحة، والمنهج المصحوب بالسلامة عن الوقوع في مهاوي التأويل، لما لا يعلم تأويله إلا الله، وكفى بالسلف الصالح قدوة لمن أراد الاقتداء، وأسوة لمن أحب التأسي على تقدير عدم ورود الدليل القاطع بالمنع من ذلك فكيف وهو قائم موجود في الكتاب والسنة<sup>١</sup>.

أرى والله أعلم أن علماء السلف لم ينكروا التأويل بالمعنى الذي عناه الأصوليون حين ينضبط بالضوابط المعتمدة، ولكن الإشكال يأتي عند عدم وجود ضوابط، أو الإفراط في التأويل بمجرد بادئ الرأي، فحينئذ لا يضبطه ضابط فيكون بالهوى وبادئ الرأي، وفي هذه الحالة لا يكون تأويلاً معتبراً بل هو التحريف المذموم، يقول علي بن أبي العز - رحمه الله تعالى -: "وَكَلَّمَا بَعْدَ الْعَهْدِ ظَهَرَتْ الْبِدْعُ وَكَثُرَ التَّحْرِيفُ الَّذِي سَمَّاهُ أَهْلُهُ تَأْوِيلًا لِيُقْبَلَ، وَقَلَّ مِنْ يَهْتَدِي إِلَى الْفَرْقِ بَيْنَ التَّحْرِيفِ وَالتَّأْوِيلِ"<sup>٢</sup>، ولذا أرى - والله أعلم - أن إنكار من أنكر من العلماء التأويل سداً لباب الذريعة، بدليل أن علماء السلف في حالات أولوا لوجود قرينة، قال قوام السنة إسماعيل بن محمد الأصبهاني - رحمه الله تعالى -، في تفسير المعية في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾<sup>٣</sup> [الحديد]، وحمل المعية هنا بمعية العلم؛ لأن آخر الآية تدل على ذلك؛ ولأن السلف فسروها بذلك<sup>٤</sup>، ومما يؤكد أن هذه المعية

(١) راجع (إرشاد الفحول) الشوكاني: ٢ / ٤٧ .

(٢) (شرح العقيدة الطحاوية): ١ / ١١٦ .

(٣) راجع (الحجة في بيان المحجة) إسماعيل بن محمد الأصبهاني: ٢ / ٢٩١ .

هي معية العلم قوله تعالى لموسى وهارون - عليها السلام-: ﴿قَالَ لَا تَخَافَا إِنَّنِي مَعَكُمَا أَسْمَعُ وَأَرَى﴾ [طه]، من هنا أقول إن الخلاف بين الفريقين خلاف لفظي، فالفريقان قالوا إن المعية هنا معية علم فأطلق عليها فريق التأويل بينما الفريق الآخر قال إن هذا هو ظاهر السياق.

ويقول ابن دقيق العيد: "ونقول في الألفاظ المشكلة إنها حق وصدق، وعلى الوجه الذي أراده الله، ومن أول شيئاً منها فإن كان تأويله قريباً على ما يقتضيه لسان العرب، وتفهمه في مخاطباتهم لم ننكر عليه، ولم نبذعه، وإن كان تأويله بعيداً توقفتنا عنه واستبعدناه، ورجعنا إلى القاعدة في الإيمان بمعناه مع التنزيه"<sup>١</sup>.

وتكمن خطورة المسألة في اعتقادي حين توسع علماء الكلام في هذه المسألة وتأولوا النص "على غير تأويله، ويدعون صرف اللفظ عن مدلوله إلى غير مدلوله بغير دليل يوجب ذلك"<sup>٢</sup>، وأطلقوا على هذا التحريف تأويلاً حتى لا يهتدى إلى الفرق بينهما، ولذا احتاج الأمر إلى إيضاح ليفرق بين التأويل المنضبط بالضوابط العلمية والتحريف، ومن لم يهتد إلى الفرق بينهما ضل عن سواء السبيل، أما أهم ضوابط التأويل فهي:

### **الضابط الأول/ الأصل في اللفظ حمله على ظاهره:**

علينا أن نحترز في باب الأسماء والصفات الإغراق في التأويل لأن الخطأ في جنب الله ليس كالخطأ في جنب غيره، ثم إن الله عَزَّ وَجَلَّ فوق وصف الواصفين، والعقل الإنساني عاجز عن الإحاطة به، قَالَ تَعَالَى:

(١) (إرشاد الفحول) الشوكاني: ٢ / ٤٩ .

(٢) (التدمرية) ابن تيمية: ص ١١٣ .

﴿لَا تُدْرِكُهُ الْبَصَرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]، ولذلك حمل اللفظ على غير ظاهر بغير قرينة قوية من التخرص على الله ﷻ، وبعض المتكلمين حمل جميع الصفات والأسماء على غير ظاهرها، وكأن التأويل هو الأصل والظاهر هو الاستثناء في باب الأسماء والصفات، فالقائلون من الأصوليين بالتأويل يرون الأصل أخذ الأحكام من النص حسب دلالتها الظاهرة، ولا يجوز العدول عن الظاهر إلا بدليل يقتضي هذا العدول، وأن العمل بالمعنى الظاهر واجب لا يسوغ العدول عنه إلا بدليل<sup>١</sup>، إذا فالواجب حمل نص الوحي "على ظاهره المتبادر منه وهو الذي يقصد من اللفظ عند التخاطب، ولا يتم الفهم والتفهم إلا بذلك، وإذا لم يعمل بهذا الأصل فإن فائدة التخاطب تعطل ولا تحصل الثقة بكلام المتكلم"<sup>٢</sup>، ويرى الإمام المطلي محمد بن إدريس الشافعي - رحمه الله - أن لا يعدل عن الظاهر إلا بقرينة قوية من سنة أو إجماع، فيقول: "حديث رسول الله ﷺ على الظاهر من العام حتى تأتي الدلالة عنه كما وصفت، أو بإجماع المسلمين: إنه على باطنٍ دون ظاهرٍ، وخاصٍ دون عامٍ، فيجعلونه بها جاءت الدلالة عليه، ويُطيعونه في الأمرين جميعاً"<sup>٣</sup>، فلا يجوز من ثم العدول عن الظاهر إلى معنى آخر بالهوى، يقول الطبري: "وغير جائز ترك الظاهر المفهوم من الكلام إلى باطنٍ لا دلالة على صحته"<sup>٤</sup>.

(١) (الإحكام) الآمدي: ٣ / ٧٤. ٧٥، و(تفسير النصوص) محمد أديب الصالح:

٣٧٢ / ١.

(٢) (ضوابط التأويل عند الأصوليين) عبد المجيد محمد السوسوة: ص ١٢٢.

(٣) (الرسالة) : ص ٣٢٢.

(٤) (تفسير الطبري): ١ / ٢٩٩.

قال الخطابي معلقاً على حديث: (هَلَكَ الْمُتَنَطِّعُونَ)<sup>١</sup>: "المتنطع: المتعمق في الشيء المتكلف للبحث عنه على مذاهب أهل الكلام الداخلين فيما لا يعينهم الخائضين فيما لا يبلغه عقولهم، فيه دليل على أن الحكم بظاهر الكلام، وأنه لا يترك الظاهر إلى غيره ما كان له مساغ وأمكن فيه استعماله"<sup>٢</sup>.

أما وأن نجعل الأصل في تفسير نص الوحي في مجال الصفات الإلهية التأويل والظاهر استثناء فلا يتصور أن يقول بذلك أحد من أهل العلم، ومن المحزن حقاً أن هذا هو حال بعض مدارس المتكلمين، فلا نجدهم يَمُرُّون على آية من آيات صفات الله ﷻ إلا أولوها على غير معناها، بل تم إهدار اللغة وجميع القرائن التي تحف بالنص من أجل حمل النص على مذهبهم، ولا أظن أن قارئاً يمكن أن يتصور أن معنى قوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾<sup>(١٦٤)</sup> [النساء]، أي جرح الله موسى بأظافر المحن ومخالب الفتن<sup>٣</sup>، فأى دلالة لغوية، أو سياق النص من حيث القرائن القريبة أو البعيدة يدل على ما ذهبوا إليه.

وكتفسير القرامطة التكاليف الشرعية بأنها رموز إلى بواطن، "فالزنا إلقاء نطفة العلم الباطن في نفس من لم يسبق معه عقد العهد، والاحتلام هو أن يسبق لسانه إلى إفشاء السر في غير محله، فعليه الغسل أي تجديد العهد، والطهور هو التبري والتنظيف من اعتقاد كل مذهب سوى مبايعة الإمام، والصيام هو الإمساك عن كشف السر... فأما

---

(١) رواه مسلم في صحيحه: العلم / هلك المتنطعون، ح (٢٦٧٠)، ٤ / ٢٠٥٥.

(٢) (معالم السنن) الخطابي: ٢ / ٣٠٠.

(٣) راجع (تفسير الكشاف) الزمخشري: ١ / ٥٧٨.

المعاد فزعم بعضهم أن النار والأغلال عبارة عن الأوامر التي هي التكاليف فإنها موظفة على الجهل بعلم البواطن<sup>١</sup>.

وكتفسير القائلين بوحدة الوجود العذاب بالعذوبة وأن كلام نوح في قومه ثناء عليهم بلسان الذم، وأن عباد الأصنام والعجل ما عبدوا إلا الله الواحد الأحد، لأنه ما ثم غيره<sup>٢</sup>.

إن الأصل في الألفاظ أن تحمل على ما تقتضيها دلالتها الظاهرة، واستفادة المعنى منها بحسب تلك الدلالة، ولا يجوز تأويل اللفظ بصرفه عن ظاهره إلى معنى آخر إلا إذا توفرت شروط<sup>٣</sup>، ولا تحمل على المعنى المجازي إلا إذا وجدت قرينة قوية تدل على ذلك، ولهذا لا بد لصحة المجاز من وجود قرينة تمنع إرادة المعنى الحقيقي، لأن الوضع اللغوي وعرف الاستعمال يقتضي أن يكون الظاهر هو المتبادر إلى الفهم والرجحان على باقي محتملات اللفظ.

### **الضابط الثاني/ احتمال اللفظ للمعنى المؤول إليه:**

يشترط في التأويل أن يكون المعنى الذي أوّل إليه اللفظ من المعاني التي يحتملها اللفظ نفسه، ويدل عليها بطريق الدلالة بمنطوقه أو مفهومه<sup>٤</sup>، فلا بد أن يكون هذا الاحتمال موافقاً "لوضع اللغة، أو عرف

---

(١) (فضائح الباطنية) العزالي: ص ٥٩. ٦٠، وراجع (مذاهب الإسلاميين) عبد الرحمن بدوي: ص ٧٩٤. ٧٩٠.

(٢) راجع (فصوص الحكم) ابن عربي: ص ٧٠، ١٠٩، ١٩٢، ٢١٠. ٢١١.

(٣) راجع (الأسس العامة لفهم النص الشرعي: دراسة أصولية) عبد المجيد السوسوة: ص ٥٩.

(٤) راجع (تفسير النصوص) محمد أديب الصالح: ١ / ٣٨١.



الاستعمال، أو عادة صاحب الشرع، وكل تأويل خرج عن هذا فليس بصحيح"¹، فإذا كان المعنى الذي صرف إليه اللفظ من المعاني التي لا يحتملها اللفظ ولا يدل عليها فلا يكون التأويل مقبولا، بل هو تحريف مذموم وإن سموه تأويلاً تليسياً على الناس؛ لأنه حكم بالهوى وسير وراء الشهوة، وهذا ما جنح إليه أصحاب الفرق الضالة.

علماء السلف لم ينكروا أن الكلمة قد تأتي بعدة معاني، ولكن ينبغي النظر في السياق ويدقق فيه حتى يرجح المعنى الصحيح، يقول قوام السنة في تأويل معنى اليد في قوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]، تأتي اليد في لغة العرب بمعنى القوة، يقال لفلان يد في هذا الأمر: أي قوة، وهذا المعنى لا يجوز في قوله: ﴿خَلَقْتَ بِيَدَيَّ﴾، وقوله: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤]؛ لأنه لا يقال: لله قوتان، ومنها اليد بمعنى النعمة، والصنيعة، يقال: لفلان عند فلان يد أي: نعمة وصنيعة، وأيديت عند فلان يداً أي: أسديت إليه نعمة، وبديت عليه، أي أنعمت عليه، وهذا المعنى أيضاً لا يجوز في الآية، لأن تشية اليد تبطله، لا يقال لله نعمتان، وقد تأتي اليد بمعنى النصرة والتعاون، قال رسول الله ﷺ: (وَهُمْ يَدٌ عَلَى مَنْ سِوَاهُمْ)²، أي يعاون بعضهم بعضاً على من سواهم من الكفار، وهذا أيضاً لا يجوز أن يقال: لما خلقت بنصري، وقد تكون اليد بمعنى الملك والتصرف، ويقال: هذه الدار في يد فلان أي: في تصرفه وملكه، وهذا أيضاً لا يجوز لتشية اليد

(١) (إرشاد الفحول) الشوكاني: ٢ / ٥١.

(٢) رواه أبو داود في سننه: الجهاد/ السرية ترد على أهل العسكر،

ح(٢٧٥١)، ٢ / ٨٩.

وليس لله تعالى ملكان وتصرفان، وإذا لم تحتمل الأوجه التي ذكرنا لم  
تبق إلا اليد المعلومة كونها، المجهولة كيفيتها، ونعلم أنها لا تشبه يد  
المخلوق، ونكل علم كيفيتها إلى الله تعالى<sup>١</sup>.

### الضابط الثالث/ أن يقوم على التأويل دليل صحيح:

ذكرنا أن الواجب حمل النصوص على الظواهر إلا إذا قام دليل  
العدول عنها إلى غيرها، يقول الإمام الشافعي: "كل كلام كان عامًا ظاهرًا  
في سنة رسول الله ﷺ فهو على ظهوره وعُمومه، حتى يُعلم حديثٌ ثابتٌ  
عن رسول الله - بأبي هو وأمي - يدل على أنه إنما أراد بالجملة العامة في  
الظاهر بعض الجملة دون بعض"<sup>٢</sup>، ويتشدد ابن حزم في موجب التأويل  
فيقول: "فإن قالوا بأي شيء تعرفون ما صرف الكلام عن ظاهره؟ قيل لهم  
وبالله التوفيق: نصرف ذلك بظاهر آخر مخبر بذلك، أو بإجماع متيقن  
منقول عن النبي ﷺ على أنه مصروف عن ظاهره"<sup>٣</sup>.

فالأصل إذاً الظاهر ولا يصرف عنه إلا بدليل قوي راجح ينقل  
المعنى من المتبادر القريب إلى معنى بعيد يعضده دليل قوي، ويؤكد  
الآمدي - رحمه الله - على ضرورة قوة الدليل للتأويل، فيقول: "وأن  
يكون الدليل الصارف للفظ عن مدلوله الظاهر راجحًا على ظهور  
اللفظ في مدلوله، ليتحقق صرفه عنه إلى غيره، وإلا فبتقدير أن يكون  
مرجوحًا لا يكون صارفًا ولا معمولًا به اتفاقًا، وإن كان مساويًا لظهور

---

(١) راجع (الحجة في بيان المحجة) قَوَامُ السَّنَةِ: ٢ / ٢٥٩ - ٢٦١.

(٢) (الرسالة): ص ٣٤١.

(٣) (الإحكام في أصول الأحكام) ابن حزم: ٣ / ٤٢.

اللفظ في الدلالة من غير ترجيح فغاياته إيجاب التردد بين الاحتمالين على السواء، ولا يكون ذلك تأويلاً غير أنه يكتفى به من المستدل دون ظهوره<sup>١</sup>، ففي حال التساوي بين المعنى الظاهر والتأويل فلا بد من البحث عن مرجح يرجح، "ومستوى الدليل المطلوب للتأويل يحدده مستوى الاحتمال في المعنى الذي يراد صرف الكلام إليه، فإن كان الاحتمال بعيداً فيحتاج إلى دليل في غاية القوة، وإن كان الاحتمال قريباً فكيفي فيه أدنى مرجح، وإن كان الاحتمال متوسطاً فيحتاج إلى دليل متوسط في الرجحان"<sup>٢</sup>، ويجمع علماء الأصول على ضرورة وجود دليل قوي على التأويل وإلا يحمل اللفظ على الظاهر<sup>٣</sup>.

ومن أمثلة التأويل القريب اعتبار التبول في إناء ثم صب البول في الماء الراكد مساوياً للتبول المباشر فيه، للنهي الذي ورد عن النبي ﷺ: (لَا يَبُولَنَّ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ، ثُمَّ يَغْتَسِلُ مِنْهُ)<sup>٤</sup>، باعتبار أن كلا العاملين مؤد لتلوث الماء، وإثارة الوسوسة.

والتأويل المتوسط ما استنبط من قول رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: (مَنْ أَطَاعَنِي فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ، وَمَنْ عَصَانِي فَقَدْ عَصَى اللَّهَ، وَمَنْ أَطَاعَ أَمِيرِي فَقَدْ أَطَاعَنِي، وَمَنْ عَصَى أَمِيرِي فَقَدْ عَصَانِي)<sup>٥</sup>، فإطاعة الأمير ليست

(١) (الأحكام) الآمدي: ٣ / ٦٠.

(٢) (ضوابط التأويل عند الأصوليين) عبدالمجيد السوسوسة: ص ١٣٤.

(٣) راجع (تفسير النصوص) محمد أديب الصالح: ١ / ٣٦٧ - ٣٧١.

(٤) رواه مسلم في صحيحه: الطهارة/ النهي عن البول في الماء الراكد، ح(٢٨٢)، ١ / ٢٣٥.

(٥) رواه مسلم في صحيحه: الإمامة/ وجوب طاعة الأمراء في غير معصية، ح(١٨٣٥)، ٣ / ١٤٦٦.

على إطلاقها، بل هي مقيدة بإطاعة الله تعالى، ودليل هذا التأويل قوله ﷺ: (إِنَّمَا الطَّاعَةُ فِي الْمَعْرُوفِ)¹.

والتأويل البعيد مثلما جنح إليه القائلون بوجوب مسح الرجلين في الوضوء لا غسلها وذلك في قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الْذَّيْبُ﴾ ² إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ³ [المائدة: ٦]، وقد احتجوا بقراءة الجبر في قوله: ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾ ⁴، وأن ذلك كان عطفًا على قراءة الخفض قراءة صحيحة سبعية فيجوز التأويل بالمسح عندهم هذا الاحتمال الذي جاء من هذه القراءة ولكن في الآثار واللغة ما يجعل هذا التأويل بعيدًا فقد ثبت في الصحاح مداومته ﷺ على غسل الرجلين ولم يثبت المسح عنه من وجه صحيح، وأمر بالغسل صراحة من ذلك فيما رواه جابر بن عبد الله، قَالَ: (أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا تَوَضَّأْنَا لِلصَّلَاةِ أَنْ نَغْسِلَ أَرْجُلَنَا) ⁵، وقد أجمع الصحابة رضي الله عنهم على غسل الرجلين ⁶.

### الضابط الرابع/ وجود موجب للتأويل:

إذا كان الأصل في نصوص الشريعة الظاهر فلا يكتفي في التأويل بكون أن المعنى يحتمل بل لا بد أن يكون هناك موجب للتأويل، ومن هذه الموجبات أن يظهر التعارض بين النصوص فيزال هذا التعارض،

(١) رواه البخاري في صحيحه: الأحكام / السمع والطاعة للإمام ما لم تكن معصية، ٨ / ١٠٦.

(٢) رواه الدارقطني في سننه: الطهارة / ما روي في فضل الوضوء، ح (٣٧٢)، ١١٣ / ١.

(٣) راجع (تفسير النصوص) محمد أديب الصالح: ١ / ٣٩١ - ٣٩٢.

ومعلوم أن نص الوحي ليس فيه تعارض؛ لأن مصدره من عند الله تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْفُرْقَانَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ (النساء: ٨٢)، والتعارض هو في الذهن أما الواقع فليس هناك تعارض، وينتج التعارض بسبب عدم فهم النص فهماً جيداً، أو عدم فهمه من خلال النصوص الأخرى.

فمن رام تفسير النص بغير ما جاء في السياق وقال يلزم منه - أي إثبات الصفة - قيام الحوادث بذات الرب ﷻ، نقول: إن الرسل الذين خاطبوا الناس أفهموهم أن الله تعالى كلّم ونادى ولم يفهموهم أن هذه المخلوقات منفصلة عنه، بل الذي أفهموهم إياه أن الله تعالى نفسه تكلم، كما قالت سيدتنا عائشة - رضي الله عنها - في حديث الإفك: (وَلَشَأْنِي فِي نَفْسِي كَانَ أَحَقَرَ مِنْ أَنْ يَتَكَلَّمَ اللَّهُ فِيَّ بِأَمْرٍ يُتَلَى)¹، "ولو كان المراد من ذلك كُلهُ خلاف مفهومه لَوَجَبَ بَيَانُهُ، إذ تأخيرُ البيانِ عن وقت الحاجة لا يجوز"².

قال ابن رشد: "مثال من أوّل شيئاً من الشرع وزعم أن ما أوّلُهُ هو ما قصد الشرع، وصرح بذلك التأويل للجمهور، مثلاً من أتى إلى دواء قد ركه طبيب ماهر ليحفظ صحة جميع الناس أو الأكثر، فجاء رجل فلم يلائمه ذلك الدواء المركب الأعظم، لرداءة مزاج كان به ليس يعرض إلا للأقل من الناس، فزعم أن بعض تلك الأدوية التي صرح باسمه الطبيب الأول في ذلك الدواء العام المنفعة المركب، لم يُردّ به

(١) رواه البخاري في صحيحه: تفسير القرآن / سورة النور، باب ﴿لولا إذا

سمعتهم ظن المؤمنون والمؤمنات بأنفسهم خيراً﴾، ٦ / ٥ - ٩.

(٢) (شرح العقيدة الطحاوية) علي بن أبي العز: ١ / ٢٦٧ - ٢٦٨.

ذلك الدواء الذي جرت العادة في اللسان أن يدل بذلك الاسم عليه، وإنما أريد به دواء آخر مما يمكن أن يدل عليه بذلك باستعارة بعيدة، فأزال ذلك الدواء الأول من ذلك المركب الأعظم وجعل فيه بدل الدواء الذي ظن أنه الذي قصده الطبيب، وقال للناس: هذا هو الذي قصده الطبيب الأول، فاستعمل الناس ذلك الدواء المركب على الوجه الذي تأوله عليه هذا المتأول ففسدت به أمزجة كثير من الناس.

فجاء آخرون شعروا بفساد أمزجة الناس عن ذلك الدواء المركب، فرموا إصلاحه بأن أبدلوا بعض أدويته بدواء آخر غير الدواء الأول، فعرض من ذلك للناس نوع من المرض غير النوع الأول.

فجاء ثالث فتأول في أدوية ذلك المركب غير التأويل الأول والثاني، فعرض للناس من ذلك نوع ثالث من المرض غير النوعين المتقدمين.

فجاء مُتَأَوِّل رابع فتأول دواء آخر غير الأدوية المتقدمة، فعرض منه للناس نوع رابع من المرض غير الأمراض المتقدمة.

فلما طال الزمان بهذا المركب الأعظم وسلط الناس التأويل على أدويته، وغيَّروها وبدلوها، عرض منه للناس أمراض شتى، حتى فسدت المنفعة بذلك الدواء المركب في حق أكثر الناس.

وهذه هي حال هذه الفرق الحادثة في هذه الشريعة مع الشريعة، وذلك أن كل فرقة منهم تَأَوَّلَت في الشريعة تأويلاً غير التأويل الذي تأولته الفرقة الأخرى وزعمت أنه الذي قصده صاحب الشرع، حتى تمزق الشرع كل ممزق، وَبَعْدَ جُذْأ عن موضع الأول<sup>١</sup>.

---

(١) (الكشف عن مناهج الأدلة) ابن رشد: ١٤٩ - ١٥٠.

**التفويض:** ربما قال المؤول إن السبب الذي ألجأني إلى التأويل هو عندما استحال أن يُرَادَ به حقيقته وظاهره، ولا يُمكن تعطيئه، استدللنا بوروده وعدم إرادة ظاهره على أن مجازَه هو المراد، فَحَمَلْنَاهُ عليه دَلَالَةً لا ابتداء<sup>١</sup>.

قلت: لا يمكن أن يرد نص ظاهره غير مُراد دون أن يُبين الله ﷻ المراد منه بالقرائن، ومن جهة أخرى إذا حصل إشكال في حديث لشخص - بسبب وسوسة- أو ظهر له نوع تعارض بين النصوص ولا يمكن تأويله وفق الضوابط الصحيحة فلا يمكن أن يؤول لمجرد الحاجة العقلية، أو لدفع شبهة أو وسوسة؛ لأن التأويل في هذه الحالة نوع من التحريف لعدم وجود قرائن للتأويل في النص، واللغة لا تسعفه، فعليه في هذه الحالة أن يلجأ إلى التفويض، وهذه في حالات نادرة، وشاهدنا في ذلك ما روي عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، قَالَ: لَقَدْ جَلَسْتُ أَنَا وَأَخِي مَجْلِسًا مَا أَحَبُّ أَنْ لِي بِهِ حُمْرُ النَّعَمِ، أَقْبَلْتُ أَنَا وَأَخِي، وَإِذَا مَشِيخَةٌ مِنْ صَحَابَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ جُلُوسٌ عِنْدَ بَابٍ مِنْ أَبْوَابِهِ، فَكَرِهْنَا أَنْ نَفْرُقَ بَيْنَهُمْ، فَجَلَسْنَا حَجْرَةً، إِذْ ذَكَرُوا آيَةً مِنَ الْقُرْآنِ، فَتَمَارَوْا فِيهَا، حَتَّى ارْتَفَعَتْ أَصْوَاتُهُمْ، فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُغَضَّبًا، قَدْ احْمَرَّ وَجْهُهُ، يَرْمِيهِمْ بِالتُّرَابِ، وَيَقُولُ: (مَهْلًا يَا قَوْمَ، بِهَذَا أَهْلِكْتُ الْأُمَمَ مِنْ قَبْلِكُمْ، بِاخْتِلَافِهِمْ عَلَى أَنْبِيَائِهِمْ، وَضَرْبِهِمُ الْكُتُبَ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ، إِنَّ الْقُرْآنَ لَمْ يَنْزِلْ يُكَذِّبُ بَعْضُهُ بَعْضًا، بَلْ يُصَدِّقُ بَعْضُهُ بَعْضًا، فَمَا عَرَفْتُمْ مِنْهُ، فَاعْمَلُوا بِهِ، وَمَا جَهِلْتُمْ مِنْهُ، فَرُدُّوهُ إِلَى عَالِمِهِ)<sup>٢</sup>.

(١) راجع (شرح العقيدة الطحاوية) علي بن أبي العز: ١ / ٣٠١.

(٢) رواه الإمام أحمد في مسنده: ح (٦٧٠٢)، ١١ / ٣٠٤، وقال محقق الكتاب صحيح وهذا إسناد حسن وله شواهد.

وبقي أن يعلم أن هذه النصوص نزلت ليكون لها أثر في السلوك والحياة، فإذا فوَضنا أغلب أو جميع نصوص العقيدة فأَيُّ أثر لها؟! وإنما يلجأ إلى التفويض عند الضرورة وفي حالات استثنائية، والرَّاسخون في العلم يعلمون أن هذا القرآن الكريم من لدن حكيم خبير، ويعلمون أن صفات الله تعالى فوق وصف الواصفين؛ لأنه ﷻ أعظم من أن يحيط به علم، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، ولذلك نهانا رسول الله ﷺ عن التفكير في ذاته ﷻ، فقال: (تَفَكَّرُوا فِي آلاءِ اللَّهِ، وَلَا تَفَكَّرُوا فِي اللَّهِ ﷻ)¹، قال العلماء: "من تفكر في ذات الله وفي صفاته ضلَّ، ومن تفكَّر في آياته ازداد إيماناً"²، من أجل ذلك يؤمن الرَّاسخون في العلم بجميع الصفات - ويكفلون كيفيتها إلى الله تعالى - وما أخبر عن اليوم الآخر وهو التأويل الذي استأثر الله تعالى به، فمنهج الرَّاسخين في العلم العمل بالمحكم، والإيمان بالمتشابه³.

- 
- (١) رواه الطبراني في الأوسط: ح (٦٣١٩)، ٦ / ٢٥٠، والبيهقي في (شعب الإيمان): ح (١٢٠)، ١ / ١٣٦، واللالكائي في (شرح أصول اعتقاد أهل السنة) ح (٩٢٧)، ٣ / ٥٨٠، ورواه أبو الشيخ في العظمة: باب التفكير في آيات الله، ح (٣)، بلفظ (تَفَكَّرُوا فِي خَلْقِ اللَّهِ، وَلَا تَفَكَّرُوا فِي اللَّهِ فَتَهْلِكُوا). وقد روي مثل هذا عن أبي هريرة وعبد الله بن سلام، وغيرهما كما في السلسلة الصحيحة: ٤ / ٣٩٥ - ٣٩٦، ح (١٧٨٨)، ولذا قال اللألباني (٤ / ٣٩٧): وبالجملة فالحديث بمجموع طرقه حسن عندي، والله أعلم.
- (٢) (الحجة في بيان المحجة) إسماعيل بن محمد الأصبهاني: ٢ / ٤٢٧.
- (٣) راجع (التدمرية) ابن تيمية: ص ٩٥ - ١١٣. راجع (إعجاز القرآن الباقلاني: ص ٢١).



## **الضابط الخامس: أن لا يتعارض التأويل مع القواعد الشرعية الثابتة بالاستقراء، أو ما هو معلوم من الدين بالضرورة:**

إذا كان لا يجوز للتأويل أن يعارض النصوص القطعية فمن باب الأولى أن لا يؤدي التأويل إلى بطلان نص شرعي، يقول إمام الحرمين: "ومما غلط الشافعي فيه القول على المؤولين كل ما يؤدي فيه التأويل إلى تعطيل اللفظ"<sup>١</sup>.

ومن ذلك ما تأولته المرجئة: أنه لا تضر مع الإيمان معصية كما لا تنفع مع الكفر طاعة، وحقيقة هذا الكلام في غاية الخطورة إذ هو إهدار لدلالات النصوص، وتعطيل لأحكام الشرع الحنيف، وأولوا نصوص الوعيد بأنها ليس المراد منها ظاهرها بل المراد التخويف، وفائدتها الإحجام عن المعاصي<sup>٢</sup>.

ولا شك أن بعض الفرق قامت بتأويل نص الوحي تأويلاً ركبوا فيه مركب الشطط إلا أنهم بقوا في دائرة ما يلتبس فيه وجه للدلالة مهما كان قريباً أو بعيداً، ولكن فريقاً من الرافضة والباطنية وغلاة الصوفية ركبوا من التأويل لنصوص الدين مركباً أهدروا به الدلالة اللغوية بصفة مطلقة أو تكاد، فإذا بهذه النصوص عندهم لا يتحصل من معناها شيء يضبطه قانون، وإنما تسقط على المعتقدات والأهواء، وألمح إلى ذلك ابن حزم حين بيّن أن الروافض إنما ضلت بتركها الظاهر، والقول

---

(١) (البرهان): ١ / ٥٥١. وقال الغزالي: وذهب بعض الأصوليين إلى أن كل

تأويل يرفع النص أو شيئاً منه فهو باطل" (المستصفي): ١ / ٣٩٤.

(٢) راجع (نهاية السؤل) للأسنوي: ٢ / ١٩٤. و(تفسير النصوص) محمد أديب

الصالح: ١ / ٤٣١.

بالمهوى بغير علم، ولا هدى من الله ﷻ، ولا سلطان، ولا برهان، وقد نقل عنهم عددًا من التأويلات الباطلة التي هي في حقيقتها نوع من هدم مفاهيم الإسلام وأصوله، ففي قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً﴾ [البقرة: ٦٧]، قالوا: ليس هذا على ظاهره، ولم يرد الله تعالى بقرة قط، وإنما هي عائشة - رضي الله عنها ولعن من عَقَّها-، وقالوا: الجبت والطاغوت ليسا على ظاهرهما، وإنما هما أبو بكر وعمر - رضوان الله عليهما ولعن من سبهما-، وقالوا في قوله تعالى: ﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى النَّعْلِ أَنْ اتَّخِذِي مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا وَمِنَ الشَّجَرِ وَمِمَّا يَعْرِشُونَ﴾ (١٨) ﴿ثُمَّ كُلِي مِن كُلِّ الثَّمَرَاتِ فَاسْلُكِي سُبُلَ رَبِّكِ ذُلُلًا يَخْرُجُ مِنْ بُطُونِهَا شَرَابٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَنُهُ فِيهِ شِفَاءٌ لِلنَّاسِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ (٢١) [النحل]، ليس هذا على ظاهره، وإنما النحل بنو هاشم، والذي يخرج من بطونها هو العلم<sup>١</sup>.

ومن أشد أنواع التأويل تعسفًا، وبطلانًا تأويل الباطنية؛ فالقرامطة استخدموا هذا الباب لهدم الشريعة فليحذر، وقد "ألقوا ستارًا على ظاهر الكتاب والسنة وأعطوا لأنفسهم الحق في مخالفة أي عرف لغوي أو شرعي، ما دام الفهم الذي أرادوه متوافقًا مع ما زين لهم الهوى، وسَوَّلَ لهم الشيطان وأصبح أفكارًا ثابتة تعتبر هي الأصل، وتقوم المحاولات لشد النصوص إليها، فأفكارهم متبوعة، والنصوص تابعة، ووظيفة هذه النصوص ملء القوالب التي يريدون والعياذ بالله تعالى<sup>٢</sup>، ومن ذلك ما قالوه من أن المقصود بقوله تعالى: ﴿وَأَعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّىٰ يَأْتِيَكَ الْيَقِينُ﴾ (١٩) [الحجر: ٩٩]،

(١) راجع (الإحكام في أصول الأحكام) ابن حزم: ٣ / ٤٠ - ٤١ .

(٢) (تفسير النصوص) محمد أديب الصالح : ١ / ٤٣٢ .

وحملوا اليقين على معرفة التأويل، وهو أن تعبد الله حتى درجة معينة في الاقتراب منه، ثم يرتفع عنك التكليف بالعبادة فتكون في حلٍّ لتجوز في حقك كل المعاصي<sup>١</sup>، والنعمان بن حيوة - وهو من رؤوس الباطنية - عند قوله تعالى: ﴿فَلَيْتَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾ [العنكبوت: ١٤]، ينفي أن يكون الإنسان معمرًا كل هذه المدة؛ لأن أبدان البشر لا تطيق ذلك، والمعنى: مدة دوره ولُبُّ شريعته<sup>٢</sup>.

ولهم من هذا الإفك كثير في الأمور الإلهية، وأمور التكليف، وأمور الآخرة، كله يحوم حول إبطال الشريعة جملة وتفصيلاً، ويبيِّن الإمام الغزالي أن مرادهم بذلك هو نفي وجود الله تعالى، فقال: "إن الإسماعيلية الباطنية المعطلة وكأنهم يتطلعون في الجملة لنفي الصانع، فإنهم لو قالوا إنه معدوم لم يقبل منهم، بل منعوا الناس من تسميته موجودًا، وهو عين النفي مع تغيير العبارة، لكنهم تحذقوا فسموا هذا النفي تنزيهًا، وسموا مناقضه تشبيهًا حيث تميل القلوب إلى قبوله"<sup>٣</sup>.

قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: "إنما أخاف عليكم رجلين، رجل تأول القرآن على غير تأويله، ورجل ينفس المال على أخيه"<sup>٤</sup>.

\*\*\*

(١) راجع (الفرق بين الفرق) عبد القاهر البغدادي: ص ٢٩٦.

(٢) راجع (أساس التأويل) القاضي النعمان بن حيون: ص ٨٧.

(٣) (فضائح الباطنية) الغزالي: ص ٤٥.

(٤) (الاعتصام) الشاطبي: ص ١٩٣.

## الخاتمة

وفي ختام هذا البحث نخلص إلى النتائج الآتية:

أولاً: إن من أسباب افتراق الأمة التفسير الخاطئ لنص الوحي.

ثانياً: الفهم الصحيح لنص الوحي وفق منهج الراسخين في العلم تحد من افتراق الأمة.

ثالثاً: من خلال ما سبق بيانه عن مرتكزات التكامل الدلالي لفهم نص الوحي يتبين لنا أنه لا بد عند تدبر نص الوحي الصحيحة من ركائز أساسية هي:

١. جعل الوحي المصدر في جميع أمور الدين، شريعة وعقيدة وسلوكاً.

٢. لا بد من تفسير نص الوحي وفق قواعد اللغة العربية.

٣. لا بد عند تفسير نص الوحي من معرفة سبب نزول.

٤. لا بد عند تفسير نص الوحي من الاهتداء بتفسير الصحابة رضي الله عنهم.

٥. لا بد عند تفسير نص الوحي من النظر في السياق.

٦. لا بد لمن يتدبر في النص أن يكون عالماً بالعلوم الإسلامية.

٧. لا بد عند تفسير نص الوحي من مراعاة مقاصد الشريعة.

٨. لا بد عند تفسير نص الوحي من تفسير النص على أحسن وجه.

٩. لا بد عند تفسير نص الوحي من الابتعاد عن الهوى.

١٠. لا بد عند تفسير نص الوحي أن يفهم أن نص الوحي نزل

ليحقق مدلوله في حياة الإنسان.

١١. العلم بأن الوحي نزل ليحقق الصلاح للإنسان في الحال والفلاح في المآل.

١٢. لا بد من حمل نص الوحي على الظاهر.

رابعاً: لا بد من التفريق بين التأويل المنضبط بالضوابط العلمية، والتحريف الذي يسميه أهله تأويلاً، وللتأويل المنضبط بالضوابط العلمية له ما يبرره.

خامساً: عند وجود إشكال أو تعارض لدى فهم النص، ولم يستطع أن يوفق بين النصوص، ولا يمكنه تأويل النص وفق الضوابط العلمية فعليه أن يفوض لا أن يحرف النص ويسميه تأويلاً.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## فهرس المراجع

- .الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذموم / عبىء الله بن محمد بن بطة العكبىرى الحبلى؁ تحقىق رضا بن نىسان وآخرىن؁ الرىاض: دار الراية للنشر والوزىع؁ ط١؁ ١٤٠٩هـ / ١٩٨٨م.
- .الإتقان فى علوم القرآن / عبء الرحمن السىوطى؁ تحقىق محمود أحمء القىسىة؁ ومحمد أشرف سىء سلیمان الأتاسى؁ أبو ظبى: مؤسسة النداء؁ ط١؁ ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م.
- .الإحكام شرح عمءة الأحكام / محمد بن على القشىرى؁ ابن ءقىق العىء؁ القاهرة: المكبة السلفىة؁ ط٢؁ ١٤٠٩هـ.
- .الإحكام فى أصول الأحكام / على بن أبى على بن محمد الأمءى؁ بىروت: دار الكتب العلمىة؁ ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م.
- .الإحكام فى أصول الأحكام / على بن أحمء بن على بن حزم؁ القاهرة: دار الءءىء؁ ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م.
- .أءب ءلنبا والءىن / على بن محمد بن حبىب البصرى الماوردى؁ بىروت: دار الفكر.
- .إرشاء الفءول إلى تحقىق الءق من علم الأصول / محمد بن على الشوكانى؁ تحقىق شعبان محمد إسماعىل؁ القاهرة: دار الكتبى؁ ط١؁ ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م.
- .أساس التأوىل / القاضى النىمان بن حىون؁ تحقىق وتقىءم عارف تامر؁ بىروت.
- .أساس التقءىس فى علم الكلام / محمد بن عمر بن الءسىن الرازى؁ القاهرة: مطبعة مصطفى البابى الءلبى وأولاءه؁ ١٣٥٤هـ / ١٩٣٥م.

.الاعتصام / إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الشاطبي الغرناطي،  
تحقيق محمود طعمة حلبي، بيروت: دار المعرفة، ط٢، ١٤٢٠هـ/  
٢٠٠٠م.

.أعلام الموقعين عن رب العالمين / محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي،  
المعروف ابن قيم الجوزية، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، بيروت:  
دار الجليل، ١٩٧٣م.

.الأم / محمد بن إدريس الشافعي، تحقيق محمود مروحي، بيروت: در  
الكتاب العلمية، ط١، ١٤١٣هـ / ١٩٩٣م.

.البحر المحيط في أصول الفقه / محمد بن بهادر بن عبد الله الشافعي  
الزركشي، قام بتحريره عمر سليمان الأشقر، راجعه عبد الستار أبو  
غدة، ومحمد سليمان الأشقر، الكويت: وزارة الأوقاف والشؤون  
الإسلامية، ط٢، ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م.

.بدائع الفوائد / محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية، بيروت:  
دار الكتاب العربية.

.البرهان في أصول الفقه / عبد الملك بن عبد الله الجويني، تحقيق عبد  
العظيم الديب، قطر، ١٣٩٩هـ.

.البرهان في علوم القرآن / بدر الدين الزركشي (ت ٧٩٤هـ)، عيسى  
البابي الحلبي، ط١، ١٣٧٦هـ.

.بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية / أحمد بن عبد الحليم  
بن تيمية الحراني، تحقيق يحيى بن محمد الهندي وآخرين، المملكة  
العربية السعودية، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف، ١٤٢٦هـ.

. تاج العروس من جواهر القاموس / محمد مرتضى الحسيني الواسطي  
الزبيدي، الكويت: وزارة الإرشاد والأنباء، ١٣٨٥هـ / ١٩٦٥م.

. تأويل مختلف الحديث / عبد الله بن مسلم بن قتيبة، تحقيق محمد محيي  
الدين الأصغر، بيروت: المكتب الإسلامي، ودار الإشراف، ط١،  
١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م.

. التدمرية تحقيق الإثبات للأسماء والصفات وحقيقة الجمع بين القدر  
والشرع / أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية، تحقيق محمد  
بن عودة السعوي، ط١، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.

. تفسير البغوي معالم التنزيل / الحسين بن مسعود البغوي، حققه محمد  
عبدالله النمر، وعثمان جمعه ضميرية، وسليمان مسلم الحرش،  
الرياض: دار طيبة للنشر والتوزيع، ط٢، ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢م.

. تفسير القرآن العظيم / إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي، بيروت: دار  
ابن حزم، ط١، ١٤٢٠هـ / ٢٠٠٠م

. تفسير الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه  
التأويل / محمود بن عمر بن محمد الزمخشري، تحقيق محمد عبد السلام  
شاهين، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٥هـ / ١٩٩٥م.

. التفسير الكبير / محمد بن عمر الفخر الرازي، بيروت: دار إحياء  
التراث العربي، ط٢، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م

. تفسير النصوص في الفقه الإسلامي / محمد أديب الصالح، بيروت:  
المكتب الإسلامي، ط٣، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م.



١. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد / يوسف بن عمر بن عبد البر، حققه مصطفى بن أحمد العلوي، ومحمد عبد الكبير البكري، المملكة المغربية: وزارة عموم الأوقاف، ط٢، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م.
٢. التوحيد وإثبات صفات الرب ﷻ / محمد بن إسحاق بن خزيمة، دراسة وتحقيق عبد العزيز بن إبراهيم الشهوان، الرياض: مكتبة الرشد، ط٣، ١٤١٤هـ / ١٩٩٣م.
٣. جامع الأصول في أحداث الرسول / المبارك بن محمد، ابن أثير الجزري، تحقيق عبد القادر الأرناؤط: مكتبة الحلواني، ومطبعة الملاح، ومكتبة دار البيان ١٣٩٢هـ / ١٩٧٣م.
٤. جامع بيان العلم وفضله وما ينبغي في روايته وحمله / يوسف بن عبد البر النمري القرطبي، بيروت: دار الفكر.
٥. جامع البيان في تأويل القرآن / محمد بن جرير الطبري، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م.
٦. الجامع الصحيح وهو سنن الترمذي / محمد بن سورة الترمذي، تحقيق أحمد شاكر وغيره، القاهرة: شركة مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ط٢، ١٣٩٥هـ / ١٩٧٥م.
٧. الجامع لأحكام القرآن / محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، القاهرة: دار الكتب المصرية .
٨. الجامع لشعب الإيمان / أحمد بن حسين البيهقي، تحقيق عبد العلي عبد الحميد حامد، بومباي: الدار السلفية، ط١، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م.

.الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة / قَوَّام السنة إسماعيل بن محمد بن الفضل التيمي الأصبهاني، تحقيق ودراسة محمد بن ربيع المدخلي، الرياض: دار الراية، ط١، ١٤١١هـ / ١٩٩٠م.

.حولية كلية الشريعة والقانون والدراسات الإسلامية / جامعة قطر، العدد الثاني والعشرين، ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م، (ضوابط التأويل عند الأصوليين) عبدالمجيد محمد السوسوة.

.خلافة الإنسان بين الوحي والعقل / عبد المجيد النجار، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م

.درء تعارض العقل مع النقل / تقي الدين أحمد بن عبدالحليم بن تيمية، تحقيق محمد رشاد سالم، الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط١، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م.

.الرسالة / محمد بن إدريس الشافعي، تحقيق أحمد شاكر، القاهرة: دار التراث، ط٢، ١٩٧٩هـ.

.رفع الملام عن الأئمة الأعلام / أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، مطبوعات الجامعة الإسلامية بالمدينة والمنورة، ط٥، ١٣٩٦هـ.

.سنن ابن ماجه / محمد بن يزيد القزويني، ابن ماجه، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي دار إحياء التراث.

.سنن أبي داود / سليمان بن الأشعث السجستاني، تحقيق كمال يوسف الحوت، بيروت: دار الجنان، ومؤسسة الكتب الثقافية، ط١، ١٤٠٩هـ / ١٩٨٨م.

.سنن الدارقطني / علي بن عمر الدارقطني، تحقيق مجدي بن منصور بن  
سيد الشورى، بيروت: دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤١٧هـ /  
١٩٩٦م.

.سير أعلام النبلاء / محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، أشرف على  
التحقيق شعيب الأرناؤوط، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط ٩،  
١٤١٣هـ / ١٩٩٣م.

.شرح الأصول الخمسة/ عبد الجبار بن أحمد، تعليق أحمد بن الحسين بن  
أبي هاشم، تحقيق عبد الكريم عثمان، القاهرة: مكتبة وهبة، ط ١،  
١٣٨٤هـ / ١٩٦٥م.

.شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة من الكتاب والسنة وإجماع  
الصحابة والتابعين من بعدهم / هبة الله بن الحسين بن منصور  
اللالكائي، تحقيق أحمد بن سعد الغامدي، الرياض: دار طيبة،  
ط ١٤١٥هـ، ٢هـ.

.شرح السنة / محمد بن الحسين بن مسعود الفراء البغوي، تحقيق شعيب  
الأرناؤوط و محمد زهير الشاويش، بيروت: المكتب الإسلامي،  
ط ١، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م.

.شرح العقيدة الطحاوية / علي بن علي بن محمد بن أبي العز الدمشقي ،  
تحقيق عبدالله التركي و شعيب الأرناؤوط، ط ١، بيروت: مؤسسة  
الرسالة، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م.

.شرح الكوكب المنير المسمى بمختصر التحرير أو المختبر المبتكر شرح  
المختصر في أصول الفقه / محمد بن أحمد عبد العزيز بن علي

- الفتوحى الحنبلى المعروف بابن النجار، تحقيق محمد الزحيلي ونذير حماد، مكة المكرمة: جامعة الملك عبد العزيز، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م.
- الشريعة / محمد بن الحسين الآجرى، تحقيق محمد حامد الفقى، حديث أكادمي، ط١، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م.
- . الصحوة الإسلامية بين الجمود والتطرف / يوسف القرضاوى، القاهرة: دار الشروق، ط١، ١٤٢١هـ / ٢٠٠١م.
- . صحيح البخاري / محمد بن اسماعيل بن ابراهيم البخاري الجعفي استانبول: المكتب الإسلامي، ١٩٧٩م.
- . صحيح سنن ابن ماجه / محمد ناصر الدين الألباني، الرياض: مكتبة التربية العربي لدول الخليج، ط٢، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٧م.
- . صحيح مسلم / مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، الرياض: رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م.
- . صون المنطوق الكلام عن فن المنطق والكلام / جلال الدين السيوطي، علق عليه علي سامي النشار، ١٩٨٠م.
- . العظمة / أبو الشيخ الأصبهاني عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان، تحقيق رضا الله بن محمد إدريس المباركفوري، الرياض: دار العاصمة، ط١، ١٤٠٨هـ.
- . علم أصول الفقه / عبد الوهاب خلاف، القاهرة: دار الفكر، ١٤١٩هـ / ١٩٩٩م.

. فتح الباري شرح صحيح الإمام أب يعبد الله محمد بن إسماعيل البخاري / أحمد بن علي بن حجر، تحقيق عبد العزيز بن باز، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه محمد فؤاد عبد الباقي، أشرف على طبعه محب الدين الخطيب، الرياض: رئاسة إدارت البحوث العلمية والافتاء والدعوة والإرشاد.

. فتح المنان شرح وتحقيق كتاب الدارمي المسند الجامع / شرح وتحقيق نبيل بن هاشم العمري، بيروت دار البشائر، ومكة المكرمة: المكتبة المكية، ط ١، ١٤١٩ هـ / ١٩٩٩ م.

. الفتوى الحموية الكبرى / أحمد بن تيمية، تحقيق ودراسة حمد بن عبد المحسن التويجري، الرياض: دار الصميعي، للنشر والتوزيع، ط ١، ١٤١٩ هـ / ١٩٩٨ م.

. الفرق بين الفرق / عبد القاهر البغدادي التميمي، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت: دار المعرفة.

. فصوص الحكم / محيي الدين بن عربي، علق عليه أبو العلا عفيفي، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه، ١٣٦٥ هـ / ١٩٤٦ م.

. فضائح الباطنية / محمد بن محمد الغزالي، اعتنى به محمد علي قطب، بيروت: المكتبة العصرية، ١٤٢٢ هـ / ٢٠٠١ م.

. في ظلال القرآن / سيد قطب، القاهرة: دار الشروق، ط ٧، ١٣٩٨ هـ / ١٩٧٨ م.

. في فقه التدين فهماً وتنزيلاً / عبد المجيد النجار، قطر: مركز البحوث والدراسات، سلسلة كتاب الأمة، ١٤١٠ هـ.

. القاموس المحيط / محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط ٢، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م.

. قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث / محمد جمال الدين القاسمي، تحقيق محمد بهجة البيطار، تقديم محمد رشيد رضا، بيروت: دار النفائس، ط ١، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م.

. القواعد الكبرى الموسوم بـ قواعد الأحكام في إصلاح الأنام / عبد العزيز بن عبد السلام، تحقيق نزيه كمال حماد، وعثمان جمعة، دمشق: دار القلم، ط ١، ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م.

. القواعد المثل في صفات الله وأسمائه الحسنى / محمد بن صالح العثيمين، الرياض: مدار الوطن للنشر، ط ٢، ١٤٢٩هـ.

. قواعد المنهج السلفي في الفكر الإسلامي / مصطفى حلمي، دار الدعوة، ط ١، ١٤١١هـ / ١٩٩١م،

. الكتاب / سيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، دار القلم ، القاهرة، ١٩٦٦م.

. كتاب التعريفات / علي بن محمد بن علي الجرجاني، تحقيق إبراهيم الأبياري، القاهرة: دار الريان للتراث.

. لسان العرب / جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري ، ط. بيروت: دار صادر، ١٩٩٧م.

. مجلة التجديد / السنة الثالثة، العدد السادس، ١٩٩٩م، ربيع الثاني، ١٤٢٠هـ، تصدرها الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا.(الأسس العامة لفهم النص الشرعي: دراسة أصولية) عبد المجيد السوسوة.

. مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية / جامعة الكويت، العدد (٧٤)، السنة (٢٣)، ٢٠٠٨م، (السياق وأثره في دلالات الألفاظ .

دراسة أصولية) عبد المجيد السوسوة.

. مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية / عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي الحنبلي و ابنه محمد، مكة المكرمة : الرئاسة العامة لشؤون الحرمين الشريفين.

. المحصول في علم أصول الفقه / محمد بن عمر بن الحسين الرازي، دراسة وتحقيق طه جابر فياض العلواني، الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط١، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.

. المحيط بالتكليف / عبد الجبار الهمداني، تحقيق عمر السيد عزمي، المؤسسة المصرية العامة.

. مختار الصحاح / محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، مراجعة لجنة مركز تحقيق التراثبدار الكتب المصرية. . القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٦م .

. مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين / محمد بن أبي بكر، المعروف بابن قيم الجوزية، تحقيق محمد حامد الفقي، بيروت: دار الكتاب العربي، ط١، ١٣٩٢هـ / ١٩٧٢م.

. مذاهب الإسلاميين / عبد الرحمن بدوي، بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٩٧م.

. المرجعية العليا في الإسلام للقرآن والسنة / يوسف القرضاوي، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣.

. المستدرك على الصحيحين / محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري،  
بيروت: دار الكتب العلمية .

. المستقصى من علم الأصول / محمد بن محمد الغزالي، القاهرة: المطبعة  
الأميرية، ١٣٢٢هـ.

. مسند الإمام أحمد بن حنبل / أحمد بن حنبل ، دار صادر .

. المصنف / عبد الرزاق بن همام الصنعاني، تحقيق حبيب الرحمن  
الأعظمي، بيروت: المكتب الإسلامي، ط٢، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م.

. المعجم الصغير / سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني، تحقيق كمال  
الحوت، ط١. بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية ، ١٤٠٦هـ. ١٩٨٦م.

. المعجم الفلسفي / مجمع اللغة العربية بالقاهرة.

. معجم مقاييس اللغة / أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق عبد السلام  
محمد هارون، القاهرة : مكتبة الخانجي، ط٣، ١٤٠٢هـ / ١٩٨١م .

. مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة / جلال الدين السيوطي، المطبعة  
السلفية، ط١، ١٣٩٤هـ.

. المفردات في غريب القرآن / الحسين بن محمد المعروف بالراغب  
الأصفهاني، تحقيق محمد سيد كيلاني، بيروت: دار المعرفة للطباعة  
والنشر.

. المقاصد العامة للشريعة الإسلامية / يوسف حامد العالم، المعهد  
العالمي للفكر الإسلامي، ط١، ١٤١٢هـ / ١٩٩١م.

. مقدمة في أصول التفسير / أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، تحقيق عدنان  
زرزور.



- . المنقذ من الضلال والموصل إلى ذي العزة والجلال / محمد بن محمد الغزالي، حققه وقدم له جميل صليبا، وكامل عياد، بيروت: دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، ط ١١، ١٩٨٣ م.
- . منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية / أحمد بن عبد الحليم بن تيمية ، تحقيق محمد رشاد سالم، الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط ١، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م.
- . منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد عند أهل السنة والجماعة / عثمان بن علي حسن، الرياض: مكتبة الرشد، ط ٦، ١٤٢٩ هـ / ٢٠٠٨ م.
- . الموافقات في أصول الشريعة / إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الشاطبي، خرج أحاديثه أحمد السيد سيد أحمد علي، مع شرح تعليقات عبد الله دراز، القاهرة: المكتبة التوفيقية .
- . ميزان الاعتدال في نقد الرجال / محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق علي محمد البجاوي، بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر.
- . الناسخ والمنسوخ في القرآن / محمد بن أحمد بن إسماعيل الصفار المشهور بأبي جعفر النحاس، تصحيح وتعليق محمد أمين الخانجي، مصر: مطبعة السعادة، ط ١، ١٣٢٣ هـ.
- . نهاية السؤل في شرح منهاج الأصول للقاضي ناصر الدين عبد الله بن عمر البيضاوي / عبد الرحيم بن الحسن الأسنوي الشافعي، بيروت: عالم الكتب، ١٩٨٢ م.
- . النهاية في غريب الحديث والأثر / المبارك بن محمد الجزري المعروف بابن الأثير، تحقيق، طاهر أحمد الزاوي، ومحمود محمد الطناحي، بيروت: المكتبة العلمية.

.وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان / أحمد بن محمد بن خلكان، تحقيق  
إحسان عباس، بيروت: دار صادر.

- إعجاز القرآن / محمد بن الطيب، أبوبكر الباقلاني، الشارقة:  
المنتدى الإسلامي، ط ١، ١٤٣١/٢٠١٠م.

# الفهرس

الموضوع	الصفحة
المقدمة.....	٣
تمهيد.....	٦
مصطلحات البحث.....	٦
تعريف المنهج.....	٦
تعريف الراسخين.....	٧
أقسام الاختلاف.....	٨
أولاً: اختلاف مقبول.....	٨
ثانياً: اختلاف مذموم (الفرقة).....	١٤
مفهوم الافتراق.....	١٤
أنواع الاختلاف المذموم.....	١٤
١. الاختلاف في الأمور الاعتقادية.....	١٥
٢. مفارقة الجماعة والخروج عن الطاعة.....	١٧
٣. اتباع الهوى.....	٢٠
شروط فهم نصوص الوحي وفق منهج الراسخين.....	٢٣
أولاً: الوحي مصدر المعرفة.....	٢٦
الوحي مصدر العقيدة.....	٣١

- ٤١ ..... ثانيًا: تفسير نص الوحي وفق قواعد اللغة العربية.
- ٤٧ ..... ثالثًا: معرفة سبب النزول يعين على فهم نص الوحي.
- ٥١ ..... رابعًا: الاهتداء بتفسير الصحابة والتابعين.
- ٥٥ ..... خامسًا: لا بد عند تفسير نص الوحي من النظر في السياق
- ٦٢ ..... سادسًا: من الركائز الأساسية لفهم النص  
والتبحر في العلوم الشرعية.
- ٦٦ ..... سابعًا: مراعاة مقاصد الشريعة عند تفسير نص الوحي.
- ٧١ ..... ثامنًا: لا بد من تفسير نص الوحي على أحسن وجه.
- ٧٣ ..... تاسعًا: الابتعاد عن الهوى في تفسير نص الوحي.
- ٧٦ ..... عاشرًا: العلم بأن الوحي نزل ليحقق الصلاح  
في الحال والفلاح في المآل
- ٨٠ ..... الحادي عشر: نص الوحي في مسائل  
العقيدة لا يدخله النسخ
- ٨٢ ..... الثاني عشر: حمل نص الوحي على ظاهره.
- ٨٦ ..... ضوابط التأويل
- ٩٠ ..... الضابط الأول: الأصل في اللفظ حمله على الظاهر.
- ٩٣ ..... الضابط الثاني: احتمال اللفظ للمعنى المؤول فيه.
- ٩٥ ..... الضابط الثالث: أن يقوم على التأويل دليل صحيح.
- ٩٧ ..... الضابط الرابع: وجود موجب للتأويل.

١٠٠	..... التفويض
١٠٢	..... الضابط الخامس: أن لا يتعارض التأويل
	مع القواعد الشرعية الثابتة بالاستقراء
	أو ما هو معلوم من الدين بالضرورة
١٠٥	..... الخاتمة
١٠٧	..... فهرس المراجع

## صدر من هذه السلسلة

- ١- تأملات في سورة الفاتحة ..... د. حسن باجودة
- ٢- الجهاد في الإسلام مراتبه ومطالبه ..... أ. أحمد محمد جمال
- ٣- الرسول في كتابات المستشرقين ..... أ. نذير حمدان
- ٤- الإسلام الفاتح ..... د. حسين مؤنس
- ٥- وسائل مقاومة الغزو الفكري ..... د. حسان محمد حسان
- ٦- السيرة النبوية في القرآن ..... د. عبد الصبور مرزوق
- ٧- التخطيط للدعوة الإسلامية ..... د. علي محمد جريشة
- ٨- صناعة الكتابة وتطورها في العصور الإسلامية ..... د. أحمد السيد دراج
- ٩- التوعية الشاملة في الحج ..... أ. عبد الله بوقس
- ١٠- الفقه الإسلامي آفاقه وتطوره ..... د. عباس حسني محمد
- ١١- لمحات نفسية في القرآن الكريم ..... د. عبد الحميد محمد الهاشمي
- ١٢- السنة في مواجهة الأباطيل ..... أ. محمد طاهر حكيم
- ١٣- مولود على الفطرة ..... أ. حسين أحمد حسون
- ١٤- دور المسجد في الإسلام ..... أ. علي محمد مختار
- ١٥- تاريخ القرآن الكريم ..... د. محمد سالم محيسن
- ١٦- البيئة الإدارية في الجاهلية وصدر الإسلام ..... أ. محمد محمود فرغلي
- ١٧- القرآن الكريم كتاب أحكمت آياته (١) ..... د. محمد الصادق عفيفي
- ١٨- المرأة وحقوقها في الإسلام ..... أ. أحمد محمد جمال
- ١٩- القراءات : أحكامها ومصدرها ..... د. شعبان محمد اسماعيل
- ٢٠- المعاملات في الإسلام ..... د. عبدالستار سعيد
- ٢١- الزكاة : فلسفتها وأحكامها ..... د. علي محمد العماري
- ٢٢- حقيقة الإنسان بين القرآن وتصور العلوم ..... د. أبو اليزيد العجمي
- ٢٣- الأقليات المسلمة في آسيا وأستراليا ..... أ. سيد عبد المجيد بكر
- ٢٤- الاستشراق والمستشرقون وجهة نظر ..... د. عدنان محمد وزان
- ٢٥- الإسلام والحركات الهدامة ..... معالي عبد الحميد حمودة
- ٢٦- تربية النشء في ظل الإسلام ..... د. محمود محمد عمارة
- ط١ (١٤٠٤هـ)، ط٢ (١٤٢١هـ).
- ٢٧- مفهوم ومنهج الاقتصاد الإسلامي ..... د. محمد شوقي الفنجرى
- ٢٨- وحي الله - حقائق وخصائص في الكتاب والسنة ..... د. حسن ضياء الدين عتر
- ٢٩- حقوق الإنسان وواجباته في القرآن ..... أ. حسن أحمد عبد الرحمن عابدين
- ٣٠- المنهج الإسلامي في تعليم العلوم الطبيعية ..... أ. محمد عمر القصار
- ٣١- القرآن كتاب أحكمت آياته (٢) ..... أ. أحمد محمد جمال

٣٢-	الدعوة في الإسلام عقيدة ومنهج .....	د. السيد رزق الطويل
٣٣-	الإعلام في المجتمع الإسلامي .....	أ. حامد عبدالواحد
٣٤-	الالتزام الديني منهج وسط .....	الشيخ عبدالرحمن حسن حبنكة
٣٥-	التربية النفسية في المنهج الإسلامي .....	د. حسن الشرقاوي
٣٦-	الإسلام والعلاقات الدولية .....	د. محمد الصادق عفيفي
٣٧-	العسكرية الإسلامية ونهضتنا الحضارية .....	اللواء الركن محمد جمال الدين محفوظ
٣٨-	معاني الأخوة في الإسلام ومقاصدها .....	د. محمود محمد بابلي
٣٩-	النهج الحديث في مختصر علوم الحديث .....	د. علي محمد نصر
٤٠-	من التراث الاقتصادي (١) .....	د. رفعت العوضي
٤١-	أسس المفاهيم الاقتصادية في الإسلام .....	د. عبد العليم عبدالرحمن خضر
٤٢-	الأقليات المسلمة في أفريقيا .....	أ. سيد عبد المجيد بكر
٤٣-	الأقليات المسلمة في أوروبا .....	أ. سيد عبد المجيد بكر
٤٤-	الأقليات المسلمة في الأمريكتين والبحر الكاريبي .....	أ. سيد عبد المجيد بكر
٤٥-	الطريق إلى النصر .....	أ. محمد عبدالله فودة
٤٦-	الإسلام دعوة الحق .....	د. السيد رزق الطويل
٤٧-	الإسلام والنظر في آيات الله الكونية .....	د. محمد عبد الله الشرقاوي
٤٨-	دحض مفتريات ضد إعجاز القرآن ولغته .....	د. البدر اوي عبد الوهاب زهران
٤٩-	المجاهدون في فطاني .....	أ. ضياء شهاب
٥٠-	معجزة خلق الإنسان بين الطب والقرآن .....	د. نبيه عبد الرحمن عثمان
٥١-	مفهوم القيادة في إطار العقيدة الإسلامية .....	د. سيد عبد الحميد مرسى
٥٢-	ما يختلف فيه الإسلام عن الفكر الغربي والماركسي .....	أ. أنور الجندي
٥٣-	الشورى سلوك والتزام .....	د. محمود محمد بابلي
٥٤-	الصبر في ضوء الكتاب والسنة .....	أ. أسماء عمر فدعق
٥٥-	مدخل إلى تحصين الأمة .....	د. أحمد محمد الخراط
٥٦-	القرآن كتاب أحكمت آياته (٣) .....	أ. أحمد محمد جمال
٥٧-	كيف تكون خطيباً .....	الشيخ عبد الرحمن خليف
٥٨-	الزواج بغير المسلمين ١ (١٤٠٦ هـ) ، ط ٢ (١٤٢١ هـ) .....	الشيخ حسن خالد
٥٩-	نظرات في قصص القرآن (١) .....	أ. محمد قطب عبدالعال
٦٠-	اللسان العربي والإسلام معاً في معركة المواجهة .....	د. السيد رزق الطويل
٦١-	بين علم آدم والعلم الحديث .....	أ. محمد شهاب الدين الندوي
٦٢-	المجتمع الإسلامي وحقوق الإنسان .....	د. محمد الصادق عفيفي
٦٣-	من التراث الاقتصادي للمسلمين (٢) .....	د. رفعت العوضي
٦٤-	تصحيح مفاهيم حول التوكل والجهاد .....	الشيخ عبد الرحمن حسن حبنكة
٦٥-	لماذا وكيف أسلمت (١) .....	أ. أحمد سامي عبد الله

٦٦-	أصلح الأديان للإنسانية عقيدة وشريعة .....	أ. أحمد عبد الغفور عطار
٦٧-	العدل والتسامح الإسلامي .....	أ. السيد أحمد المخزنجي
٦٨-	القرآن كتاب أحكمت آياته (٤) .....	أ. أحمد محمد جمال
٦٩-	الحريات والحقوق في الإسلام .....	أ. محمد رجاء حنفي عبد المتجلي
٧٠-	الإنسان الروح والعقل والنفس .....	د. نبيه عبد الرحمن عثمان
٧١-	موقف الجمهوريين من السنة النبوية .....	د. شوقي بشير
٧٢-	الإسلام وغزو الفضاء .....	الشيخ محمد سويد
٧٣-	تأملات قرآنية .....	د. عصمة الدين كركر
٧٤-	الماسونية سرطان الأمم .....	أ. أبو إسلام أحمد عبد الله
٧٥-	المرأة بين الجاهلية والإسلام .....	أ. سعد صادق محمد
٧٦-	استخلاف آدم عليه السلام .....	د. علي محمد نصر
٧٧-	نظرات في قصص القرآن (٢) .....	أ. محمد قطب عبد العال
٧٨-	لماذا وكيف أسلمت (٢) .....	أ. أحمد سامي عبد الله
٧٩-	كيف نُدرّس القرآن لأبنائنا .....	د. سراج محمد وزان
٨٠-	الدعوة والدعاة .. مسؤولية وتاريخ .....	الشيخ أبو الحسن الندوي
٨١-	كيف بدأ الخلق .....	أ. عيسى العرباوي
٨٢-	خطوات على طريق الدعوة .....	أ. أحمد محمد جمال
٨٣-	المرأة المسلمة بين نظرتين .....	أ. صالح محمد جمال
٨٤-	المبادئ الاجتماعية في الإسلام .....	أ. محمد رجاء حنفي عبد المتجلي
٨٥-	التآمر الصهيوني الصليبي على الإسلام .....	د. عاصم حمدان علي
٨٦-	الحقوق المتقابلة بين الزوجين في الشريعة الإسلامية ..	د. عبد الله محمد سعيد
٨٧-	من حديث القرآن عن الإنسان .....	د. علي محمد حسن العماري
٨٨-	نور من القرآن في طريق الدعوة والدعاة .....	د. محمد الحسين أبوسم
٨٩-	أسلوب جديد في حرب الإسلام .....	أ. جهمان عايض الزهراني
٩٠-	القضاء في الإسلام .....	أ. سليمان محمد الحميضي
٩١-	دولة الباطل في فلسطين .....	الشيخ محمد سويد
٩٢-	المنظور الإسلامي لمشكلة الغذاء وتحديد النسل .....	د. حلمي عبد المنعم صابر
٩٣-	التجهير الصيني في تركستان الشرقية .....	أ. رحمة الله رحمتي
٩٤-	الفطرة وقيمة العمل في الإسلام .....	أ. اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي
٩٥-	أوصيكم بالشباب خيراً .....	أ. أحمد محمد جمال
٩٦-	المسلمون في دوائر النسيان .....	أ. أسماء أبو بكر محمد
٩٧-	من خصائص الإعلام الإسلامي .....	أ. محمد خير رمضان يوسف
٩٨-	الحرية الاقتصادية في الإسلام .....	د. محمود محمد بابلي
٩٩-	من جماليات التصوير في القرآن الكريم .....	أ. محمد قطب عبد العال
١٠٠-	مواقف من سيرة الرسول ﷺ .....	أ. الأمين الحاج محمد أحمد



أ. عبد الرحمن خليف	اللسان العربي بين الانتشار والانحسار	١٠١-
السيد هاشم عقيل عزوز	أخطار حول الإسلام	١٠٢-
د. عبد الله محمد سعيد	صلاة الجماعة دراسة فقهية مقارنة	١٠٣-
د. اسماعيل سالم عبدالعال	المستشرقون والقرآن	١٠٤-
أ. أنسور الجندي	مستقبل الإسلام بعد سقوط الشيوعية	١٠٥-
د. شوقي أحمد دنيا	الاقتصاد الإسلامي هو البديل الصالح	١٠٦-
د. عبد المجيد أحمد منصور	توجيه وإرشاد الشباب المسلم نحو قضاء وقت الفراغ	١٠٧-
أ. السيد أحمد المخزنجي	في ظلال سيرة الرسول ﷺ	١٠٨-
د. ياسين الخطيب	المخدرات مضارها على الدين والدنيا	١٠٩-
أ. محمود محمد كمال عبد المطلب	أهمية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر	١١٠-
د. حياة محمد علي خفاجي	زينة المرأة بين الإباحة والتحریم	١١١-
د. سراج محمد وزان	التربية الإسلامية كيف نرغبها لأبنائنا	١١٢-
أ. عبد رب الرسول سيف	النموذج العصري للجهاد الإسلامي	١١٣-
أ. أحمد محمد جمال	المسلمون حديث ذو شجون	١١٤-
أ. نور الإسلام بن جعفر علي آل فايز	المسلمون في بورما .. التاريخ والتحديات	١١٥-
د. جابر المتولي قميحة	آثار التبشير والاستشراق على الشباب المسلم	١١٦-
أ. أحمد بن محمد المهدي	اللباس في الإسلام	١١٧-
أ. ناصر عبد الله العمار	الترف وأثره في المجتمع من خلال القرآن الكريم	١١٨-
أ. محمد أبو الليث الخير آبادي	أسس النظام المالي والاقتصادي في القرآن	١١٩-
د. اسماعيل سالم عبدالعال	المستشرقون والقرآن (٢)	١٢٠-
د. محمد سويد	الإسلام هو الحل	١٢١-
أ. محمد قطب عبد العال	نظرات في قصص القرآن (٣)	١٢٢-
د. محمد بهي الدين سالم	من حصاد الفكر الإسلامي	١٢٣-
أ. ساري محمد الزهراني	خواطر إسلامية	١٢٤-
أ. اسماعيل عبد الفتاح عبدالكافي	الإسلام ومكافحة المخدرات	١٢٥-
أ. صالح أبو عراد الشهري	دروس تربوية نبوية	١٢٦-
د. عبد الحلیم عويس	الشباب المسلم بين تجربة الماضي وآفاق المستقبل	١٢٧-
د. مصطفى عبد الواحد	من سيات الأدب الإسلامي	١٢٨-
أ. أحمد محمد جمال	خطوات على طريق الدعوة (١)	١٢٩-
أ. أحمد محمد جمال	خطوات على طريق الدعوة (٢)	١٣٠-
أ. عبد الباسط عز الدين	المسجد البابري قضية لا تنسى	١٣١-
د. سراج محمد وزان	التدريس في مدرسة النبوة	١٣٢-
أ. ابراهيم اسماعيل	الإعلام الإسلامي ووسائل الاتصال الحديثة	١٣٣-
د. حسن محمد باجودة	تسخير العلم والعمل لمجد الإسلام	١٣٤-
أ. أحمد أبو زيد	منهاج الداعية	١٣٥-

الشيخ. محمد بن ناصر العبودي	١٣٦-	في جنوب الصين .....
د. شوقي أحمد دينا	١٣٧-	التنمية والبيئة دراسة مقارنة .....
د. محمود محمد بابلي	١٣٨-	الشريعة الإسلامية شريعة العدل والفضل .....
أ. أنور الجندي	١٣٩-	سقوط الأيديولوجيات وكيف يملأ الإسلام الفراغ .....
أ. محمود الشرقاوي	١٤٠-	الطفل في الإسلام .....
أ. فتحي بن عبد الفضيل بن علي	١٤١-	التوحيد فطرة الله التي فطر الناس عليها .....
د. حياة محمد علي خفاجي	١٤٢-	لمحات من الطب الإسلامي .....
د. السيد محمد يونس	١٤٣-	الإسلام والمسلمون في ألبانيا .....
مجموعة من الأساتذة الكُتاب	١٤٤-	أحمد محمد جمال (رحمه الله) .....
أ. أحمد أبو زيد	١٤٥-	المهجوم على الإسلام في الروايات الأدبية .....
د. حامد أحمد الرفاعي	١٤٦-	الإسلام والنظام العالمي الجديد .....
أ. محمد قطب عبدالعال	١٤٧-	من جماليات التصوير في القرآن الكريم .....
أ. زيد بن محمد الرماني	١٤٨-	الواقع الاستهلاكي للعالم الإسلامي .....
أ. جهمان بن عايض الزهراني	١٤٩-	الماسونية والمرأة .....
أ. اسماعيل عبدالفتاح عبدالكافي	١٥٠-	جوانب من عظمة الإسلام .....
د. حسن محمد باجودة	١٥١-	الأسرة المسلمة في ضوء القرآن .....
د. أحمد موسى الشيشاني	١٥٢-	حرب القوقاز الأولى .....
أ. زيد بن محمد الرماني	١٥٣-	المفاهيم الاستهلاكية في ضوء القرآن والسنة النبوية .....
د. السيد محمد يونس	١٥٤-	المسلمون في جمهورية الشاشان .....
		وجهادهم في مقاومة الغزو الروسي
إعداد مجموعة من الباحثين	١٥٥-	القدس في ضمير العالم الإسلامي .....
إعداد مجموعة من الباحثين	١٥٦-	الطريق إلى الوحدة الإسلامية .....
د. جعفر عبدالسلام	١٥٧-	المركز القانوني الدولي لمدينة القدس .....
د. عبد الرحمن الخوراني	١٥٨-	الحوار النافع بين أصحاب الشرائع .....
أ. علي راضي أبو زريق	١٥٩-	الإنسان والبيئة .....
أ. محمود الشرقاوي	١٦٠-	الإسلام وأثره في الثقافة العالمية .....
أ. عبد الله أحمد خشيم	١٦١-	الموت .. ماذا أعدنا له ؟ .....
د. محمود محمد بابلي	١٦٢-	زواج المسلمة بغير المسلم وحكمة تحريمه .....
أ. أنور الجندي	١٦٣-	عطاء الإسلام الحضاري .....
أ. عاطف أبو زيد سليمان علي	١٦٤-	إحياء الأراضي الموات في الإسلام .....
أ. محمد بن سليمان الأهدل	١٦٥-	أهمية يوم الجمعة وخطب مختارة .....
أ. خالد الأصـور	١٦٦-	البوسنة والهرسك .. حقائق وأرقام .....
أ. محمد بن ناصر العبودي	١٦٧-	المسلمون في لاوس وكمبوديا .....
أ. إبراهيم الدرعاوي	١٦٨-	المشكلات التربوية والدينية عند المسلمين .....
		في المجتمع الهولندي

- ١٦٩- مفاهيم يجب أن تُصحح ..... أ. بغداد سيدي محمد أمين
- ١٧٠- السنة النبوية المطهرة ..... الشيخ محمد علي الصابوني
- ١٧١- نحو مشروع حضاري للإسلام ..... د. أحمد القديدي
- ١٧٢- الإعلام الإسلامي رسالة وهدف ..... أ. سمير بن جميل راضي
- ١٧٣- الشريعة والتشريع ..... أ. فاطمة السيد علي سباك
- ١٧٤- ترجمات معاني القرآن الكريم ..... د. عبدالله عباس الندوي
- ١٧٥- خصائص النظام الاقتصادي في الإسلام ..... أ. زيد بن محمد الرماني
- ١٧٦- الرحمة المهداة محمد رسول الله ﷺ ..... د. نزار بن عبد الكريم بن سلطان الحمداني
- ١٧٧- المعاهدات الدولية في فقه الإمام محمد الشيباني ..... أ. عثمان بن جمعة ضميرية
- ١٧٨- التكامل وتقسيم العمل الإقليمي بين الأقطار الإسلامية ..... د. محمد إبراهيم منصور
- ١٧٩- شقائق الرجال وحل مسألة المرأة في المنهج الإسلامي ..... أ. حسني شيخ عثمان
- ١٨٠- في غرب الهند ..... أ. محمد بن ناصر العبودي
- ١٨١- في بلاغة الدعاء النبوي ..... د. عبد الرزاق محمد محمود فضل
- ١٨٢- الإعلام الغربي والمؤامرة على ..... د. عبد العليم عبد الرحمن خضر
- الإسلام في أفريقيا
- ١٨٣- منهجية البحث العلمي وضوابطه في الإسلام ..... د. حلمي عبد المنعم صابر
- ١٨٤- معالم من الفكر التربوي عند علماء المسلمين ..... أ. د/ أحمد محمد الخراط
- ١٨٥- أهل الحل والعقد صفاتهم ووظائفهم ..... د. عبدالله بن إبراهيم الطريقي حامد
- ١٨٦- التربية في عهد الرسول [نشأتها وتطورها] ..... سالم عايض الحري
- ١٨٧- الزكاة وتنمية المجتمع ..... السيد أحمد المخزنجي
- ١٨٨- بلاد التتار والبلغار ..... محمد بن ناصر العبودي
- ١٨٩- خطبة الجمعة ..... د. نزار عبد الكريم سلطان الحمداني
- ١٩٠- عداوة الشيطان للإنسان كما جاء في القرآن ..... د. عبد العزيز بن صالح العبيد
- ١٩١- السفارة والسفراء في الإسلام ..... د. عثمان بن جمعة ضميرية
- ١٩٢- القدس الشريف حقائق التاريخ وآفاق المستقبل ..... أ. د. محمد علي حُلّة
- ١٩٣- أعمال الحاج بعد النفر من منى ..... د. ياسين بن ناصر الخطيب
- ١٩٤- التصريح بإثبات الأناجيل الأربعة ..... د. عبد الشكور بن محمد أمان العروسي
- الاعتقاد الصحيح في المسيح
- ١٩٥- تحليل مخاطر الاستثمار في المصارف ..... محمد نور علي عبدالله
- الإسلامية بين النظرية والتطبيق
- ١٩٦- المسيح عيسى بن مريم مصدق ..... د. عبدالله بن عبد العزيز الشيعي
- لما بين يديه في التوارة
- ١٩٧- من معوقات الدعوة على ضوء الكتاب ..... د. عبد المهيمن عبد السلام طحان
- والسنة «ضعف الإيذان»
- ١٩٨- معالم العلاقات الإنسانية في الإسلام ..... د. أحمد عبد الرحيم السايح

- ١٩٩- لمحات في سورة الأحزاب ..... أ. د. حسن بن محمد باجودة
- ٢٠٠- جوانب التعارض بين عنصر الأئمة في المرأة ..... د. عدنان بن حسن باحارث
- ٢٠١- منهج القرآن الكريم في إثبات عقيدة ..... د. منظور بن محمد رمضان  
البعث بعد الموت «تفسير موضوعي».
- ٢٠٢- تفسير القرآن الكريم مصادره واتجاهاته ..... د. عبدالله بن الزبير بن عبدالرحمن
- ٢٠٣- الإسلام وعولمة الرأسمالية. .... د. عبدالحفيظ بن عبدالرحيم محجوب
- ٢٠٤- قصة أصحاب الجنة وقيمة النية في الشريعة الإسلامية ..... د. ياسين بن ناصر الخطيب
- ٢٠٥- دلالة الأسماء الحسنى على التنزيه ..... د. عيسى بن عبدالله السعدي
- ٢٠٦- الولاء والبراء بين الغلو والجفاء (في ضوء الكتاب والسنة) ..... د. الشريف حاتم بن عارف العوني
- ٢٠٧- المحو والإثبات في المقادير ..... د. عيسى بن عبدالله السعدي
- ٢٠٨- الطريق إلى نجاة الأولاد ..... د. عبدالله إبراهيم اللحيان
- ٢٠٩- الإسلام وتهمة الإرهاب ..... د. حسن عزوزي
- ٢١٠- رؤى تربوية تطويرية لمنهج الدعوة الإسلامية ..... د. حسن بن عايل أحمد يحيى
- ..... د. مسعود بن محمد القحطاني
- ٢١١- البلد الحرام - فضائل وأحكام ..... د. ضياء الدين محمد مطاوع  
إعداد كلية الدعوة وأصول الدين -  
جامعة أم القرى بمكة المكرمة
- ٢١٢- الوجود الإسلامي في أمريكا- الواقع والأمل ..... د. عثمان أبوزيد عثمان
- ٢١٣- مقاصد الشريعة تأصيلاً وتفعيلاً ..... د. محمد بكر إسماعيل حبيب
- ٢١٤- الصحة والصحابة رضوان الله عليهم «رسالة ..... أ. د. أحمد علي الإمام  
تأصيلية في تحقيق عدالة الصحابة وذكر فضائلهم»
- ٢١٥- آثار العولمة على عقيدة الشباب ..... د. عبدالقادر بن محمد عطا صوفي
- ٢١٦- المزاح في الإسلام ..... د. حسن عبدالغني أبوغدة
- ٢١٧- أصول المخالفين لأهل السنة في الإيمان ..... د. عبدالله بن محمد القرني  
- دراسة تحليلية نقدية -
- ٢١٨- دلائل الإسلام ..... أ. د. أحمد بن سعد الحمدان
- ٢١٩- الخواف الإسلامي بين الحقيقة والتضليل ..... د. عطية فتحى الويشي
- ٢٢٠- دلالة المثلثات على التوحيد ..... د. عيسى بن عبدالله السعدي
- ٢٢١- الفتنة، معناها، والحكمة منها، في ضوء الكتاب والسنة. .... د. إبراهيم بن عبدالله الدويش
- ٢٢٢- المنهج التربوي النبوي في معالجة مواقف من أخطاء ..... أ. أحمد بن إسماعيل كتبي  
أفراد في المجتمع المدني من خلال كتاب (السيرة  
النبوية) لابن هشام المتوفى عام ٢١٨هـ.
- ٢٢٣- مسائل العقيدة ودلائلها بين البرهنة ..... د. السيد رزق الحجر  
القرآنية والاستدلال الكلامي.

- ٢٢٤- الحضارة الإسلامية وسطيّتها ..... أ. السيد أحمد المخزنجي وموقفها من الآخر.
- ٢٢٥- الشيخوخة وكيفية تعامل الإسلام مع متغيراتها ..... د. عبدالله بن ناصر السدحان
- ٢٢٦- العلاقات الثقافية الفكرية بين العالمين الإسلامي ..... د. مفرح بن سليمان بن عبدالله القوسي والعربي في العصر الحاضر - الحواجز والجسور - .
- ٢٢٧- التنصير في أفريقيا ..... د. عبدالرزاق عبدالمجيد أالارو
- ٢٢٨- أثر الإيوان في بناء الحضارة الإنسانية ..... د. أحمد معاذ علوان حقي
- ٢٢٩- التعريف بالإسلام باللغات الأجنبية ..... د. حسن عزوزي
- ٢٣٠- فلسفة الحرية الدينية - نظرة عقدية ..... د. لطف الله خوجة
- ٢٣١- البناء التربوي للمجتمع المسلم الفعّال ..... د. هاشم بن السيد علي الأهدل
- ٢٣٢- ميثاق الإيمان ..... د. عيسى بن عبدالله السّعدي
- ٢٣٣- مقدمة في مصطلحات الفقهاء عن ..... د. محمد ظاهر أسدالله المكي
- ٢٣٤- الأحكام الشرعية وأئمة مذاهبهم الأربعة، أصولهم الاجتهادية مدوناتهم الفقهية ومصطلحاتهم المذهبية. قضايا المسلمين في القصص الإسلامي المعاصر ..... أ. محيي حاج محيي
- ٢٣٥- «نَصْرُ اللَّهِ امرءٌ اسمع مقالتي ...» ..... د. عبدالرحمن بن عبدالله بن عبدالمحسن التركي «دراسة عقدية»
- ٢٣٦- السعادة والحياة «رؤية تربوية لمفهوم السعادة ..... أ. عبدالكريم بن عوض اللبيني وأسبابها في حياة المسلم المعاصر» السلمي
- ٢٣٧- الرفق في السنة ..... د. حسن محمد عبده جي
- ٢٣٨- الدين المعاملة ..... د. منقذ بن محمود السقار
- ٢٣٩- التجديد في عرض السيرة النبوية، مقاصده وضوابطه ..... د. محمد يسري
- ٢٤٠- ضوابط تشغيل النساء ..... د. عدنان حسن باحارث
- ٢٤١- الأثر التعليمي لفن الرجز ..... د. حسن محمد حسن محبوب
- ٢٤٢- أخلاقيات العمل (ضرورة تنمية ومصلحة شرعية) .... د. سعيد بن ناصر الغامدي
- ٢٤٣- النزاعات الأهلية في أفريقيا قراءة في الموروث ..... د. آدم بـمـبـا السلمي الإسلامي.
- ٢٤٤- القراءة التجزئية للنصوص الشرعية ..... د. سعد بن علي الشهراني وأثرها في افتراق المسلمين.
- ٢٤٥- المحكمات صام أمّن الأمة وأساس الثبات ..... د. الشريف حاتم بن عارف العوني
- ٢٤٦- مواقف المستشرقين من دعوة الشيخ محمد بن ..... د. عبدالله بن عمر الدميحي عبدالوهاب الإصلاحيّة.
- ٢٤٧- العقيدة الإسلامية في القرآن الكريم، المنهج ..... د. عثمان جمعة ضميرية والأركان والخصائص.
- ٢٤٨- حادثة الإفك ودلالاتها الفقهية والأصولية ..... د. هاني أحمد عبدالرحمن عبدالشكور

- ٢٤٩- عقوبة المرتد وشبهات المعاصرين ..... د. عبدالله الزبير عبدالرحمن صالح
- ٢٥٠- الدخول في أمان غير المسلمين وآثاره في ..... أ. عبدالحق بن حقي بن علي التركماني
- الفقه الإسلامي
- ٢٥١- وسطية الإسلام والأمة المسلمة في عصر العولمة ..... د. عثمان جمعة ضميرية
- ٢٥٢- قراءات في التوجيه الإسلامي في العلوم التربوية ..... أ.د. صالح بن علي أبو عراد

## هذا الكتاب

هذه الدراسة محاولة لرأب الصدع،  
وحصر الخلاف في مجال العقيدة في أضيق  
مجال، وهي استتباط لقواعد فهم النص عند  
الأصوليين لضبط تفسير نص الوحي في مجال  
العقيدة، وقد أوردت أمثلة للاستشهاد على  
بعض التأويلات والتفسيرات، ولا أريد بذلك  
القدح بأحد بقدر ما أريد أن أوضح المنهج القويم  
الذي ينبغي أن نسلكه، فالحق هو المبتغى،  
ووحدة الأمة هي المطلب والغاية: ﴿إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ  
مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ [هود]،  
ولا أدعي الكمال في دراستي، بل هي محاولة  
تستحق التوقف عندها والتدبر لنضمد جراحاتنا  
ونوحد صفتنا، وما أحوجنا في هذا الزمان أن  
يقوم بهذه المهمة — أعني وحدة الأمة — سادتنا  
من علماء الأمة، ولا أقصد بهذه الوحدة إنهاء  
الخلاف؛ لأن الخلاف سيبقى ما دام لنا عقول،  
ولكن سيبقى هذا الخلاف دليلاً على ثراء  
تراث هذه الأمة لا على الفارقة.